

حَقِيقَةُ الْإِنْفِلَادِ الْآخِرِ فِي مِصْرَ

بِقَلَمِ

دكتور راشد البراوي

كلية التجارة — جامعة فؤاد الأول

الطبعة الثانية

١٩٥٢

الثنى ١٨

ملتزمة النشر والطبع

مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلي باشا - القاهرة

دراسات في السياسة الاستعمارية :

أول سلسلة من نوعها في المكتبة العربية

- ١ - حرب البترول في الشرق الأوسط (تحت الطبع)
- ٢ - مشروع سوريا الكبرى
- ٣ - مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)
- ٤ - الكتلة الإسلامية

الكتاب الذي لا تخلو منه مكتبة

مَجْمُوعَةُ الْوُثَائِقِ السِّيَاسِيَّةِ

الجزء الأول

المركز الدولي

لمصر والسودان وقناة السويس

يشمل النصوص الكاملة للوثائق منذ عام ١٨٤٠ حتى إلغاء معاهدة

١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٧٩٩ ، مع تحليلها والتعليق عليها .

الاهل

الى كل من ساهم في نشوب ثورة مصر الصغيرة بيده ، أو
بلسانه ، أو بقلمه .

مقدمة الطبعة الثانية

لم يكد يصدر هذا البحث الصغير المتواضع حتى أقبل عليه أصدقائي القراء في مصر والعالم العربي ممن يريدون أن يتعرفوا وجهة النظر في تحليل الدوافع الحقيقية التي تكمن وراء ثورة مصر الكبرى في يولييه من عام ١٩٥٢ ، كما أحسنت استقباله الصحافة المصرية ، ولهذا سرعان ما نفدت جميع النسخ التي أخرجتها المطبعة ، وفي فترة أقل بكثير مما كنت أتوقع ، مما يدل دلالة واضحة على نمو كبير القدر في الوعي الثقافي والاجتماعي .

وإزاء الطلب المتزايد أقدمت على إعادة طبع البحث ، وانهزت الفرصة فزدته إيضاحاً في بعض النقاط ، كما أضفت إليه مواد جديدة . ورأيت لزماً على أن أعرض للاصلاحات والأعمال التي تحققت في مصر منذ انتقال مقاليد الأمور إلى يد قادة الثورة ، كما أتى - وقد أعلن سقوط دستور سنة ١٩٢٣ - أثرت أن أبدى رأيي في القواعد التي أو من أنها كفيلة بأن تجعل من الدستور الجديد أداة أو سبيلاً لخلق نظام ديموقراطي سليم . ولم أكذ أفرغ من كتابة هذا الفصل حتى أخذ الحديث بشأن إعداد مشروع للسنوات الخمس يتردد ويستأثر بالاهتمام ، مما دفعني أن أخصص الفصل الأخير لمعالجة هذه الناحية البالغة الأهمية بالنسبة إلى مستقبل مصر ، ولعل أصدقائي جميعاً يذكرون أنني ما تركت مناسبة أو فرصة إلا ودعوت فيها إلى الأخذ بسياسة الإصلاح المرسوم ، كما أخرجت كتابي «مشروعات السنوات الخمس» منذ بضعة أعوام .

وإني لأرجو أن أكون بهذا قد وقتت إلى أداء قسط يسير من الواجب الملقى على عاتقي ، كما أود ألا أدع القلم في هذه السطور دون أن أشير إلى أن ارتفاع ثمن هذا الكتاب في طبعته الثانية بمبلغ ثلاثة قروش فقط إنما قد أملته على « مكتبة النهضة المصرية » تلك التعديلات والإضافات التي أدت إلى زيادة محسوسة . بل وكبيرة نسبياً ، في حجم الكتاب ، مما ألقى عليها عبئاً مالياً جديداً ، وإني لأمل أن يكون هذا من قبيل الاعتذار عن عمل أنا المستول عن السبب فيه .

وكذلك لا يسعني إلا أن أشكر « مطبعة السعادة » ، صاحبها وعمالها على ما بذلوا من مجهود ضخم لتخرج هذه الطبعة في فترة وجيزة .
والله أسأل أن يوفقنا جميعاً إلى ما فيه خير مصر والعالم العربي .

راشد البراوي

٢٠ ديسمبر ١٩٥٢

الثورية المكبوتة طويلاً ، فزاد ذلك من تصميمي على المضي في إخراج هذا البحث ، وفعلاً رحت أكتب بعض فصول منه .

وجأه دبرت العناصر المعادية للشعب حريق القاهرة في ٢٦ يناير الماضي ، وبادرت إلى إعلان الأحكام العرفية وتطبيقها في عنف ، فأودعت المواد التي جمعت والصفحات التي كتبت أحد أدراج مكتبي ، انتظاراً لوقت يسمح بالإفراج عنها من محبسها .

وجأه قام الجيش المصري بثورته يوم ٢٣ يولية ، ولم تمض أيام معدودات حتى حققت أول هدف لها حين تنازل الملك السابق عن العرش وغادر البلاد ؛ ولقي ذلك الانفجار التأييد الشعبي الشامل لأن أهدافه التي أعلنها مرآة صادقة لما كان يحيش في نفوس الناس من آمال وغايات ، تتصل بالقضية القومية والأوضاع الداخلية .

ومضت الأيام تلوى في طريقها ، وهنا رحت أفكر في ضرورة إخراج البحث الذي بدأت من قبل ، لأحاول فيه أن أوضح الأسباب التي تكمن وراء تلك الثورة ، وعدت إلى أوراقى من جديد وبدأت العمل ، ولكن الظروف اليوم غيرها بالأمس ، مما أتاح إلى الفرصة لكي أعرض في وضوح أشياء ومسائل ، كان العهد الماضي يحول دون صراحة الخوض فيها ، بطبيعة الحال .

وأثناء قيامى بالكتابة صدر كتاب « فاروق .. ملكاً » للاستاذ أحمد بهاء الدين ، وقد تميز بدقة التحليل وعمق الفكرة ووفرة المعلومات ، فوفر على جهداً كبيراً كان لا بد أن أبذله في نواح معينة وإن كانت متعددة . فيلاحظ قارىء كتابى هذا أنى لم أعرض إلا في سطور قليلة جداً لحياة الملك السابق الشخصية أو تصرفات رجال حاشيته والمقربين إليه ، ولم أتناول قضية

الأسلحة والدخائر الفاسدة إلا بقدر ؛ وهذا كله أذكره كمثل واحد فقط يدل على الجهد الذي وفره على الأستاذ بهاء الدين .
وليس غريباً على أن أحاول تفسير تلك الأحداث التي بدأت في أواخر يولية الماضي ، فقد سبق لي أن كتبت عن اليمن عقب مقتل ملكها الإمام يحيى ، وعالجت مشروع سوريا الكبرى حين اشتدت الضجة بشأنه ؛ ونشرت بحثاً عن مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط إثر تقديم المقترحات الرباعية إلى مصر التي رفضتها ، وآخر عن الكتلة الإسلامية لما جرت الألسنة بصددتها .
وفاية ما أرجوه من هذه الصفحات التي أنشرها من وقت لآخر ، وفي المناسبات بصفة خاصة ، أن أوضح وجهة نظري في بعض ما يعرض للعالم العربي - بوجه عام - من مشكلات ، كي أثير الاهتمام بها والكتابة في موضوعها من جانب من هم أقدر على ذلك مني وأوفر كفاية ، وبذلك يتسنى إلقاء الأضواء الكافية عليها .

عربي الفاري :

هذه قصة الكتاب الذي أضعه اليوم بين يديك ، وقد حاولت أن أشرح فيه لماذا كان قيام ثورة في مصر ضرورة اجتماعية . ولست أنعم مطلقاً أن للرأي الذي أبدته هو الصواب ، ولكن حسبي أني أحاول الاجتهاد في كل ما أكتب وباب الاجتهاد مفتوح أمام الجميع .
والله ولي التوفيق إلى ما فيه خير الجماعة الإنسانية .

من أخيك

راشد البراوي

كلية التجارة - جامعة فؤاد الأول
١٩ أكتوبر ١٩٥٢

مُقَامًا

ثورة الأحرار في كينيا

أول بحث يصدر في العربية ، أو غيرها من اللغات ، يعرض بأسلوب علمي مدعم بالوثائق والبيانات الرسمية عن ثورة كينيا وأسبابها الحقيقية ، وتطور الحركة القومية وقادتها وجمعياتها العلنية والسرية .

THE MILITARY COUP

IN EGYPT

By

Dr. Rashed El-Barawy

عرض وتحليل لانقلاب يولييه ١٩٥٢ أمام الرأي العام الأجنبي في مصر والعالم ، ويتضمن النص الكامل بالإنجليزية لجميع قوانين الإصلاح التي صدرت منذ ذلك التاريخ .

٣٥ قرشاً

٧ شلنات

في مصر
في الخارج

التمن

محتويات الكتاب

الصفحة

الإهداء	
مقدمة الطبعة الثانية	٥
كلمة لا بد منها	٧
الفصل الأول — ضربة القدر	٩
الفصل الثاني — هل كان هناك احتمال تدخل أجنبي ؟	٢٤
الفصل الثالث — ثورة جيش وشعب	٣٥
الفصل الرابع — العوامل الاقتصادية في الثورة	٤٤
الفصل الخامس — الثورة المضادة	٩٨
الفصل السادس — الثورة المضادة تبلغ الدروة	١١٤
الفصل السابع — تصفية الثورة بمعاهدة ١٩٣٦	١٢٦
الفصل الثامن — ملك جديد	١٣٤
الفصل التاسع — صراع القوى	١٤٨
الفصل العاشر — نمو الطاقة الثورية وكفاح الشعب	١٦٣
الفصل الحادى عشر — ازدياد الضغط الشعبى	١٨٢
الفصل الثانى عشر — مسئولية فاروق	٢٠١
الفصل الثالث عشر — الضباط الأحرار	٢١٣
الفصل الرابع عشر — دستور الثورة	٢٢٤
الفصل الخامس عشر — ماذا فعلت الثورة ؟	٢٤٨
الفصل السادس عشر — تعبئة موارد الدولة للتنمية الاقتصادية	٢٦٣

الفصل الأول

ضربة القدر!

في الساعة الرابعة من بعد ظهر الثلاثاء الموافق ٢٢ من يولييه عام ١٩٥٢ تشرف بمقابلة الملك فاروق دولة أحمد نجيب الهلالي باشا رئيس مجلس الوزراء حيث ظل في الحضرة الملكية نحواً من ثلث الساعة ، مشمولاً بعطفها على ما جرت التقاليد في الوصف والتعبير ، ثم دعى الوزراء لتأدية اليمين الدستورية وتوقيع المحاضر الخاصة بذلك ، وانصرفوا بعد الاستماع إلى نطق ملكي جاء فيه « إن شاء الله تم الوزارة ما بدأتها من قبل من أعمال وأن تمضي في خدمة البلاد بما يعود عليها بالخير » .

وأقبل الوزراء يهنيء بعضهم بعضاً ويتلقون التهانى من الآخرين ، فقد كان قدومهم إلى الحكم مفاجئاً ، كما غادروه من قبل فجأة وعلى غير انتظار ، وراح رئيسهم يعلن لمندوبي الصحف أن سياسته لم تتغير - قالها بلغة الواثق من نفسه ومن متانة مركزه ومقدرته على التحقيق .

وكان لتأليف الوزارة الهلالية الثانية وقع في معسكرات الأحزاب ومحترفي السياسة ، فقابلها الوفديون وأشياعهم بالوجوم لأنهم المقصودون بالتطهير الذي تحدثت عنه وزارة الهلالي الأولى ، وأرادت مواصلة السير عليه وزارته الثانية الوليدة . وتلقت أوساط الدستوريين والسعديين وأتباعهم أنباء تأليف الوزارة الجديدة بالفرح والاعتباط ، لأنها تؤمن بالتطهير ، أو لأن إخفاقها ،

هى وتلك الوزارات المستقلة التى لا تستند إلى قوة شعبية ، قد يمهّد السبيل إلى اعتلائها الحكم .

ووقف الشعب ذاهلاً من سرعة التطورات وحدة المفاجئات ، فقد شهد منذ خروج الوزارة الوفدية فى أعقاب حوادث ٢٦ يناير فى القاهرة وزارات أربعة ، تأتى كل منها وتخرج دون أن يعرف لذلك سبباً واضحاً من مصلحة عامة ، وحالت الأحكام العرفية والرقابة الصحفية دون إفاضة الصحف والمجلات فى توضيح الأمور أو على الأقل فى إلقاء الضوء على ما يجوز لها نشره . وكان المراقبون يلمحون فى الشعب وهو يتابع الأحداث ، أنه قد هوى إلى درجة اليأس التى قد تدفعه إلى عدم المبالاة بما يجرى حوله وإن مس حياته وكيانه . لقد بدا كأن الشعب يقف موقف المتفرج الناقم من تلك القوى المتصارعة فيما بينها ، والمتحالفة ضده إذا ما هم أن يرفع رأساً أو صوتاً .

وراح أولئك الذين يحركون قطع الشطرنج ، وهى الوزارات والأحزاب والجماعات السياسية ، يضحكون فيما بينهم على تلك المسرحية المتشابهة الفصول التى تمثل فى مصر منذ بداية عهد فاروق ... لقد كانت فى نظرهم ملهاة وبالنسبة إلى الشعب مأساة .

لقد خيل إلى الجميع أن الأمور تسير فى مجراها المألوف منذ سنوات ، ولكن القدر كان ينظر إلى الجميع نظرة ساخرة ولكنها منذرة . ففي الساعات الأولى من صباح اليوم التالى شهدت القاهرة حركات غريبة تجري فى الخفاء وأهلها نيام ... وأصبحوا كعادتهم يستمعون إلى المذيع ، فإذا بمفاجأة تقابلهم وتكاد تذهب بصوابهم . حيث راح المذيع فى الساعة السابعة والنصف يقرأ بياناً موجهاً إلى الشعب المصرى باسم اللواء محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة :

« اجتازت مصر فترة عصيبة في تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم ، وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المراتشون في هزيمتنا في حرب فلسطين .

« وأما فترة ما بعد هذه الحرب فقد تضافرت فيها عوامل الفساد وتآمر الخونة على الجيش وتولى أمره إما جاهل أو خائن أو فاسد حتى تصبح مصر بلا جيش يحميها . وعلى ذلك فقد قمنا بتطهير أنفسنا وتولى أمرنا في داخل الجيش رجال ثقف في قدرتهم وفي خلقهم وفي وطنيتهم ولا بد أن مصر كلها ستلقى هذا الخبر بالابتهاج والترحيب .

أما من رأينا اعتقالهم من رجال الجيش السابقين فهؤلاء لن ينالهم ضرر وسيطلق سراحهم في الوقت المناسب ، وإني أؤكد للشعب المصري أن الجيش اليوم كله أصبح يعمل لصالح الوطن في ظل الدستور مجرداً من أية غاية .

« وانتهز هذه الفرصة وأطلب من الشعب ألا يسمح لأحد من الخونة بأن يلجأ لأعمال التخريب أو العنف لأن هذا ليس في صالح مصر ، وإن أي عمل من هذا القبيل يقابل بشدة لم يسبق لها مثيل ، وسيلقى فاعله جزاء الخائن في الحال ، وسيقوم الجيش بواجبه هذا متعاوناً مع البوليس .

« وإني أطمئن إخواننا الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم والله ولي التوفيق » .

وأخذت الإذاعة المصرية تتلو البيان في فترات متقاربة ، واستمعت إليه مصر من أقصاها إلى أقصاها ، يتجاذبها عاملان : عامل الرجاء في نجاح تلك

الثورة كي تحقق أهدافها من حيث إقامة حياة كريمة ، وعامل الاشفاق عليها
فهى الحادث الأول من نوعه . وتتابع الساعات ، الواحدة تتلو الأخرى ،
كأنها الدهور ، ترجع الشعور الأول ... إذن ، وحقا ، لقد بدأت الثورة
التي أرادها الشعب على يد الجيش المعبر عن إرادة الأمة .

وراح الناس لدى سماعهم البيانات والأنباء يسأل بعضهم بعضا : ومن
هو « محمد نجيب » هذا الذى يعتزم تطهير البلاد من الفساد والرشوة والخيانة
والجهل ، وطلعت جريدة « المصرى » تقدم هذه المعلومات الأولية الموجزة :

« هو من مواليد السودان فقد ولد فى الخرطوم فى ٢٠/٢/١٩٠١ وهو
سليل أسرة عسكرية عريقة وحاصل على إجازة الحقوق ودبلوم الدراسات
العليا للدكتوراه فى الاقتصاد السياسى والقانون الخاص ، وكان يقضى أوقات
فراغه وهو ضابط صغير فى دراسة القانون حتى نال إجازته .

« وكان من ضباط الرعيل الأول الذين كان شعارهم العلم والعمل حيث
حصل عزته على شهادة أركان حرب . واشترك فى حرب فلسطين وجرح
ثلاث مرات .

« وعمل عزته قائداً للواء الثانى ثم قائداً للواء الرابع . وكانت أهم المعارك
التي خاضها معركة « التبة » ٨٦ فى دير البلح إذ أصيب برصاصة اخترقت
صدره من أسفل القلب ونفذت من الظهر . ومنح عزته نجمة فؤاد الأول
العسكرية مكافأة له على هذه المعركة بالذات . وانتخب لأول مرة رئيسا لمجلس
إدارة نادى ضباط الجيش وكان أعضاء مجلس الإدارة يعينون سنويا ، إلى
أن صدر الأمر الملكى بإعادة انتخاب أعضاء مجلس إدارة هذا النادى

وكان ذلك في العام الماضي ، فقال سعادة اللواء محمد نجيب بك أغلبية .

« انتخب سعادته لأول مرة رئيسا لجمعية مشوهى الحرب فعمل على تحقيق فكرتها وبذل من وقته الكثير في سبيل أداء رسالتها . وهو كاتب ممتاز وكثيراً ما كان يغذى المجلات العسكرية في شتى النواحي . وهو متزوج وله أربع بنات وولدان ، وهو مستقيم السيرة ومحبوب من الجميع .

« وقد تخرج في الكلية الحربية الملكية في ١٩١٨/١/٢٣ ورقى الى رتبة ملازم أول في ١٩٢٤/٧/١ وإلى رتبة اليوزباشى في ١٩٣١/١٢/١ وإلى رتبة الصاغ في ١٩٣٨/٥/٦ وإلى رتبة البكباشى في ٢٩٤٠/٦/٢٥ وإلى رتبة القائمقام في ١٩٤٤/٦/١ وإلى رتبة الأميرالاي في ١٩٤٨/٣/١ وإلى رتبة اللواء في ١٩٥٠/١٢/٩ » .

ولقد كانت إصابة الرجل خطيرة وقاتلة وكان من اليسير أن تقضى عليه بل لقد خيل إلى بعض رفاقه حينذاك أن الأمر كذلك ، ولكن الأقدار كانت تحتفظ به لأمر ما . . . لقد حاول كليث الشاب الإنجليزي الخلاص من حياته أكثر من مرة فأخفق ، فعلق على ذلك كما حدثنا مؤرخه لورد ما كولاى ، بأن الأقدار ربما تحتفظ به لأمر عظيم ، وتحقق ذلك إذ وضع أساس امبراطورية إنجلترا في الهند . . . حقاً ، ما أعجب الزمن فهو ينفذ إرادته — على حد قول الشاعر ملتن — بوسائل كثيرة .

انطلقت الثورة من عقالها معبرة عن السخط الذى كانت تمتلئ به نفوس الشعب بكافة طبقاته وطوائفه وهيئاته ، ولم يمض قليل من الوقت حتى كانت قد أتمت سيطرتها على العاصمة . ولما سرت الأنباء عن طريق الإذاعة ووضح

ذلك النجاح بادرت قوات الجيش العسكرية في الجهات المختلفة من البلاد إلى إعلان انضمامها إلى زملائهم بالقاهرة ومشاركتهم أهدافهم . أما الشعب فكان موقفه رائعا ، وتجلي تأييده بصورة لم يسبق لها مثيل ، ولماذا ؟ لأنه ضاق ذرعا بدسائس القصر والاستعمار ومظاهر الفساد والخيانة والعدوان على الدستور والحريات . فجاءت الثورة تعلن العزم على إزالة تلك الآفات وتعد باحترام الدستور . لقد أيد الشعب الثورة لأنه أحس أنها تعبير عن آلامه وآماله .

وأسقط في يد وزارة نجيب الهلالي فرفعت استقالتها ، وخلفتها وزارة على ماهر الذي اختاره الجيش ، ولكن الرجل أبى أن يقبل المنصب إلا إذا كلف بذلك من صاحب السلطة الشرعية ، أى من الرجل الذى لم يحترم مطلقا أية سلطة شرعية في البلاد طيلة عهده بالحكم ، وأسرع الجيش يتقدم بمطلب آخر ينحصر في إبعاد الياس اندراوس وكريم ثابت وحلى حسين وحسن عاكف ومحمد حسن ولكنهم من رجال الحاشية ، فنزل الملك على الطلب مرغما بطبيعة الحال . وحين سافر على ماهر إلى الإسكندرية لهذا الغرض كانت قوة من الجيش في طريقها إلى هناك بدعوى الاستعداد ، واشعار الإنجليز بأنهم (أى المصريون) لا يقبلون أى تدخل » (١) .

ووقف الناس حيارى لا يدرون من أمرهم شيئا ... هل اكتفى الجيش بما طلب ، أم أن له أهدافا أعمق من ذلك ؟ وقبيل السادسة من بعد ظهر يوم ٢٦ يوليه أخذت محطة الإذاعة المصرية تردد أنها مستذيع بيانها ما في السادسة

(١) أحمد بهاء الدين : فاروق ملكا ، ص ١٤٣ .

وتكرر الإعلان أو النذير . واجتمع الناس حيث يوجد مذيع . كل منهم يحاول أن يستشف المستقبل ، فلما دنت اللحظة الحاسمة راح المذيع يقول :

« من الفريق أركان حرب محمد نجيب باسم ضباط الجيش ورجاله إلى

جلالة الملك .

إنه نظراً لما لاقتة البلاد في العهد الأخير من فوضى شاملة عمت جميع

المرافق نتيجة سوء تصرفكم وعيشكم بالدستور وامتهانكم لإرادة الشعب حتى

أصبح كل فرد من أفرادها لا يطمئن على حياته أو ماله أو كرامته ، ولقد

سأت سمعة مصر بين شعوب العالم من تماديكم في هذا المسلك حتى أصبح

الخونة والمرتشون يجدون في ظلمكم الحماية والأمن والثراء الفاحش والإسراف

الماجن على حساب الشعب الجائع الفقير .

ولقد تجلت آية ذلك في حرب فلسطين وما تبعها من فضائح الأسلحة

الفاسدة وما ترتب عليها من محاكمات تعرضت لتدخلكم السافر مما أفسد

الحقائق وزعزع الثقة في العدالة وساعد الخونة على ترسم هذه الخطى فأثرى

من أثرى وفجر ، وكيف لا والناس على دين ملوكهم :

لذلك فوضني الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلالتكم التنازل

عن العرش لسمو ولي عهدكم الأمير أحمد فؤاد ، على أن يتم ذلك في موعد

غايتة الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم السبت الموافق ٢٦ يولييه سنة ١٩٥٢

والرابع من ذي القعدة سنة ١٣٧١ . ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة

من مساء اليوم نفسه .

والجيش يحمل جلالكم كل ما يترتب على عدم النزول على رغبة الشعب
من نتائج .

ذلكم هو الإنذار ، والحق أنه لو وثيقة اتهام جامعة شاملة .

إن الجيش ، الممثل لقوة الشعب ، يطالب الملك بالتنازل عن العرش ومغادرة
البلاد لأنه : أهدر الدستور والحريات والحرمات واستباح الأموال .

وتسبب في إعلان حرب فلسطين وفي النكبات التي ترتبت على المغامرة ،
وتدخل في السلطة القضائية .

وجعل النفوذ والسلطان في أيدي الخونة والمرتشين ،

واستغل سلطته على حساب الشعب الجائع الفقير .

واستمع الناس جميعا إلى الإنذار فزاد تأييدهم وحماسهم للثورة ، فهي لم
تكتف في بيانها الأول بإعلان الحرص على الدستور ، بل إنها لتطلب إلى
الملك النزول عن العرش والخروج من البلاد لأن هذه « رغبة الشعب » .
وإذن فالثورة من الشعب وإليه .

وفي الأجل المضروب وهو الساعة السادسة تحركت السفينة التي تحمل
خارج مصر رمز الطغيان والفساد والعدوان بكل سبيل : لقد كان شارل
الأول متمسكا بنظرية الحق المقدس للملوك . فثار الشعب الإنجليزي ضده وأعدمه
مثبتا أن الملوك إنما يستمدون كيانه من الأمة وأنه لا بقاء لهم إلا برضاها
وارادتها . وكان فاروق يعتقد أن العرش والحكم حق له موروث ، فجاء عزله
هزيمة لتلك الفكرة الخاطئة البالية . وإثباتا أن العرش والحكم وليد إرادة
الأمة . . . ان الشعوب قد تصبر على الأذى ، ولكن للصبر حداً ونهاية .

ولكن ، هل كان فاروق يدفع ثمن أخطائه وحدها ؟ لا : لقد كان يدفع ثمن استهتار سعيد ، واسراف إسماعيل ، واستعانة توفيق بالإنجليز ، واستبداد قواد ، الى جانب اخطائه وآثامه ... وهذا هو منطق التاريخ . فقد دفع لويس السادس عشر بعنقه ثمن الأخطاء التي ارتكبها أسلافه والمظالم التي أوقعوها بالشعب الفرنسي ، وشتان بين لويس السادس عشر وفاروق الأول ملك مصر في عهد مضى ! ولكن فاروقا نجما بعنقه أو بجلده .

وهنا لا يسعنا قبل ختام هذا الفصل الا أن نشير الى طائفة من الأسئلة طافت بأذهان الناس اثر نشوب الثورة وبعد نجاحها ، وتناقلوها فيما بينهم .

هل كان خروج الملك مقررًا !

كان المطلب الأول للجيش إقالة وزارة نجيب الهلالي وتأليف أخرى برياسة على ماهر . وأعقب ذلك في اليوم التالي الإصرار على إبعاد رجال الحاشية ممن كانوا موضع الاتهام ، وأخيراً أُنذر الملك بضرورة التنازل عن العرش ومغادرة البلاد . فهل كان المطلب الأخير الذي تضمنه الإنذار مقررًا من قبل ؟ والجواب هنا يتصل بجوهر ذلك الانقلاب . فلو أننا نظرنا إليه على أن مجرد حركة عسكرية ذات أهداف محدودة وضيقة النطاق لمكان في الإمكان ترك الملك السابق على عرشه ، أو على الأقل كان يجوز القول بأن قرار خروج الملك من العرش والبلاد أمر طرأ بعد أن ثبت نجاح الثورة ، أى أنه كان من وحي الساعة . ولكن الشيء الثابت ، على ما سنوضح في الفصول التالية وعلى ضوء الأعمال التي حققتها الثورة . أنها كانت ثورة شاملة على الأوضاع السائدة من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، بقصد تغييرها وإحلال

غيرها مما هو أكثر اتفاقاً مع روح العصر وأهداف الجماعة . فمن بيانات الثورة المتعددة . ومن أعمالها بعد نجاحها ، نعلم أنها كانت تستهدف احترام الحياة الدستورية نصاً ومعنى ، والقضاء على الفساد الذى شمل الحياة العامة ، وتحطيم الإقطاع الزراعى ، وتقريب الفوارق بين الطبقات ، ورعاية مصالح الطبقات الفقيرة والمحدودة الدخل ، وتحقيق أهداف البلاد القومية . وكان الملك رمزاً لكل هذه الأوضاع التى يراد هدمها أو تغييرها أو تعديلها . واذن فمن الطبيعى أن تتجه أول ماتتجه نحو إبعاده عن حياة البلاد . ولنضرب أمثلة قلائل . . هل كان يمكن مثلاً أن يصدر قانون تحديد الملكية الزراعية فى ظل الملك وهو أكبر اقطاءى فى البلاد ؟ وهل كان الإمكان توفير نظام ديمقراطى سليم ، لا يتعرض للهزات والانقلابات وهو الحاكم الذى عبت بالدستور من مختلف نواحيه ؟ بل هل كان المستطاع إلغاء الألقاب المدنية وهو الذى كان يتخذها وسيلة لتجميع الأنصار حوله وكسب المال ؟ الجواب بالنفى على وجه التأكيد .

وأكثر من هذا لقد كانت الثورة تعبيراً عن تعارض بين نظريتين أو فلسفتين فى الحكم . الأولى يمثلها الملك وهى أنه يستمد سلطانه بطريق القهر والغلبة والميراث ، والثانية أن الأمة مصدر جميع السلطات ، فكان لابد من أن يرغم الملك على النزول عن العرش حتى يثبت عملياً وبصورة لا تقبل الريب تفوق النظرية الثانية . كان لابد من إلقاء درس . وهو أن الأمة لها الحق فى أن تتجلى رئيس الدولة أو الحاكم إذا أخل بواجبات وظيفته وعارض إرادتها ، وأنها تستطيع ذلك وأن تولى شخصاً آخر مكانه . وعلى ضوء هذين الاعتبارين اللذين أشرنا إليهما تصرفت الثورات التاريخية المختلفة . فتورة كرمويل قبيل انتصاف القرن السابع عشر انتهت بمحاكمة شارل الأول

وإعدامه ، وثورة سنة ١٦٨٨ في إنجلترا أيضاً أطاحت بالملك جيمس الثاني ووضعت وليم الثالث مكانه على العرش ، والثورة الفرنسية في أواخر القرن الثامن عشر أزلت ملكية البوربون ، وكذلك فعلت ثورة فبراير سنة ١٩١٧ في روسيا بالنسبة إلى القيصر . لقد كنا نؤمن منذ نشوب ثورة ٣٢ يولييه في مصر وبعد أن تأكد نجاحها أنها لا يمكن أن تدع فاروقا على عرشه . وكنا في إيماننا هذا نستند إلى منطق التاريخ وهو مرشد في أحكامه . ولماذا أيضاً ! لأننا كنا نلمس من سنوات أن الثورة تنمو بسرعة في التربة المصرية وأنها ان وقعت فسيكون الملك هدفها الأول . أما وقد نشبت على يد الجيش الممثل لقوة وإرادة ورغبة الشعب ، فقد تقرر - في رأينا - مصير الرجل ، لأن ذلك كان في الواقع ضرورة اجتماعية وتاريخية : وها هو ذا محمد نجيب نفسه يقول إن جمعية الضباط الأحرار كان هدفها « القضاء على الملك نفسه ووضع حد لعهد » (البلاغ عدد ٩٥١٠ بتاريخ ١٩٥٢/١٠/٢) .

ولكن الثورة لم تفصح عن هذه النية وتركت الناس حيارى من أمرها ، ولقد أحسنت بهذا التكتيك الذي التزمته وبالرغم من النصائح التي أبدتها البعض لقادتها !!

إنها كانت تريد أولاً أن تسيطر على البلاد تماماً قبل أن تضرب ضربتها ، وتخشى إذا هي أفصححت عما في نفسها أن تتاح الفرصة للملك السابق فيقاوم أو يهرب . ومن يدري لعله كان يحاول إعادة تمثيل الرواية التي وضعها وأخرجها ومثلها توفيق من قبل وكانت خاتمتها الإحتلال البريطاني .

ثم ، لنفرض أنهم أبقوه ، فمن الواضح أنه بعد زمن يستخدم أساليب

التفرقة فينفذ منها ويحطم رجال الثورة . الحق . لقد كان من الضروري أن يخرج الملك إبقاء على حياة رجال الثورة أنفسهم .

اختيار على ماهر واقفاً الرجل :

ننتقل الآن إلى السؤال الثاني الذي ظل الناس يرددونه ويختلفون في الإجابة عليه طيلة الأيام السبعة والأربعين يوماً التي أعقبت بدء الانقلاب إلى أن جاءهم الرد الحاسم والقاطع حين تألفت وزارة جديدة برئاسة اللواء أركان حرب محمد نجيب، وكان من أولى التشريعات التي سارعت إلى إصدارها « قانون الإصلاح الزراعي » الذي يعد من أخطر مظاهر التقدم في مصر في العصر الحديث :

ونعود إلى السؤال : هل كانت الثورة موفقة في اختيار على ماهر رئيساً للوزارة ؟ .

الحواب نعم ولا . . . نعم بالنسبة إلى الأجل القصير جداً . ولا . . . في حالة الأجل الطويل .

إننا لا نأخذ على الثورة أنها بادرت إلى المطالبة بأن يتولى الرجل الوزارة بعد الهلالي إذ أنه كان يتمتع بصفات معينة ربما بدت كأنها تجعل منه أنسب شخص في ذلك الظرف الحرج . فالمعروف عنه أنه مستقل عن الأحزاب ، وسبق له أن لعب أدواراً انتقالية مماثلة فأدى المهام التي كانت تناط به . وتمتع على ماهر وذلك من متناقضات التاريخ بسمعة طيبة خلال الشهر الذي وقف فيه على رأس الحكومة إثر حوادث شهر يناير ، واتخذ إجراءات تموينية كخفض سعر الكيروسين مثلاً مما جعل الناس الذين نسوا

أدواره السياسية السابقة في محاربة الحياة الدستورية ، يتوقعون على يدي وزارته المزيد من الخير وهو متصل بالقصر منذ أجيال أخلص في خدمة الملك فؤاد ، ولازم فاروق في أول عهده بالعرش . فهو إذن قد يكون موضع الاطمئنان من ناحية الملك وهو في تلك الأزمة التي تواجهه .

وعلاوة على هذا نخيل إلينا أن قادة الثورة وجدوا في على ماهر الأداة التي تخفى غرضهم الحقيقي وهو تنازل الملك ، ذلك أن وجوده على رأس الوزارة كفيلا أن يبعد أية شبهة من حيث وجود نية أو تفكير من هذا القبيل ، وبعبارة أخرى رأوا أن وجوده يجعل القصر يرى فيه وقاية دون مطالب متطرفة فعلا . وقبل على ماهر أن يدير دفة السفينة في ذلك الوقت العصيب ولكن ، من يدري ؟ لعله كذلك رأى الفرصة سانحة أمامه ليثأر لنفسه من رجال القصر الذي جاءوا به بعد إقالة وزارة الوفد في ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، حتى إذا ما قضوا لبائتهم أخرجوه من الحكم أي أخرجوه حتى خرج . وكم من مرة مثل فيها هذا الرجل دور مخلب القط للقصر ولم يتعلم ! .

وحقق على ماهر المهمة التي نيّطت به والتي انتهت في تمام الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يولييه ، وهنا كان من الخير أن يتنحى أو ينحى . ذلك أن عصرآ آخر بدأ . وهو عصر جديد في أهدافه الاقتصادية والاجتماعية بصفة خاصة . يتطلب زعيما مدنيا مشبعاً ومؤمناً فعلا بها وعاملاً على تحقيقها في قوة وحماس ، وما كان على ماهر بذلك الزعيم أو القائد ولأكثر من سبب . ونعتقد أنه لو كان يفهم طبيعة العوامل الجوهرية الشعبية التي ظلت تتجمع خلال السنوات الماضية حتى تولد عنها الانفجار ، لربما أدرك أهدافها الحقيقية واستطاع أن يحدد موقفه منها .

ويقول خصوم الرجل إنه كان يهدف بتمسكه بمنصبه أن يحول دون

طرف الثورة وأن يكبح جماح فلسفتها الإصلاحية أو بمعنى آخر أن ينقذ مصالح لا بد وأن تعصف بها الثورة . فإن صح هذا يكون قد أخطأ خطأ بالغاً لأن هذه الثورة كانت تريد أمراً ولن تحيد عنه . إنها كالعاصفة تريد أن تقتلع الأوضاع الفاسدة والعقبات ، ومن الصعب إن لم يكن من المستحيل الوقوف في وجه العاصفة . وهي هنا الشعب والجيش معاً ..

وقد يقال إن الرجل كانت تجيش نفسه دائماً بآمال تستهدف الإصلاح ، ولكنه الإصلاح الذي ينبعث من واقع الظروف القائمة في مصر خلال السبعين عاماً الماضية .

وخلال تلك المدة الطويلة عاش الرجل وتبلورت فلسفته في ظل نظمها ، وهي نظم قائمة على طغيان الحكم الفردي ، سافراً كان أو مستقراً والذي خدم دعاته أكثر من مرة ، وعلى الإقطاع . ولا ريب أن سياسياً من هذا العصر لا يمكن أن يتفق مع فلسفة العهد الثوري الجديد . وعلى ما هو ليس بصغير السن وإنما هو رجل استهل العقد الثامن من عمره ، فهو وأمثاله ، لا في مصر وحدها بل في العالم ، قد تجاوزوا مرحلة التأثير بالثورات ، ومن هنا ينظرون إلى الجديد الحاسم والواسع النطاق نظرة الخوف والحذر ، بل والعداء . والأمثلة على ما نقول وافرة . . . لقد أسرع إلى القضاء على بدع تصريف الوزارة بالأسكندرية والسيارات الحكومية ، وإلى إلغاء الرتب والألقاب المدنية . وهذا جميل ولكنه ليس بالثورة . فلما تقدمت إليه هذه الثورة بمشروع الإصلاح الزراعي ، وهو من صميم كياناتها ، تردد كثيراً بل واستشعر الخوف وحاول المقاومة غير المباشرة ما وسعه الجهد ، ولجأ إلى محاولات الإقناع والتعطيل والتحويل بالنتائج والآثار !! ويعزو البعض هذا الموقف إلى تأثيره بالمصالح التي سيعصف بها

المشروع ولكننا نعتقد أن موقفه هذا متفق أيضاً مع البيئة التي عاش في ظلها أكثر من سبعين عاماً ورأى - كغيره - أن أوضاعها طابعها الثبات

ولهذا كله لم يكن على ماهر بالرجل الذي تعتمد عليه ثورة من هذا القبيل ، على الأقل في الفترة الأولى من حياتها فسقط بعد أن عطل سير التاريخ ٤٧ يوماً ، وللدقيقة قيمتها في مثل هذه العهود . والحق ، لقد كان الإجماع ينعقد منذ اللحظة التي بدأ فيها اتجاه الجيش إلى تحديد الملكية الزراعية على أن رئيس الوزراء يجب أن ينحلي مكانه لأنه لا يتفهم المشروع . وكان ظن الناس حقاً . لقد كان على ماهر أشبه « بالفرملة » التي تحاول أن توقف المسير . إن الكثيرين يتحدثون عن الرجل وعن آرائه في الإصلاح كما أعلنها في « برنامج جبهة مصر » ! ولكن الذي يطالع هذا البرنامج يجد أنه من النوع البراق غير المحدود الأهداف والغايات ، لأنه لا تبعهم روح العصر ولا يفهمها بمعنى أدق .

وأكثر من هذا لقد أعلنت الثورة أنها حريصة على الدستور ، فلما أذاع الرجل بيانه عن السياسة الداخلية أغفل تحديد موعد للانتخابات ، فأساء إلى الثورة إذ جعل البعض يتساءل ، ولكن قادتها أسرعوا فأصدروا بيانا يحددون فيه هذا الموعد .

كان على ماهر يظن أنه رجل الساعة وهذا صحيح ولكنها فقط ساعة خروج فاروق . ومن العجيب أنه في تلك اللحظة التي كانت تصرخ فيها مصر فرحاً بخروج الملك السابق بكى رجل واحد (تأثراً طبعاً) . . هو على ماهر !!

الفصل الثاني

هل كان هناك احتمال تدخل أجنبي؟

لم يكذب ينداع بيان اللواء محمد نجيب في صباح الأربعاء ويعرف أن الجيش قد قام بثورته التي يعبر فيها عن إرادة الشعب وانتفاضه على الأوضاع السائدة، حتى برز إلى أذهان الكثيرين سؤال على أكبر قدر من الأهمية، لما له من أثر في سير الحركة وطابعها وتطورها.

ماذا يكون موقف الدول الأجنبية، أو إنجلترا أو الولايات المتحدة بصفة خاصة، من الانقلاب، خاصة وأن أي مراقب بعيد النظر كان يستطيع أن يدرك أن الأمر لن ينته إلا بنزول الملك عن العرش؟ وبعبارة أخرى، هل تقف القوات البريطانية المرابطة في منطقة قناة السويس موقف الحياد من تلك المسألة الداخلية، أم تحاول التدخل باسم الاستقرار وبحجة حماية العرش أو وقاية المصالح الأجنبية؟ إن الخشية من تدخل من هذا القبيل كانت تبعث عليها ذكريات عام ١٨٨٢ الذي اقترن بالاحتلال البريطاني، وكذلك ذكرى الأحداث التي وقعت في القاهرة ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ وراح ضحية لها بعض الأوراح والممتلكات، وهي الأحداث التي لم يكشف الستار عنها بصفة قاطعة حتى كتابة هذه السطور، من حيث بواعثها ومدبريها الفعلين وأهدافهم منها. وكان الخوف من احتمال أي تدخل ينتاب النفوس كلما طالعها الصحف بأنباء الزيارات المتكررة التي قام بها الدبلوماسيون الأمريكيون

والإنجليز ، على وجه خاص ، لرئيس الوزراء الجديد على ماهر . ولكن الثورة سارت قدما في طريقها المرسوم ، ولم يأت مغرب يوم ٢٦ يولييه حتى كان الملك السابق قد وقع — نزولا على إرادة الشعب — وثيقة التنازل عن العرش لولي عهده . وغادر البلاد ، ولم يقع تدخل بالمعنى المعروف . ويبدو أن غاية ما حرص الدبلوماسيون الأمريكيون والإنجليز في مصر على التأكد منه ، هو الحصول على وعود من قادة الانقلاب بأن حياة الملك السابق لن تمس وأن النظام الملكي لن يزال . والذي يعنيننا الآن أن نحلل ، على ضوء المعلومات اليسيرة المعروفة حتى الآن ، مناقشة الأسباب التي حالت أو كان لابد أن تحول دون إقدام أية دولة أجنبية على التدخل في الأمر .

عنصر المفاجأة والسرعة والغموض :

لقد جاء انتفاض الجيش مفاجأة كبرى للدوائر المصرية والأجنبية ، على الأقل من حيث الموعد الذي حدد لذلك ، كما تميز العمل بسرعة عجيبة إذ لم تنقضى الساعات الأولى من صباح الأربعاء حتى احتل الجيش المراكز الهامة في القاهرة وسيطر على الموقف في العاصمة تماما . وفي النهار جاء التأييد من القوات والفرق المتناثرة في مختلف أنحاء البلاد ، واستقالت وزارة الهلال وتألقت وزارة على ماهر . ثم زحفت بعد ظهر الأربعاء إلى الإسكندرية قوة مدرعة من القاهرة ، وهكذا لم تمض أربع وعشرون ساعة حتى كانت مصر كلها في قبضة الثورة . وأعقب ذلك قبول الملك السابق للمطالب التي رفعها رئيس الوزراء باسم الجيش ، فإذا ما حل السبب لم يعد فاروق رئيساً للدولة ! بهذه السرعة ، المتميزة بالمفاجأة والكفاية ، كانت مصدر ارتباك فلم يتسع الوقت مطلقاً لاحتمال تدخل لا معنى له وفات أوانه . وأكثر من هذا فقد

أحاط القائمون بالأمر تصرفاتهم بالغموض حتى خيل إلى الكثيرين أن المسألة لا تعدو كونها حركة لتحقيق مطالب خاصة برجال الجيش ، فإذا ما أجيبت هدأت الأحوال وانتهى كل شيء . كانت تعليقات الكثير من الصحف الأجنبية تحمل على مثل هذا الظن ، ولذا فوجئت بالنهاية التي أذيعت في السادسة من مساء يوم ٢٦ يولييه ، وهو ظن يثير الدهشة لأن تلك النهاية كانت أمراً مقررأ ، من واقع الظروف ومنطق الحوادث على ما أوضحنا في غير هذا المكان .

إنذار بعدم التدخل :

كان من الطبيعي أن يشغل احتمال أى تدخل بال قادة الجيش ، وهنا تحدثنا مجلة « روز اليوسف » في عددها رقم ١٢٦٠ الصادر في ٤ أغسطس أن القائد العام للقوات المسلحة ، اللواء محمد نجيب ، بعث إلى جميع السفارات والمفوضيات الأجنبية في مصر من ذراً بأن أى تدخل أجنبي سيعتبر تدخلاً في شئون مصر الداخلية ، وسيترتب عليه نتائج خطيرة . وأضافت المجلة أنه كان من أثر ذلك الإنذار الذى قصد به انجلترا بالذات ، أن أكد الملحق العسكرى في السفارة البريطانية باسم حكومته بأنه ليس فى نية بلاده التدخل فى شئون مصر الداخلية .

الطابع السلمى للحركة :

كان أكبر ما يخشاه أهل الرأى أن تتسم الحركة بعنف ، أو يحدث انقسام يؤدى إلى صدام ، أو يستبد بالناس الفرح فيعمدون إلى التظاهر

وتسنع الفرصة للدسائس كي تلعب دورها ، أو يحدث اعتداء على الأجانب .
أرواحهم وممتلكاتهم ومصالحهم ولكن شيئاً من هذا كله لم يقع . بل حرص
اللواء محمد نجيب في بياناته كلها على تأكيد اهتمامه بتوفير أقصى عوامل
الطمأنينة لجميع الجاليات الأجنبية ، فقال في بيانه الأول « وإني أطمئن إخواننا
الأجانب على مصالحهم وأرواحهم وأموالهم ، ويعتبر الجيش نفسه مسئولاً عنهم » .
وجاء الثالث باعثاً على الاطمئنان الوافر إذ قال « لقد طفت بشوارع القاهرة
صباح اليوم وسرني كل السرور أن وجدت الأمن يسود كافة أرجائها
والهدوء يملأ قلوب سكانها ، والتعاون لإنجاح مهمة القوات المسلحة يربط
الجميع من رجال الأمن والمدنيين ، وإخواننا الأجانب والعسكريين ، برباط
قوى متين » .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل قبض الجيش على ناصية الأمور بيد من
حديد ، وأعلن في حزم أن المظاهرات ممنوعة منعاً باتاً قاطعاً . وأنه سيقمع
أية محاولة للاخلال بالأمن بشدة لا مثيل لها من قبل . وتعاونت معه السلطات
البوليسية في كافة أرجاء البلاد على توفير الأمن والهدوء . وأكثر من هذا
فقد استجاب الشعب لتلك الدعوات بصورة تلفت النظر . لقد كان القائمون
بالانقلاب يدركون تمام الإدراك أن أية مظاهرة مثلاً ربما تكون سبباً لفتنة
وقد تستغل لوقوع حوادث دامية ، مما يفتح المجال للتدخل الأجنبي ومن
هنا كان تحذيرهم وتهديدهم لكل من تسول له نفسه أن يخل بالنظام ، عامداً
أو عن غير وعى سليم . وأدرك هذه الحقائق نفسها الشعب فهو يريد أن يحقق
الانقلاب أهدافه ولذلك ترك أولى الأمر يتصرفون في هدوء وحذر ، ولم يسمح
للعواطف أن تتغلب على حكمته . لقد كان الجميع يعرفون دقة الموقف

وخطورة الحال ، إذ كانت مصر في مرحلة انتقال بالغة الأهمية ، فتعاون الجميع على أن تنتهى تلك الفترة العصبية في هدوء وسلام .

التأييد الشامل :

وما من شك أن الدوائر الأجنبية أذهلها التأييد الشعبي الشامل لما وقع ، إذ كان الناس يرون أن ما قام به الجيش إنما هو تعبير عن أهدافهم ، وتنفيذ عن آلامهم ، وإجراء لوضع حد للمساوىء التى أصابت جهاز الحكم وظلوا طويلاً يجأرون بالشكوى منها . لقد كان الجيش والشعب جبهة واحدة متراصة ، وحقى القادة والساسة ممن يحملون شطراً وافراً من المسئولية عن فساد الحكم ، سارعوا إلى إعلان تأييدهم لعمل قد يعصف بنفوذهم وسلطانهم ومصالحهم الذاتية ، وما كان فى وسعهم أن يتصرفوا على غير هذا النحو . وإذن فأية محاولة من جانب طرف أجنبي للتدخل كانت ستصطدم حتماً بمقاومة عنيفة من جانب الجيش والأمة وقد تتطور إلى ما يهدد مصالح الأجانب وأرواحهم وممتلكاتهم ، ولعل حوادث ٢٦ يناير كانت ماثلة فى الأذهان . وأكثر من هذا فإن استقرار الأمن مما بعث الطمأنينة فى نفوس الأجانب وجعلهم يقفون موقف الحياد فى أول الأمر ، فالترحيب بعد ذلك ، والتأييد أخيراً . إن الأجانب يعنيه أولاً وقبل كل شيء الاستقرار الذى يكفل لهم ممارسة نشاطهم ، وهم يعلمون تماماً أنه لا أمل لهم فى ذلك وسط شعب ساخط أو حاقد عليهم لتدخلهم فى شئونهم الداخلية ، ولاريب أن الدول الأجنبية التى فوجئت بالثورة وضعت تلك الحقيقة المادية الهامة فى المحل اللائق من تفكيرها واعتبارها .

التدخل لا يتفق وروح العصر :

إن ما حدث في مصر أمر داخلي بهم بنيتها ولا يعرض الأمن والسلام الدوليين للخطر . وعلى ذلك فلا يجوز لأية دولة أن تتدخل طبقا لميثاق هيئة الأمم المتحدة . ولو أنها أقدمت على أمر من هذا القبيل لتعرضت للاتهام بنخرق هذا الميثاق .

وما كان المنطق ليسمح لبريطانيا مثلا ، ومصالح رعاياها وأرواحهم وممتلكاتهم مصونة . أن تزج بنفسها أو بقواتها المقيمة بمنطقة القناة ، فإن معاهدة ١٩٣٦ التي تتمسك بقيامها برغم أن مصر ألغتها ، تقول إن هذه القوات ليس لها صفة الاحتلال ، وإذن فبالتالى ليس لها أن تتدخل في مسائل لا تعنيها ولم تهديها بالخطر . ولقد سبق في القرن الماضى أن حدثت ثورة في نابلى (عام ١٨٢١) وطلبت النمسا أن تتدخل الدول لقمعها فاعترضت إنجلترا على أساس أن تلك مسألة داخلية محتمة ، فضلا عن كونها لا تهدد السلام الأوربى بأى حال من الأحوال . ونرجع إلى التاريخ القريب فنجد أن سوريا منذ حركة حسنى الزعيم تعرضت لاكثر من انقلاب ومع ذلك نأت الدول الأجنبية عن التدخل ، السافر على الأقل ، بل ان الصحف البريطانية « والتيمس » بصفة خاصة ، تحدثت عما تتمتع به سوريا من هدوء واستقرار مع العلم أن الحكومة السورية الحالية احدى حلقات سلسلة الانقلابات التي بدأها حسنى الزعيم .

تغير الظروف وضعف الاستعمار :

وقد حاول البعض أن يعقد الموازنة بين الثورة الأخيرة والحركة العراقية في أواخر القرن التاسع عشر . والواقع أن هناك فوارق قوية ذات أهمية ، من الناحية الموضوعية . وفي هذا تحدثت جريدة « الجمهور المصري » في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ يولييه قائلة :

« أما اليوم فالاستعمار البريطاني يتلقى الضربات في كل مكان . في الملايو وفي بورنيو وفي إيران وفي قبرص وغيرها . وقد أنهكته ميزانية التسليح الباهظة ومصروفات قوات الإحتلال . وأسلحة العدوان تستنزف قواه الاقتصادية . وبعد أن عرضت الجريدة للحركة القومية منذ عهد مصطفى كامل في أوائل القرن الحالى قالت عن الثورة الأخيرة إنها « فى نضجها وثباتها تعز ولا شك فى قرارة نفسها بحركتنا الوطنية المجيدة ويثبت ذلك الاستقبال الحافل والتأييد الشامل اللذان قابلها بهما الشعب المصرى ، والطابع السلمى الذى شملها وجنبها الدماء .. إنها جزء لا يتجزأ من حركتنا الوطنية » . وأكثر من هذا « كانت الشعوب منذ سبعين سنة مستضعفة ، وكان التفوق الصناعى الكبير فى الدول الاستعمارية حافظاً وممهداً لاستعباد هذه الشعوب ، أما اليوم فهناك جبهة قوية للشعوب تتعاون بطريق مباشر أو غير مباشر ، وهذا التعاون يشد من إزر الحركات الوطنية وبالتالي من إزر حركة عسكرية ديموقراطية كالحركة التى قام بها محمد نجيب » .

وخلاصة القول أن الظروف اليوم غيرها بالأمس .

١ — فالوعى القومى فى مصر قد زاد حدة وقوة بصورة لا يمكن

تجاهلها ، ولعل أقرب الأمثلة على ذلك إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ تحت الضغط الشعبي ، أولاً وقبل كل شيء . فهذا الوعي لا بد وأن تعمل له حساباً أية قوة خارجية تحاول التدخل .

٢ — وجهة الاستعمار ، أيا كان مصدره ، آخذة في الانهيار بسرعة تمشياً مع منطق التطور التاريخي ، ولقد جرب الاستعمار التدخل في أكثر من مكان فتحمل التضحيات المالية والمادية والبشرية ولم يحقق أهدافه .

٣ — والجهة العالمية المناوئة لكافة صنوف التدخل الأجنبي تزداد قوة ويعمل لها حساب كبير وعلى رأسها الهند وباكستان .

ولماذا تتدخل الدول ؟

وانفرض أن بريطانيا أو الولايات المتحدة أو فرنسا أرادت أن تزج بنفسها في ذلك الأمر الداخلي ، فلا شيء سبب أو بأية حجة مقبولة تفعل ذلك ؟ لقد أعلن قادة الانقلاب أن هدفهم صيانة الدستور من العبث وإرساء الحياة الديمقراطية على أسس سليمة . حقيقة كان في مصر دستور منذ إعلانه عام ١٩٢٣ ولكنه لم يطبق بصورة صحيحة من ناحية الروح أو النص ، وإذن فالوقوف ضد حركة تلك أهدافها معناه معارضة النظم الديمقراطية الصحيحة ، وهذه الدول تعلن دائماً أنها حريصة كل الحرص على أن تدعم الديمقراطية في كل مكان ، وإذن فبأي تدخل من جانبها إنما تناقض نفسها بنفسها .

وكانت الدول الغربية تتحدث دائماً عن فوضى الحياة السياسية وعدم

استقرار الحكم . والحركة الأخيرة كانت تريد - كما ورد في بيانات قادتها - إشاعة الاستقرار المطلوب وهو أمر لازم للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتوفير الأمن في الشرق الأوسط ، وإذن فالتدخل الأجنبي يصبح في هذا الحالة محاولة مقصودة لإبقاء الفوضى والاضطراب .

وظلت دوائر المال والأعمال الأجنبية تشكوا من فساد الأداة الحكومية وبطئها ومن انتشار الرشوة مما يعطل النشاط الاقتصادي . وهما هي حركة تريد تطهير الحياة الاقتصادية ، وإذن فالتدخل يكون متعارفاً مع صالح هذه الدولة نفسها ، إذ معناه إبقاء الفساد والرشوة .

وأية مصلحة تعود من وراء التدخل لإسناد فساد كان موضع شكوى الأجانب والمصريين ؟ لقد جربت الولايات المتحدة نفسها الأمر فقدمت مختلف ألوان المعونة لحكومة الصين الوطنية فكان الفساد يبتلعها ويقضى على الآمال المعقودة عليها ، وانتهى الأمر إلى ما لم تتوقعه الولايات المتحدة .

وتنادى الدول الكبرى بضرورة القضاء على أحوال الفقر السائد في إقليم الشرق الأوسط حتى يتحقق الأمن فيه ، والأوضاع السابقة لم تفعل شيئاً جدياً أو صادقاً لرفع مستوى الجماهير ، بينما أعلنت الحركة الجديدة أن غايتها الإصلاح والعدالة الاجتماعية . فلماذا إذن يكون التدخل المعارض وقد تلاقت الرغبات والأهداف . ألم تقم الولايات المتحدة بإصلاح زراعي في اليابان ؟ ألم يتحدث الكتاب الإنجليز عن فوضى نظام الملكية الزراعية في الشرق الأوسط ، وألم تنصح المنظمات الدولية بتعديله ؟

وأكثر من هذا فالحركة التي بدأت يوم ٢٣ يولييه وبلغت الذروة في

السادس والعشرين من الشهر ذاته ، حركة ديمقراطية ، ولم تكن لها صلة
بنزعات متطرفة إلى اليمين أو اليسار ، وإذ فمن الطبيعي — وقد أيدها للشعب
ذلك التأييد الشامل — أن تنال التشجيع ، لا المقاومة ، من كافة العناصر في
العالم التي تؤمن بالديمقراطية ، وهذا ما لقيناه فعلا في تعليقات الصحف
الأوربية والأمريكية والآسيوية إثر نشوب الثورة .

وإذن فأينما قلبنا المسألة على مختلف وجوهاها ، اتضح لنا أنه ما كان في
الإمكان التدخل لوقف ذلك التغيير لأن الدولة أو الدول التي كانت تقدم على
ذلك الأمر تقدم دليلا على أنها عدوة الحرية والعدالة والإصلاح والديمقراطية ،
وأنها تقف إلى جانب الرجعية والفساد في أسوأ صورهما ، وأنها تناقض
يتصرف من هذا القبيل مثلها التي تعلنها ودعاويها الكثيرة التي تذيعها في
كل وقت .

وأكثر من هذا فأية محاولة في ذلك الحين أو بعده ، لإبقاء البلاد في
حالة التدهور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي معناها أن يزداد عمق المتناقضات
وان يشتد الغليان السفلي حتى إذا ما سنحت الفرص والتاريخ مليء بأمثالها ،
وقد الانفجار ذو الدوى الهائل وفي وقت تتعذر فيه السيطرة عليه . والحق
لقد أدركت الصحف البعيدة النظر هذه الحقيقة فهنأت مصر على أنها اجتازت
تلك المرحلة أو خطت تلك الخطوة في هدوء واتزان وسلام ، فتجنبنا الفوضى
وجنبنا الشرق الأوسط أخطارها . ولاننا نشك في أن الدول كانت تدرك هذه
الحقيقة إذ فاجأها الانقلاب .

قوة الرأي العالمي

لسنا نعترز أن نقتبس أقوال الصحف الأجنبية في مختلف البلدان ، ولكننا نلاحظ أنها جميعاً ، في تعليقاتها ، كانت تصدر عن شعور بين : العطف على الحركة واستنكار الأوضاع التي كانت سائدة ، وكل ذلك بصورة الإجماع الذي ليس له مثيل . لقد كانت تلك الأوضاع كلها محل الانتقاد المرير في مختلف أنحاء العالم ، وكان الجميع يتوقعون انقلاباً ، بل لعلمهم كانوا يعجبون لماذا لم يقع من قبل !

إزاء قوة الرأي العام العالمي كان من الصعب على أي دولة أجنبية التدخل ، وفي هذا كتب المراسل اللندني لجريدة «الأخبار الجديدة» في عددها الصادر بتاريخ ٢٩ يولييه بعد أن اقتبس بعض تعليقات الصحف البريطانية .
« وأمام هذا الإجماع كله .. كان محالاً أن تفكر الحكومة البريطانية في التدخل إلى جانب الملك دون أن تعرض نفسها للسخط العام في العالم ، بل لسقطت وزارة تشرشل ».

وخلاصة الأمر أن التدخل الأجنبي لمقاومة الانقلاب كان أمراً غير مقبول بسبب قوة الوعي القومي ، والمضعف المادي والمعنوي الذي أصاب الجبهة الاستعمارية ، بل إن هذا التدخل يجلب على أصحاب الضرر والالتهام بأنهم يناقضون أنفسهم بأنفسهم .. وهما هي إيران تقدم لنا مثلاً آخر .

الفصل الثالث

ثورة جيش وشعب

نعرف أن المكان الطبيعي لهذا الفصل إنما هو في ختام البحث ، لأنه في الواقع وليد التحليل الذي تقدمه لبيان العوامل الكامنة وراء الثورة ولكننا آثرنا أن نجعل منه الفصل الثالث لأغراض تتصل بمبدأ حماية الثورة مما سيلمسه القارىء بعد هذه السطور .

« ثورة من ؟ الجيش أم الشعب » هذا سؤال ظل يتردد على لسان الكثيرين لا من العامة فحسب وبلى ومن جانب المتعلمين ولا نقول المثقفين الواعين ، إما جهلهم بأصول علم التطور الاجتماعى وطبيعة الثورات وإما مدفوعين بغرض غير سليم وإن كان أصحابه لا يجدون فى أنفسهم الجرأة أو الشجاعة على الإفصاح عما يجيش فى نفوسهم ؛ أما الجهلاء فلا أنهم لم يتمكنوا بعد من تفهم الأسباب الحقيقية والعوامل الأساسية التى ظلت تنمو وتتراكم على مر السنين ، وأخذت تقبلور باطراد ، حتى إذا ما تكاملت الطاقة الثورية وضاق بها الحيز ، الذى حاول حصرها ، حدث ذلك الانفجار ذو الدوى الهائل من حيث طابعه وأعقابه وإن مر هادئاً سلمياً دون أن تصحبه الدماء . أما أولئك الذين فى نفوسهم مرض فهم يحاولون جهدهم أن يشيعوا فكرة خاطئة وهى أن الجيش وحده هو

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كلمة لا بد منها

صديقى القارىء ..

إن جوهر هذا الكتاب الذى أقدمه إليك اليوم كان يستهدف غرضاً ثم صار إلى غرض آخر ، فكان التحول ثورة هو وليد هذه الثورة .

ففى أواسط العام الماضى خطر لى أن أعرض لصفحات من تطور مصر الحديث أو على وجه التحديد منذ ختام الحرب العالمية الأولى ، ذلك أنى كنت ألمس أن طائفة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كانت فى طريق التجمع والتبلور حتى تصل بنا إلى النهاية المقررة وهى نشوب ثورة تستهدف الخلاص من الاستعمار ، والقضاء على الإقطاع الزراعى ، ودعم الحياة الدستورية الصحيحة التى تقوم على مبدأ سيادة الأمة ، والحد من طغيان العناصر الاحتكارية ، وتطهير الحياة العامة من عناصر الفساد ؛ حتى يتسنى للبلاد أن تواصل سيرها المتقدم .

وأخذت فى جمع المواد والبيانات اللازمة وإعدادها على أن يكون عرضها وتفسيرها وتحليلها بما تتيحه الظروف القائمة حينذاك وإمكانات الكتابة دون خروج على جوهر الفكرة . وأقدمت مصر على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقي السودان لعام ١٨٩٩ ، فكان ذلك مظهراً لبدء انطلاق الطاقة

الذى أراد الثورة ودبرها وحققها ، أما الشعب فكمية مهمة وعنصر ضئيل الشأن والخطر لا يؤبه له . وما كان ليفكر في الانتقال على الأوضاع الظالمة التى حطمت ماديته ومعنوياته ، لأنه درج على الخنوع والطاعة والاستسلام !!

ولا مرء أن غاية الفريق الأخير من وراء تأكيده هذا المعنى غير السليم أن يحدث ثغرة فى الوحدة المؤلفة من الشعب والجيش ، ومن هنا نلقى الحديث المتكرر المعاد عن حركة الجيش أو العملية التى تولاهما الجيش ، كأنما العنصر الشعبى فى الأمر لا وجود له . ولو أنصف هؤلاء ، وأولئك لتحدثوا عن ثورة الشعب عبر عنها جيشه المنبعث من صفوفه بتلك الطريقة الرائعة التى جنبت البلاد ، بحكم ظروفها الدولية الكثير من المخاطر والنكبات ، وها هو الإنذار الموجه إلى فاروق يتحدث باسم الجيش المعبر عن قوة الشعب . وقد لاحظنا منذ البداية هذين الأمرين وهما الجهل بطبيعة الثورات الشعبية وبخاصة فى العصر الحديث ، أو النية السيئة المبينة . ولهذا كنا أول من حاول لفت النظر إلى الواقع فى مقال لنا نشرته جريدة « الزمان » بعدد ٢٦ يولييه بعد الثورة بأيام قلائل جداً وجعلنا عنوانه « هذه الثورة الكبرى . كيف تخون أهدافها ؟ » ولم نفتقر مطلقاً عن استعمال ذلك التعبير إدراكاً منا لأهمية الحوادث التى بدأت يوم ٢٣ يولييه من عام ١٩٥٢ والتطورات التى أعقبها . وبمعنى آخر أننا كنا ننظر إلى ما بدأ صبيحة ذلك اليوم الخالد على أنه ثورة الشعب المصرى بأسره ، وطبعاً باستثناء تلك المصالح التى كانت الثورة موجهة ضدها ، والواقع إنه ليسؤنا استعمال كلمة « حركة » بدلاً من « ثورة » لأن فى الأولى انتقاصاً من جلال ما وقع .

وقيل أن تناول الأمر بالتحليل والتفصيل نود أن نعرض لأمر له أهميته .

وهو أن تلك الثورة الضخمة كانت سلمية وهادئة . ولسنا ندري سبباً مطلقاً يستلزم أن تكون الثورات دامية ، والتاريخ نفسه يمدنا بالجواب الصحيح . ففي عام ١٧٨٩ بدأت الثورة الفرنسية وألغيت امتيازات الأشراف والكنيسة وصدر الدستور الجديد عام ١٧٩١ . وتم ذلك كله في هدوء . ومن قبل ذلك بقرن من الزمان حدثت « الثورة المجيدة » في إنجلترا ، فمر جيمس الثاني وخلفه وليم الثالث وثبتت بذلك دعائم النظرية البرلمانية ولم يصحب الحادث عنف أو إراقة دماء . وفي أوائل عام ١٩١٧ تنازل قيصر روسيا عن عرشه وتألقت حكومة كيرنسكي .

غير أن الثورة الفرنسية سرعان ما اضطبغت بالدماء ، وهنا نقول إن مرد هذا التحول إنما هو تدخل العنصر الأجنبي ليسند الرجعية المنهارة من جهة وليدافع عن مصالحه وكيانه من جهة أخرى . فلم تكد الثورة الفرنسية تحقق ذلك النجاح الضخم الذي أشرنا إلى خطوطه العريضة ، حتى تحركت النمسا وبروسيا للزحف على البلاد ، فتشجعت الرجعية وصار لزاماً على الثورة الشعبية أن تدافع عن كيانها إذ أصبحت المسألة بالنسبة إليها مسألة حياة أو موت ، واضطرت تحت ضغط هذا التدخل الأجنبي الذي اتسع نطاقه ، إلى أن تضرب بعنف وقوة في الداخل والخارج ، وقيض لها الفوز في الميدانين لأنها كانت تعبيراً عن إرادة الشعب وأهدافه ، وعن العصر الجديد الذي يهدف إلى تحطيم الإقطاع والامتيازات والحكم المطلق . بذلك يتضح أنه ليس من الضروري أو من الحتمي أن تكون الثورة على الأوضاع الفاسدة صاخبة ودامية . ومع ذلك فإن هناك عناصر في حالة مصر جعلت من اليسور ابتعاد ثورتها عن

العنف، إذ تولاهما الجيش من جهة ووقف من ورائها الشعب من جهة أخرى، ولم يتدخل العنصر الأجنبي من جهة ثالثة كما حدث مثلاً عام ١٨٨٢ .

نعود الآن إلى موضوع السؤال وهو « ثورة مصر ؟ ... الجيش أم الشعب ؟ » ومن الممكن أن نجد الإجابة في البيانات التي صدرت في الأيام الأولى للثورة ، أو أن نلقاها مثلاً واضحة في عبارة اللواء أركان الحرب محمد نجيب في حديثه مع مجلة «التحرير» في عددها الأول الصادر يوم ١٧ سبتمبر ١٩٥٢ حيث قال « إن دور القوات المسلحة كان دوراً تاريخياً عبرت به عن انفجار الثورة على من لم يؤمنوا بمصلحة الشعب » ؛ ومع ذلك فأنا نفضل أن تناقش الأمر من الناحية الواقعية والعلمية .

شرحنا في الفصول التالية ، بقدر ما اتسع المجال ، مختلف العوامل التي كانت تتراكم وتتفاعل حتى تجعل من الثورة ضرورة اجتماعية بالنسبة إلى مصر ، ويمكن مقدماً أن نلخص هذه الأسباب الجوهرية فيما يلي :

١ — تحقيق استقلال البلاد وحريتها ، وتخليصها من السيطرة الأجنبية ، من سافرة ومستترة . وهذا الهدف نلقاه واضحاً في منشورات الضباط الأحرار ، كما أنه الطابع المميز للكفاح الشعبي المتنوع من حيث مظاهره بعد الاحتلال البريطاني .

٢ — القضاء على نظام الحكم المطلق في جوهره والذي جعل من الدستور صورة باهتة ، ومسح أحكامه وحطم روحه ، من الناحية الواقعية .

٣ — تحطيم الجهاز الإقطاعي الذي أشاع العبودية في الريف وسيطر على الحياة السياسية وأفسدها وجعلها في خدمة مصالحه .

٤ — تطهير الحياة العامة من المساوىء الكبيرة كالرشوة والفساد والاستغلال .

٥ — رفع مستوى المعيشة لجماهير الفلاحين والعمال وأصحاب الدخل المحدود، وتهيئة أسباب العمل للمواطنين، وخفض تكاليف الحياة بعد أن أصبحت عبئاً ثقيلاً على عاتق الأغلبية الساحقة .

هذه هي الأهداف الكبرى التي كان يسعى إليها الشعب ويعمل على تحقيقها ، والتي طالب بها الدعاة والكتاب الأحرار ؛ وإنها في مجموعها تمثل ثورة شعبية لصالح الكتلة الغالبة . والذي يراجع منشورات جماعة الضباط الأحرار^(١) يجد أنها تشتمل على المعاني والأهداف ذاتها ، وهنا يلتقي الطرفان ويتحدان في الغرض ، وإذن فعند مقام الجيش بحركته فإنما ليبر عن مطالب الشعب وإرادته ، وبعبارة أخرى فحركة الجيش (مع التجاوز في التعبير) هي الأداة التي استخدمها التطور الاجتماعي لتحقيق الثورة الشعبية . وليس معنى هذا أنها ثورة من أعلى بالمعنى الفني الدقيق المستفاد من هذه العبارة ، لأن هذه الأخيرة يقصد بها التغييرات والتطورات التي تقدم عليها وتنفذها المصالح الحاكمة . أما في حالة مصر فإنها ثورة من أسفل ، أي من جماهير الشعب ، عبرت عنها واضطلعت بأعبائها القوات المسلحة . ومنطق الأشياء يؤيد هذا التعليل فالجيش من أبناء الشعب ، والدين قادوه إلى هذا الصراع الموفق كلهم ممن نبتوا من صفوف الشعب ومن الدين لم يرتبطوا بالعهد السابق ولم تتلاقى مصالحهم مع مصالحه وإنما كان هناك تعارض بينهما . ومما

(١) أوردنا أهمها في الفصل الرابع عشر (الطبعة الثانية)

يؤيد ذلك أيضا التصريحات المتكررة التي أدلى بها أولئك القادة ومنها نعرف في وضوح أنهم يستهدفون الخير والإصلاح للفلاحين والعمال والطوائف الضئيلة الحظ والدخل ، كما يؤيده أيضا الإصلاحات التي قاموا وفي مقدمتها القوانين المتعلقة بتحديد الملكية الزراعية والإيجارات الزراعية وخفض أجور المساكين وإصدار التشريعات العمالية الثلاثة^(١) . والخلاصة التي يمكن أن نصل إليها هي أنه لم يكن ولا يجب أن يكون هناك ، ثمت تفرقة بين الجيش والشعب ، لأنهما كل واحد متماثل الغايات .

أمر آخر نشير إليه للرد على الساعين إلى هذه التفرقة ومحاولة قصر دور الشعب على الجانب السلبي ، بمعنى أن موقفه لم يتعد مرحلة التفرج إلى أن بانّت النتيجة . حين بدأت القوات المسلحة عملياتها الثورية وسرى النباء في أنحاء البلاد ، هب الشعب في كل مكان يستقبل الأبناء بكل معاني التأييد الكامل والشامل ، ويكفي أن نذكر تلك الحماسة التي استقبل بها اللواء محمد نجيب وأعووانه وهو يطوفون أرجاء العاصمة لتفقد الأمور والاطمئنان إلى حسن سيرها والتأكد من سيادة النظام والقانون . وكان من صالح الثورة منذ اليوم الأول . بل اللحظة الأولى ، أن يركن الجميع إلى النظام الدقيق ، لأن أي اعتداء يقع كان قمينا أن يفسدها وأن يشجع العناصر الدخيلة .

وهذا كله أدركه زعماء الثورة وأهابوا بالشعب أن يعاونهم بهدوئه ، فاستجابت كافة طوائفه ولم يقع حادث مهما كان طفيفا يعكس صفا الأمن أو يخل بالنظام . وبذلك تفرغت القوات لمواصلة أداء رسالتها طبقا للخطة المرسومة من قبل . وما من شك أن هذا التعاون الصادق أمر لا مثيل له في بلد آخر مما أثار إعجاب العالم بأسره . كثيرا ما حدثت في مصر وغيرها من البلدان

(١) وهي عقد العمل الفردي والتقابات والتوفيق والتحكيم ، وقد أقرها في جلسة

أحداث ربما كانت أقل شأنًا من ثورة يولييه ١٩٥٢ ومع ذلك ففي وسط مظاهر التأييد أو الإبتهاج الشعبي كان يقع أنواع من الصدام والعدوان ، وهو ما لم يسجله تاريخ تلك الأيام المحيطة . . . هذا الموقف الرائع من جانب الشعب كان وليد الإيمان بأن هذه الثورة منه وإليه ، أي أنها صورة لما يجيش في نفسه .

وهنا نحاول أن نفترض جدلاً أن الثورة لم تكن موضع ذلك التأييد الشامل الذي لا نظير له وأن هناك جماعات قوية (غير أصحاب المصالح المنهارة) غير راضية عنها . فماذا كانت تكون النتيجة ؟ الجواب سهل . إذ كان يحدث الصدام وأنواع العدوان ويضطر الجيش إلى توزيع جهوده بين تحقيق أهدافه الرئيسية وبين حفظ الأمن والضرب على أيدي الجماعات المعادية أو المناوئة . فتسنع الفرصة أمام عوامل الإفساد وقوى الرجعية لتلعب دورها في إحباط الثورة أو إطالة أجلها ، وليس من صالح الثورات أن يطول أمدها وبخاصة في بلد لم يستكمل استقلاله وماتزال مناطق من أرضه تحتلها قوات أجنبية . لقد انهار النظام الماضي بسرعة عجيبة لا لأنه من الأصل يحمل بين طياته عوامل فنائه ، ولكن لأنه رأى نفسه أمام قوة شعبية طاغية ومتماسكة وجزء منها في يده السلاح الماضي . لقد كان ظنه في الساعات الأولى أنها مجرد حركة قام بها الجيش أوجزء منه فحاول أن يقاوم وجرب أن يساوم ، فلما أيقن بقوة التحالف الوثيق بين الجيش والشعب راح يسلم بسرعة ويستسلم بغير انتظام . وإذن فالثورة لم تنجح في ظرف أربعة أيام إلا لأنها ثورة أهداف الشعب قادها جيشه .

ولكن هناك نقطة بالغة الأهمية وهي المتعلقة بالتغير الذي طرأ حديثاً

على فن الثورة أو أساليبها ، بسبب التقدم الحديث في وسائل الحرب والقتال . قلنا إن ثورة مصر كانت حركة تحريرية موجهة إلى الميدانين الداخلي والخارجي وإن كان الثاني هو الأكثر بروزاً في أذهان الناس وأمام أنظارهم . ولقد حدثت أمثال هذه الثورات التحريرية في الماضي في أكثر من بلد ، وكانت تكفي المظاهرات والمتاريس والمقاومة السلبية ، فهذه وسائل تتفق مع سلاح تلك الأيام . أما الآن وقد تطور فن الحرب والقتال ، لم تعد تلك الوسائل تجدي نفعاً ، ومن هنا أصبح فن الثورات التحريرية يقتضى أن تتولاها القوات المسلحة إذا ما انبعثت أهدافها من أهداف الشعوب ذاتها . لقد ثار الشعب المصري أكثر من مرة لأسباب داخلية أو قومية ، وكان يعتمد إلى المظاهرات والمعارك في الطرقات ولكن النجاح كان ضئيلاً والصراع طويلاً وعنيفاً .

وبمرور الوقت تجمعت عوامل الثورة التحريرية وأصبح لا بد من عمل حاسم وسريع إلى أقصى الحدود . ونظراً لقوة الخصوم صار لزاماً أن تتغير الأساليب القديمة المألوفة ، وأصبح الأسلوب الواقعي الجديد أن تقوم بالثورة القوات المسلحة نفسها وتسند ظهرها وتشد من أزرها القوى الشعبية ، وهذا بالفعل . ما حدث ، ومن هنا نجحت الثورة بأسرع مما كان يتوقع المتفائلون . فسر النجاح أن الثورة المصرية عرفت « التكتيك » الجديد وطبقته بدقة فائقة .

اعلنا وفقنا في هذه الصفحات القلائل إلى توضيح جوهر الثورة المصرية الأخيرة ، وعلنا استطعنا أن نقدم الإجابة الصحيحة عن السؤال الذي جعلناه في مقدمة هذا الفصل ... لا يصح أن نسأل : ثورة من - الجيش أم الشعب ؟ لأن الجيش والشعب هما وحدة متكاملة ، وهذه الثورة التي أرادها الشعب

صار لزاماً وبالتمشى مع منطق العصر الحديث أن تقوم بها القوات المسلحة التى هى جزء لا يتجزأ من الشعب ، تحس بإحساسه وتذكر آلامه وتجهش نفوسها بأهدافه وغاياته . وليس أدل على صدق هذا المعنى مما جاء فى الإنذار الأخير الذى قدم إلى الملك السابق ■ لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب . . . » ومن هنا يتعين علينا حين نتحدث عن ذلك الحادث الضخم فى تاريخ مصر أن نقول ■ ثورة هيسم وشعب » .

* * *

والآن ننتقل إلى تحليل أسباب الثورة ، ومن الطبيعى أن نبدأ بالعامل الإقتصادى لأنه أساسها الحقيقى .

الفصل الرابع

العوامل الاقتصادية في الثورة

(١) ثورة عام ١٩١٩

في الفصل الحادي عشر من كتابنا « النظام الاشتراكي : عرصه وتحليل ونقد » ، عرضنا للثورة المصرية التي هبت عاصفتها عام ١٩١٩ ، وفي تحليلنا لأسبابها — وهو تحليل نعتقد أنه لم ينزل موضع الرضاء من المؤرخين المصريين التقليديين — حاولنا أن نوضح أهمية الطبقة الوسطى حينذاك كعامل يكمن وراء الحركة ، وكانت نظرتنا أن الحادث ، بمظاهره وأهدافه المتنوعة ، من تلك الإنتقاضات التي شهدتها دول أوربا خلال القرن التاسع عشر من جانب البورجوازية الناشئة والمتطلعة إلى النمو والوصول إلى السلطان الذي يتيح امكانيات واسعة أمام مصالحها الاقتصادية . وفيما يلي ننقل مقتطفات مما كتبناه : « أما الطبقة البورجوازية في المدن ، فقد كانت صغيرة العدد ، ضعيفة النفوذ بسبب الاهتمام الأكبر بالزراعة واحتكار الأجانب للصناعة والتجارة ، كما أن الصناعة الحديثة لم تنم في مصر النمو الكافي في عهد الاحتلال ، ومع ذلك أخذ عددها يزداد تدريجاً ، ومعظم أفرادها من المتعلمين والمشتغلين بالتجارة والصناعة الصغيرة . غير أن هذه الطبقة كانت في الواقع مبعدة عن السلطان السياسي ، ولذا كانت حركة مصطفى كامل والحزب الوطني قوية في المدن ، وبخاصة

الأسكندرية والقاهرة . ووجدت هذه الطبقة في نفر من الكتاب والصحفيين من ينطق بلسانها ، فأخذت تطالب بالجلاء وإلغاء الامتيازات الأجنبية ، وتقرير مبادئ الحكم الدستوري الذي يكفل لها نصيبها من النفوذ السياسي ، وقد استطاعت أن تحرز انتصاراً أولياً حين تقرر إنشاء الجمعية التشريعية في عام ١٩١٣ وادخال مبدأ الانتخاب بحدود نسبة معينة من أعضاء الهيئة . ولكن هذا لم يقنع الطبقة البورجوازية وطالبت بالمزيد .

ولما نشبت الحرب العالمية الأولى ونشطت الصناعة المحلية زاد عدد أفراد هذه الطبقة وعظمت ثروتها ، واشتد ضجيجها وإن لم تستطع عمل شيء بسبب ظروف الحرب » (١) .

ثم زدنا أثر الحرب تفصيلاً فقلنا تعليقاً على نشاط الصناعات والحرف المحلية » وقد استفاد أرباب الحرف بعد أن تخلصوا مؤقتاً من وطأة المنافسة الأجنبية القاتلة ، وثبت مركز الشركات الصناعية القائمة من قبل نشوب الحرب . هذا النشاط الصناعي أدى إلى ازدياد الأرباح المتدفقة على جيوب رجال الطبقة البورجوازية المشتغلة بالصناعة . كبارها وصغارها ، وكذلك فئة المنصرفين إلى الأعمال التجارية ، وزاد شعور هذه الطبقة بأهميتها وبارتفاع مستوى مركزها الاقتصادي والاجتماعي . غير أن التقدم لم يصحبه مايمائله من الوجهة السياسية . وفضلاً عن هذا فقد ساورها شديد القلق مخافة أن ينقلب الحال حين تضع الحرب أوزارها وتتدفق السلع الأجنبية على الأسواق المصرية (٢) .

(١) ص ١١٣ .

(٢) شرحه ١١٥ .

وتحدثنا عن ارتفاع تكاليف المعيشة إذ وقع « على كاهل أهل الريف من صغار الملاك والعمال الزراعيين » وعلى عاتق العمال في المدن ، وجماعة الموظفين وأرباب الدخول الثابتة الذين لم تتمش الزيادة في دخلهم مع مثيلتها في أسعار الحاجيات » (١) .

وكانت الأهداف التي توختها الثورة متنوعة ، وإن كانت كلها تدور حول محور واحد ، وهي :

أولاً : التحرر من الإستعمار الأجنبي المستند إلى الحكم المطلق ممثلاً في القصر ومعه طبقة كبار الملاك الزراعيين .

ثانياً : القضاء على الإمتيازات الأجنبية كي تتاح الفرصة أمام الوطنيين للدخول في ميادين النشاط الصناعي والتجاري مثلاً .

ثالثاً : إقامة الحكم الدستوري ، ليضع حداً لاستبداد الحاكم ونفوذ الملاك الزراعيين ، وليتسع المجال أمام الطبقة الوسطى النامية والطائفة المثقفة من أفرادها بصفة خاصة ، لتشارك في الحكم وبذلك يمكن سن التشريعات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تخدم أغراضها .

نشبت الثورة ولكنها لم تحقق أهدافها كاملة ، كما حدث مثلاً في حالة الثورة الفرنسية ، والأسباب متنوعة . فهناك أولاً الإستعمار المقيم في البلاد

والجائئ على صدرها والذي خرج من الحرب منتصراً وقد زادت رقعة مملكاته بطريق الضم أو الحماية أو الإنتداب ، فأخذ يضرب الثورة بعنف دام ، وكان واثقاً أن النصر في النهاية حليفه إذ هناك من يرى لنفسه مصلحة في بقاء العنصر الأجنبي .

والطبقة الوسطى نفسها كانت ضعيفة نسبياً فلم تتعد الطبقة المتعلمة في المدن ، وجماعة المشتغلين بالصناعة والتجارة والحرف اليدوية نسبتها يسيرة بالقياس إلى مجموع السكان ، وفضلاً عن ذلك كانت طائفة العمال التي استندت إليها الطبقة الوسطى في أمثال تلك الثورات ضعيفة مفسكة .

ومنذ اندلاع نار الثورة سارعت طبقة كبار الملاك الزراعيين إلى الانحياز إلى صفوفها ، مؤقتاً ، كما تتدخل في سيرها وتوجهها ، خشية أن تتطور فتهدد المصالح الزراعية الكبيرة . غير أن هنا عاملاً آخر كان له أثره ، فقد أبلى العمال بلاء مشكوراً في أحداث الثورة ، وعرضوا أنفسهم للموت والسجن ، ولكن سرت في صفوفهم نزعات متطرفة ووقعت اضطرابات في بعض أنحاء البلاد . وظهر تفوق هذه الطائفة في القاهرة مادام عبء قتال الشوارع واقعاً على أكتافها مما جعل الطبقة الوسطى نفسها تستشعر الخطر .

وفي الريف تحدث الفلاحون فيما بينهم عن سوء أحوالهم وخيل إلى فريق منهم أن الاستقلال معناه توزيع أراضي كبار الملاك ، مما أقلق الآخرين إلى حد بعيد ...

وسرى الهمس في صفوف ذوي المصالح القائمة والأخرى المتطلعة إلى النمو أن البلاد في حاجة إلى الهدوء والاستقرار ، فاستعد قادة الثورة لقبول

الإمتيازات التي بدأ الاستعداد لمنحها ، وأسفر الأمر عن تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذي يعلن اعتراف الاستعمار بأن مصر دولة مستقلة ذات سيادة ، مع الإحتفاظ من حيث الجوهر بسلطانه كاملاً ، فجنوده تحتل البلاد ، وله الحكم الفعلي في السودان ، والامتيازات الأجنبية قائمة .

وفي السنة التالية نالت الطبقة الوسطى ما كانت تصبو إليه إذ صدر الدستور وجاء قانون الانتخاب المباشر . ولقد هلك الكثيرون للدستور ، وقالوا إنه نصر رائع للشعب الذي نصت المادة الثالثة والعشرون منه على أنه مصدر جميع السلطات . وما من شك أن قيام الحياة الدستورية يعد حركة تقدمية لها قيمتها بالنسبة إلى نظم الحكم المطلق ، ولكننا لانستطيع أن نتقبل اعتبار ذلك نصراً رائعاً للشعب ، من الناحية العملية ، إلا بقدر وافر من التحفظ . ولتأكيد معنى هذا التحفظ ، نسأل : من الذي كسب فعلاً من الدستور ؟ والحقيقة أن الذي حقق أكبر الكسب هو العناصر الآتية .

أولاً - الاستعمار

لقد كان الاتجاه في صفوف اللجنة التي تولت وضع الدستور النص على أن رئيس الدولة هو ملك مصر والسودان ، ولكن الدولة البريطانية تدخلت بصورة الإنذار ومن هنا اقتضت عبارة السطر الأول من الديباجة على « نحن ملك مصر » مع إغفال السودان ، مع ما في ذلك من مخالفة لنصوص الفرمانات التي سبق أن أصدرها سلاطين تركيا لولاية مصر^(١) . هذا من جهة ، ومن

(١) راجع في هذا كتابنا (مجموعة الوثائق السياسية) الجزء الأول (المركز الدولي لمصر والسودان وقناة السويس) .

جهة أخرى أوجد الاستعمار ، عن طريق الدستور ، وسيلة للصراع الداخلي والتطاحن الباطني بين البرلمان والملكية . وبين الأحزاب والجماعات السياسية فيما بينها . وإذا كان لهذا الاعتبار الأخير أهميته ، إلا أنه لم يكن ليقدم الأهداف الاستعمارية في الأجل الطويل ، ذلك أن الضغط الشعبي ظل ينمو تدريجاً ويزداد قوة . وانتهى بإرغام البرلمان والأحزاب المشتركة فيه على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ مع اتفاقيتي عام ١٨٩٩ الخاصتين بالسودان ، في أكتوبر سنة ١٩٥١ .

ثانياً - الإقطاع :

نصت المادة (٩) من الدستور على أن « للملكية حرمة فلا ينزع من أحد ملكه إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون وبالكيفية المنصوص عليها فيه وبشرط تعويضه عنه تعويضا عادلا » . وبهذا ضمنت طبقة كبار الملاك الزراعيين الاحتفاظ بممتلكاتها وعدم محاولة نزعها منهم لإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة عادلة ، وأصبحت أية دعوة لمثل هذا الإجراء الأخير جريمة يعاقب عليها القانون لأنها تعتبر خروجاً على مبدأ جوهرى من مبادئ الدستور . ولا عبرة هنا بعبارة « إلا بسبب المنفعة العامة في الأحوال المبينة في القانون » إذ ظل تفسيرها مقصوراً على حالات شق الترع والمصارف وما إلى ذلك . ولو لم يكن الغرض الرئيسى من هذه المادة حماية الإقطاع الزراعى لتضمنت العبارة سالفه الذكر « المنفعة القومية » بدلا من « المنفعة العامة » . ومع ذلك فالشئ الذى يؤسف له أن رجال القانون فى مصر لم يحاولوا تفسير كلمة « العامة » بأنها مرادفة للفظ « القومية » . وهذا النص

الوارد في المادة يخدم مصالح الطبقة الوسطى من المشتغلة بالصناعة والتجارة والخدمات العامة ، في المستقبل ، إذ يجعل من الميسور استخدام الدستور وسيلة لمناهضة الدعوات التي قد تنادي بتأميم الخدمات العامة وكذلك الصناعات الاحتكارية إذا ما هددت مصالح الجماهير .

وباحتفاظ الإقطاعيين بممتلكاتهم وثرواتهم منها ، صار في مستطاعهم ، بفضل ما يتمتعون به في الريف من نفوذ اقتصادي واجتماعي ، أن يدفعوا بأنفسهم وبأنصارهم إلى البرلمان وأن يسيطروا على الأحزاب التي يغذونها بالأموال وبالتالي على الأداة التنفيذية . وهكذا يكفلون حماية مصالحهم .

ثالثاً — الطبقة الوسطى :

أصبح الطريق أمامها ممهداً للدخول في البرلمان .

رابعاً — الملكية :

وهذه في مصر تقف على رأس النظام الإقطاعي ، فالمادة (١٥٨) تنص على أنه « لا يجوز إحداث أي تنقيح في الدستور خاص بحقوق مسند الملكية مدة قيام وصاية العرش » . وأجازت المادة (١٥٦) اقتراح تنقيح الدستور فيما عدا ما تعلق « بنظام وصاية العرش » . وأسبغ الفصل الثاني من الباب الثالث حقوقاً وامتيازات واسعة على الملك فله مثلاً حق حل مجلس النواب (م ٣٨) وتأجيل انعقاده (م ٣٩) وهو الذي « ينشئ ويمسح الرتب المدنية والعسكرية والنياشين وألقاب الشرف الأخرى .. كما أنه له حق العفو وتخفيض العقوبة » (م ٤٣) ، وهو « الذي يولي ويعزل الضباط » (م ٤٦) ، ويعين

خمس أعضاء مجلس الشيوخ (م ٧٤ الفصل الثالث) وهذا كله إنما نذكره على سبيل المثال لا الحصر .

وتمت نصوص أخرى لا تخدم سوى المصالح الكبيرة . ومن ذلك اشتراط دفع تأمين قدره ١٥٠ جنيهاً لمن يرشح نفسه للبرلمان . وأهم من ذلك المادة ٧٨ من الدستور ، وهذا نصها :

« يشترط في عضو مجلس الشيوخ ، منتخباً أو معيناً ، أن يكون من إحدى الطبقات الآتية :

أولاً — الوزراء ، الممثلين السياسيين ، رؤساء مجلس النواب ، وكلاء الوزارات ، رؤساء ومستشارى محكمة الاستئناف وأية محكمة أخرى من درجتها أو أعلى منها ، النواب العموميين ، نقباء المحامين ، موظفى الحكومة من درجة مدير عام فصاعداً .. سواء فى ذلك الحاليون والسابقون .

ثالثاً — كبار العلماء والرؤساء الروحيين ، كبار الضباط المتقاعدين من رتبة لواء فصاعداً ، النواب الذين قضوا مدتين فى النيابة ، والملاك الذين يؤدون ضريبة لا تقل عن مائة وخمسين جنيهاً فى العام ، من لا يقل دخلهم السنوى عن ألف وخمسمائة جنيه من المشتغلين بالأعمال المالية أو التجارية أو الصناعية أو بالمهن الحرة . »

أما الشعب . فما الذى حصل عليه من الناحية العملية ؟ لقد أعطى لأفراده حق الانتخاب حتى يقال إنهم هم الذين يحكمون . ولكن الثورة أبقت على الإقطاع الزراعى أى أبقت جماهير الفلاحين وهم الأغلبية الساحقة خاضعين

لسادة الريف فصار حق الانتخاب وهما . ولو أن الثورة حررت الفلاح من العبودية لكان في الإمكان القول بأنه قادر على الإدلاء برأيه حراً صريحاً في اختيار الذين يتولون مصائر البلاد . وهذا ما يجعل الموقف اليوم مختلفاً إذ أن مجرد الشعور بأن الإقطاع سينتهى خلال خمس سنوات ، إلى جانب تحديد الإيجار قد حرر الريف وأوجد حالة معنوية جديدة تجعل أية انتخابات أكثر تعبيراً عن إرادة الشعب مما كان عليه الحال .

وربما سوء الأحوال الماضية يجعل البعض يتشكك في جدوى انتخابات تجري قريباً ، وهذا خطأ إذ ليس من الضروري الانتظار حتى تتبلور نتائج إلغاء الإقطاع ، ففي فرنسا ألغى الإقطاع ووضع دستور جديد وأجريت بعد ذلك مباشرة الانتخابات مع أنه مر على فرنسا قبل ذلك ١٧٥ عاماً بدون برلمان .

وحتم القانون أن يدفع المرشح للبرلمان ١٥٠ جنياً ، وهو مبلغ كبير يعجز عنه أي فرد من الجماهير أي من الشعب .

ونص الدستور (م ١٩) على أن التعليم الأولي إلزامي للمصريين من بنين وبنات ، وهو مجاني في المكاتب العامة ؛ فهو إذن قد وجه اهتمامه إلى تلك المرحلة الدنيا من مراحل التعليم . وبالرغم من انقضاء فترة طويلة على قيام الحياة الدستورية ما زالت الأمية غالبة ، لأن الجهل يجعل أهله — من وجهة دعاة الحكم المطلق والاستعمار — أسلس قياداً وأعظم قبولاً للاستغلال .

وتحدث الدستور عن كفالة حرية الرأي وحرية الصحافة وحظر الرقابة عليها ، وحق المصريين في الاجتماع وتكوين الجمعيات (م ١٤ ر ١٥ ر ٢٠ ر ٢١) .

وكل هذه الحريات والحقوق التي اعترف بها الدستور صورية أو مظهرية .
وذلك بسبب تلك العبارات الغريبة التي تضمنتها المواد سالفة الذكر من أمثال
« في حدود القانون » و « كيفية استعمال هذا الحق يبينها القانون » ، وسرعان
ما وضحت في الأعوام التالية حقيقة المعنى المراد من هذه العبارات ، فأخذت
تصدر تباعاً القوانين والتشريعات ، يقرها البرلمان الذي هو وليد إرادة
الشعب كما يقال . لتقييد أو إلغاء هذه الحقوق والحريات التي اعترف بها
الدستور لهذا الشعب الذي هو مصدر السلطات ! ! .

وأخطر من هذا عبارة وردت في المادة (١٥) ■ وإندار الصحف أو
وقفها أو إلغائها بالطريق الإداري محظور كذلك إلا إذا كان ذلك ضرورياً
لوقاية النظام الاجتماعي ■ ، وهذه العبارة ذاتها التي وضعنا تحتها خطأً نلقاها
واردة في المادة (٢٠) الخاصة بحق المصريين في الاجتماع فنقرأ أن « هذا الحكم
لا يجري على الاجتماعات العامة فإنها خاضعة لأحكام القانون ، كما أنه لا يقيد
أو يمنع أي تدبير يتخذ لوقاية النظام الاجتماعي ■ .

وعبارة النظام الاجتماعي مرنة مطاطة إلى حد بعيد . جرى استغلالها ضد
كافة الدعوات والحركات الإصلاحية . فمناقشة حقوق وامتيازات رئيس
الدولة . والجدل بشأن نظام الملكية والتوارث ، والدعوة إلى توزيع عادل
للملكيات الكبيرة وتأميم المرافق العامة . والمطالبة بإنشاء النقابات العمالية
والاتحادات ... كل ذلك كان من المسائل التي يعاقب عليها التشريع بحجة
وقاية النظام الاجتماعي ... بهذه العبارة الغريبة حاول الحكم المطلق المستمر
وراء البرلمان ومعه الإقطاع بصفة خاصة ، حماية المصالح المشتركة .

أهمية الثورة :

وبالرغم من ذلك فإن قيام النظام البرلماني — على ما يشتمل عليه من نقائص — كان حركة لها أهميتها . فبالرغم من القيود والقوانين كانت الانتخابات مدرسة يتعلم فيها الشعب — ولو ببطء وعلى نطاق ضيق — كيف يمارس بعض الحقوق ، ويرفع الصوت من حين لآخر داعياً إلى رعاية مصالحه .

ولهذا كان الأحرار ينقمون على محمد محمود تعطيل الدستور . وحين بدأ اتجاه وزارة نجيب الهلالي الأولى إلى تأجيل الانتخابات كتبنا مقالا في جريدة « الزمان » بعنوان : « دعاية خطيرة يجب القضاء عليها » . وكان الداعون إلى ذلك يتعللون بالفساد ، فلم نؤمن بذلك لأننا كنا نعرف السر الكامن وراء الدعوة وهو التمكين لحكم القصر .

أما التعلل بالفساد فلم نأخذنه مأخذ الجد ، ذلك أننا كنا نذكر ذلك الفساد الذي تعانيه الحياة السياسية في الولايات المتحدة مثلاً ، والذي عايناه فرنسا بصورة واضحة قبل الحرب الأخيرة ، ومع ذلك ظل البلدان يستمسكان بالنظام الدستوري .

والحق ، إن الفساد الأكبر الذي كان يجب تطهير البلاد منه كان لا بد — أولاً وقبل كل شيء ، أن يتناول الدين عبثوا بالدستور وأهدروا الحريات واعتدوا على كرامة الشعب ومآلثوا الاستعمار ؛ لأن هؤلاء هم الذين مهدوا للفساد في كل مرفق من مرافق البلاد . إن خيانة الشعوب والتمكين للأعداء يمثلان قمة الفساد .

وأكثر من هذا — لبيان أهمية صدور الدستور والعمل به . برغم عيوبه — لقد اعترفت المصالح العليا التي وضعت الدستور أن الشعب مصدر جميع السلطات — ولو من الوجهة النظرية — . وراحت تتملقه وتسترضيه بالوعود التي لم تنفذ منها إلا النذر اليسير ، فأخذ الوعي ينمو في صفوفه تدريجياً .

لقد نجح الإقطاع في التحالف مع الطبقة الوسطى بإشراكها في الحكم كي يحتفظ بمصادر قوته وسلطانه ، غير أن النصر كان يشتمل في حد ذاته على بذور الهزيمة التي لا بد أن تلحق به في المستقبل . ذلك أن الطبقة الوسطى الناشئة . على اختلاف طوائفها وثقافتها أخذت تدعم قوتها الاقتصادية وتزداد عدداً وتضم إليها أنصاراً وحلفاء وتسعى إلى تقوية سلطانها السياسي وتهاجم خصومها وعلى رأسهم الإقطاع ولو إلى حين .

لقد أصبحت الحياة البرلمانية الوليدة مسرحاً لصراع مرير لعبت أو حاولت أن تلعب فيه الطبقة الوسطى . من المثقفين والمشتغلين بالصناعة والتجارة والمهن الحرة . دوراً له أهميته وخطره ، وكانت النتيجة النهائية معروفة سلفاً لكل من تتبع أمثال هذا الصراع في غير مصر . الحق إن ثورة عام ١٩١٩ أبانت إمكانيات الطبقة الوسطى وأفسحت المجال أمامها للانتفاض المستمر .

وهكذا ظهرت في الحياة المصرية قوة جديدة لها أخطاؤها وانحرافاتهما وعيوبها بطبيعة الحال ، ولكنها في الوقت ذاته تقدمية ، وإذا كانت الطبقة الوسطى القديمة لم تلعب دورها كاملاً ، فقد كان المجال فسيحاً لقيام غيرها لتواصل أداء الدور التاريخي .

(٢) نمو الطبقة الوسطى

كان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثر قوى فى بدء النهضة الصناعية بصفة جدية ، فبسبب اختلال التبادل التجارى ، والصعاب المختلفة القائمة فى سبيل استيراد المصنوعات ، أدركت البلاد خطرها اعتمادها ، الذى كاد أن يكون كلياً ، على الصناعة الأجنبية ، واضطرتها الظروف أن تسعى جاهدة إلى صنع جانب من حاجياتها . وكان ارتفاع الأسعار نتيجة تعذر استيراد السلع ، عاملاً أغرى على إنتاج بعضها فى البلاد وفعلاً نشطت صناعات الغزل والنسيج والسكر والكحول واللباغة والأذوات الجلدية والأثاث ، وتوافر العمل لعدد كبير من الأفراد . واستفاد كثيرون من أهل الحرف التى كاد يقضى عليها تماماً فى فترة ما قبل الحرب بسبب اتباع البلاد لسياسة «الباب المفتوح» ، أما الشركات المؤسسة منذ أوائل القرن الحالى والتى كثيرًا ما مهددها الإفلاس ، فقد استطاعت تثبيت مركزها وجنى أرباح وفيرة بسبب احتكارها الفعلى للسوق المحلية ؛ فكان الحرب كانت بمثابة تعريف مؤقتة حامية للسلع التى تنتجها البلاد على نطاق ضيق (١) .

هكذا كانت الحرب نقطة تحول بالغة الأهمية . وبالفعل أخذت الصناعة الحديثة تقوى وتثبت أقدامها باطراد كما يبدو من الإحصائيات التالية عن الواردات (٢) .

(١) راجع كتابنا : التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (١٩٤٩) ص ١٩١ .

(٢) يلاحظ من الجدول ازدياد قيمة الواردات من المواد الأولية . أما ارتفاع قيمة =

أنواع السلع	سنة ١٩١٣	سنة ١٩٣٧
المواد الغذائية	٢٠٤٤٢٠٣٦٥٣	١٠٠٨٩٢٠٨٩٢
» شبه المصنوعة	٢٠٨٢٥٥٠٣٨	١٠٠٠٩٥٩٠٩٥
» الأولية	٩٠٩٠٤٠٤٠٦	١٠٠٩٠٠٧٦٦١١
■ المصنوعة	٢٠٠٢٣٧٩٣٨	١٠٠٤٠٠٧٩١٢١
(القيمة بالجنيهات المصرية)		

وكان من مظاهر الوعي الاقتصادي الجديد تأسيس بنك مصر عام ١٩٢٠ برأس مال قدره ٨٠٠٠٠٠ جنيه ، ولكن نشاط البنك أخذ يتسع باطراد فبلغ رأس المال والاحتياطي ١٠٤٨٠٢١٤٠ جنيه في نهاية سنة ١٩٤٤ مقابل ١٠٨١٧٥٠ في نهاية سنة ١٩٢٠ . وزادت قيمة الودائع والحسابات الدائنة من ٢٠٩٤٠ إلى حوالي ٢٣ مليون جنيهاً خلال الفترة ذاتها . ويلاحظ أن أسهم البنك كان امتلاكها مقصوراً على المصريين ، وهكذا كان الشأن بالنسبة إلى الشركات التي أسهم في إنشائها .

والحقيقة أن البنك عمل على تنمية الصناعة المصرية بوجه خاص كما يتضح من البيان التالي :

= السلع المصنوعة فيمكن تعطيله بالاكثر من استيراد الآلات والوقود مما تستلزمه الصناعات الجديدة وكذلك السلع التي لم يتم صنعها مثل ألواح الحديد والصلب للصناعات الآلية ، والأنواع المختلفة من الورق لمواجهة تقدم صناعة الطباعة نتيجة لانتشار التعليم الذي يعد من مظاهر النهضة في عهد الاستقلال .

تاريخ الإنشاء

إسم الشركة

١٩٢٢	شركة مطبعة مصر
١٩٢٤	» مصر لحليج الأقطان
١٩٢٥	» » للنقل والملاحة النهرية
١٩٢٥	» » للتمثيل والسينما
١٩٢٧	» » لغزل ونسج القطن بالمحلة الكبرى
١٩٢٧	» » لمصايد الأسماك
١٩٢٧	» » للكتان
١٩٢٧	» » للمستحضرات الطبية
١٩٣٠	» » لتصدير الأقطان
١٩٣٢	» » للطيران
١٩٣٤	» » للتأمين
١٩٣٤	» » للسياسة
١٩٣٤	الشركة المصرية لدباغة وصناعة الجلود
١٩٣٤	شركة مصر للملاحة البحرية
١٩٣٧	» » لصناعة وتجارة الزيوت
١٩٣٧	» » للمناجم والمحاجر
١٩٣٨	» » لصناعة الأسمنت
١٩٣٨	» » لغزل ونسج القطن الرفيع
١٩٤٧	» » للحرير الصناعي

ولقد كان قيام بنك مصر وشركاته سبيلا لتوجيه اهتمام المصريين صوب

ميادين النشاط الصناعي والتجاري والمالي بعد أن كانت وقفاً على الأجانب .

ولما كانت الحكومة قد صرحت بعزمها على تغيير سياستها الجمركية في عام ١٩٣٠ بدأت تتكون قبل ذلك التاريخ شركات صناعية . وبالرغم من صغر حجم هذه المشاريع فإن أرباحها لم يغفلوا أهمية الإنتاج الكبير وراعوا في إنشاء مصانعهم سهولة توسيعها . غير أن وقع الأزمة الاقتصادية العالمية كان عنيفاً بالنسبة إلى الصناعة المصرية الوليدة ، وكان هناك خوف من فنائها لولا عزيمة القائمين بأمرها ، وتشجيع الدولة والشعب ، ومنع السلف الصناعية بفائدة معتدلة ، وتحسن الأحوال الاقتصادية في مصر والعالم ، وخروج البلاد عن قاعدة الذهب وارتفاع أثمان القطن ، وبذلك توافرت مقومات النجاح للصناعة المصرية ، غير أننا لا نعدو الصواب إذا قررنا أن الصناعة الحديثة أخذت تثبت أقدامها تدريجاً منذ التعديل الجمركي في عام ١٩٣٠ ، واستمر التقدم يسير باطراد حتى استطاعت البلاد أن تسد جانباً طيباً من الطلب المحلي في بعض أنواع المصنوعات قبيل نشوب الحرب العالمية الثانية .

ولقد أفادت الحرب الأخيرة الصناع فانتعشت أعمالهم وازدادت أرباحهم ، وصار مركزهم أقوى بكثير من مركز زملائهم في الحرب العالمية الأولى . فكانوا لا يخشون مثلهم المنافسة الأجنبية كثيراً ، ودأبوا على تحسين مصانعهم وأساليب الإنتاج فيها . ومعظم الصناعات القائمة قبل الحرب ليست طارئة بل كانت موجودة من قبل ، وأغلب الصناعات التي حققت الأرباح الضخمة ليست من المشروعات الفردية ، بل من الشركات المساهمة التي ينص قانونها على تكوين الإحتياطات بمختلف أنواعها . وفضلاً عن هذا كان أرباب

الصناعات يرصدون جانباً من الأرباح الاستثنائية ، وهكذا استطاعت الصناعة المصرية أن تمد البلاد بمعظم حاجتها من بعض السلع .

والبيانات التالية تلقى ضوءاً كافياً على مدى التقدم الصناعى :

(١)

السنة	عدد المصانع (على اختلاف أحجامها)	عدد العمال
١٩٢٧	٧٠ر٠٠٠	٢١٥ر٠٠٠
١٩٣٧	٩٢ر٠٠٠	٢٧٣ر٠٠٠
١٩٤٥	١٢٩ر٩٠٠	٤٥٨ر٠٠٠
١٩٤٨	١٢٩ر٤٢١	٣٦٥ر٨٦٢

وبلغ عدد المشتغلين بالصناعة سواء فى المصانع أو غيرها ٦٣٠ر٠٠٩ طبقاً لإحصاء عام ١٩٤٥ ، وهم وأسراهم يكونون ١٠ ٪ من مجموع السكان .

(٢)

١٩٤٨

١٩٣٨

القيمة بالجنيه	الكمية بالطن	القيمة بالجنيه	الكمية بالطن
٤٥٠٠٠ر٥٠٠	٥٢ر٠٠٠	٣٩٦٤ر٠٠٠	٢١٧ر٠٠
١٧٠٩ر٠٠٠	١٩٤ر٢٣٤	٤٦٦ر٠٠٠	٩٥ر٠٠٠
٥٩٧ر٠٠٠	٩٣ر٨١٤	٦٥ر٠٠٠	١٨ر٠٠٠
٣٨٢٥ر٠٠٠	١٣١٢ر٨٣٨	٤٧٠ر٠٠٠	١٦٨ر٠٠٠
٣٣٣٨ر٤٠٠	٧٨٠ر٠٠٠	١٠٣٦ر٠٠٠	٣٧٥ر٠٠٠
١١٧٦٠ر٠٠٠	٢١٠ر٠٠٠	٥٦٤١ر٠٠٠	٢٠٩ر٠٠٠
٤٦٦١ر٠٠٠٦	٨٤ر٨٠٠	١٥٦٥ر٠٠٠	٦٥ر٠٠٠
٢٢٠١ر٧٣٠	٣٣٦ر٩٥٥	٨٩٥ر٠٠٠	٢٦١ر٠٠٠
١٠٤ر٩٢٤	١٦ر١١٧	١٨٢ر٠٠٠	٦ر٠٠٠
١٢٠٥ر٩٦٦	٩ر٣٥١	٩٠ر٠٠٠	٤ر٩٠٠

المنتجات

مذسوجات قطنية

مستخرجات بترولية

بنزين

كبروسين

زيوت ثقيلة

أسمنت

سكر مكرر

زيت بذرة القطن

كسب

بيرة

كحول

والجدول التالى يوضح نسب رؤوس الأموال فى مختلف فروع الاقتصاد
القومى (النسب المئوية) :

(٣)

١٩٤٢	١٩٣٩	١٩١٤	
١٨٠٥٣	٢٥٠٤٥	٤٦٠٨٩	الرهن العقارى
١٤٠٦٥	١٤٠٤٩	١٥٠١٦	الاستثمار العقارى
٢٢٠٤٩	١٩٠٧١	٨٠٩٩	الصناعة
١٠٠٧٥	٩٠٨٦	٢٠١٧	التجارة والأعمال المالية
٦٠٨٨	٦٠٥٨	٣٠٩٢	البنوك
٩٠٢٠	٦٠٤٠	٥٠١٤	النقل
١٠٢٩	١٠٢٧	١٠٠٠	المياه
١٣٠٧٩	١٣٠٧٦	١٤٠٠١	الترع
٢٠٥٩	٢٠٤٨	١٠٩٠	شركات مختلفة

غير أن الأمر الذى يلفت النظر على وجه الخصوص بالنسبة إلى موضوع
البحث ، ونقصد به ازدياد ثروة الطبقة الوسطى ، هذا البيان الذى يوضح
نسبة رؤوس الأموال المصرية فى الشركات .

يحدثنا الأستاذ « عبد الله أبازة » فى محاضرة له عن « نصيب الأموال
الأجنبية فى اقتصادنا القومى » أنه يمكن القول بأن رؤوس أموال الأجانب
(سواء فى مصر أو بالخارج) لم تكن تقل عن ١٠٢٠٠٠٠٠٠ ر. ١٠٢٠٠٠٠٠ جنيهاً .

أى ما كانت تقل فى سنة ١٩١٩ عن ٩١ ٪ من مجموع رؤوس الأموال التى كانت مستثمرة وقتئذ . وإذا استبعدت رؤوس أموال الشركات المصرية الصحيحة المنشأة بعد سنة ١٩١٩ (وقدرها حوالى ٦ مليون جنيه) لزادت تلك النسبة إلى حوالى ٩٦ ٪ ؛ ثم يتساءل :

هلبقى إقبال المصريين على الاشتراك فى رؤوس أموال الشركات المساهمة فى حكم العدم كما كان قبل عام ١٩١٩ ؟

وللاجابة عن السؤال يقدم لنا الإحصائية التالية :

(٤)

مصريين		أجانب		مجموع رؤوس الأموال		الشركات المؤسسة من
		محلين		في الخارج		
١٢٦٦٨٥٠	٦١٩٠٠٠	٨١٤٠٠٠	٢٦٩٩٨٥٠	١٩٣٩ - ١٩٣٤		
١١٣٧٧٢٨١	٦٥١٥٧٨	٦٠٥١٤	٣٠٨١٤٠٠	١٩٤٥ - ١٩٤٠		
٨٣٩٧٤٣٥	٢٦٢٠٠٢٣	٦١١٩٠٦	١٩٢٩٣٦٤	١٩٤٨ - ١٩٤٦		
						المجموع من
٢١٠٤١٥٦٦	٣٨٩٠٦١٠	١٧٨٦٤٢٠	٣٦٧١٨٦١٤	١٩٤٨ - ١٩٣٤		
٧٨٧	١٤٩	٦٧	١٠٠	النسبة المئوية		

وبذلك تكون رؤوس أموال الشركات موزعة بين المصريين والأجانب كالآتي :

<u>النسبة المئوية للأجانب</u>	<u>النسبة المئوية للمصريين</u>	<u>الشركات المؤسسة من</u>
٥٣	٤٧	١٩٣٩-١٩٣٤
٣٤	٦٦	١٩٤٥-١٩٤٠
١٦	٨٤	١٩٤٨-١٩٤٦
<u>٢١٣</u>	<u>٧٨٧</u>	المجموع من ١٩٣٤-١٩٤٨

وإذا علم أنه في تلك السنوات (١٩٣٣ — ١٩٤٨) زادت بعض الشركات من رؤوس أموالها بمقدار ٢٤٧٦٠٠٠ ر.٢٤٧٦٠٠٠ جنيهاً كما بلغت رؤوس أموال الشركات التي صفت أعمالها خلال تلك الفترة ٦٠٠٠٠ ر.٦٠٠٠٠ جنيهاً فإنه يمكن بذلك حساب نصيب كل من الأجانب والمصريين من مجموع رؤوس أموال الشركات الموجودة على الوجه الآتي :

<u>مصريون</u>	<u>أجانب</u>	<u>المجموع</u>
رؤوس أموال شركات		
يرجع تكوينها إلى		
٦٠٠٠٦٠٦٣٥	٦٠٠٧٣٣٠٧٥١	٦٦٠٧٤٠٠٣٨٦
ما قبل سنة ١٩٣٣		
شركات جديدة مؤسسة		
٢١٠٠٤١٠٥٦٦	٥٠٦٧٧٠٠٤٨	٣٦٠٧١٧٠٦١٤
من ١٩٣٣ حتى ١٩٤٨		
زيادات في رؤوس		
الأموال تمت في الفترة		
١٩٠٢٦٠٠٦٣٢	٥٠٢١٣٠٣٧٨	٢٤٠٤٧٦٠٠٠٠
(١٩٣٣ — ١٩٤٨)		

فيكون المجموع سنة

١٩٤٨ مكونا من ٤٦,٣٠٨,٨٢٣ ٧٢,٦٢٤,١٧٧ ١١٧ ٩٣٥,٠٠٠

النسبة المئوية

٣٩

٦١

١٠٠

ويخلص الأستاذ عبد الله أباطه من ذلك كله إلى النتيجة الآتية : وبذلك
يمكن تقدير أن حوالى ٤٠ ٪ من رؤوس أموال الشركات موجود الآن
في يد المصريين بعد أن كانت هذه النسبة في حكم العدم قبل سنة ١٩١٩ ، ثم
يضيف إلى ذلك قوله (ويلاحظ أننا اعتبرنا أن أسهم وسندات الشركات القديمة
ما زالت بيد الأجانب مع أن جزءاً ليس بالقليل منها قد انتقل إلى أيدي مصرية
كشركة السكر وشركة البوستة الخديوية وشركة سكة حديد الدلتا وغيرها .
ولو أدخل ذلك في التقدير لارتفعت النسبة إلى أكثر من ٤٠ ٪) . ويضاف
إلى ذلك أنه عند احصاء نصيب الأجانب الموجودين في الخارج من الدين العام
المحول إلى قرض وطنى عقب التحويل مباشرة (عام ١٩٤٣) كانت قيمة
ما يمتلكونه هي ٣٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من ٨٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بواقع
٣٨,١ ٪ من الجمله ، وهذه النسبة أقل كثيراً من مثلتها قبل الحرب
العالمية الأولى .

من هذا العرض الموجز الذى قدمناه والبيانات والأرقام التى أوردناها
نستطيع فى غير عناء أن نتبين مبلغ الزيادة الكبيرة فى ثروة الطبقة الوسطى
أى فى قوتها الاقتصادية منذ ثورة عام ١٩١٩ . وأفادت الحرب العالمية الثانية
رجال الصناعة فانتعشت أحوالهم وتضخمت أرباحهم ، وأغلب الصناعات التى
حققت الأرباح الضخمة لم تكن من المشاريع الفردية بل من الشركات المساهمة
التي ينص قانونها على تكوين الاحتياطات بمختلف أنواعها . وفضلاً عن هذا
كان رجال الصناعات الكبيرة يرصدون جانباً من الأرباح الاستثنائية كإعانة ،

فالقانون الخاص بالأخيرة حملهم على المغالاة في تقرير أنواع الاحتياطات ، وهو الأمر الذى ما كانوا ليقدموا عليه لو أن توزيع الأرباح على المساهمين كان بغير رقابة . وهكذا كانت الحرب الثانية عاملاً قوياً في تجميع أموال ضخمة في أيدي الرأسمالية الكبيرة وهى المظهر الذى تحولت إليه الطبقة الوسطى وبالتالي في تقوية مركزها الاحتكارى وقوتها الاقتصادية . وهنالك نظر إلى أمره أهميته وهو أن التقدم الصناعى والتجارى والمالى الكبير الذى حققته البوچوازية المصرية منذ الحرب الأولى صحبه قيام طبقة من المديرين وأعضاء مجالس إدارة الشركات المساهمة وأمثالهم ممن تربطهم بهذه الطبقة صلة وثيقة من المصلحة المتبادلة ، فأصبحوا في عدادها وانضوا تحت لوائها وصار لهم دور كبير في تنمية ودعم سلطان هذه الجماعة ، الاقتصادية والسياسى .

وخلال فترة ما بين الحربين ، ومن أجل إفساح مجال النمو أحرزت الطبقة الوسطى المصرية انتصارات رائعة كان لا بد منها ، وفي مقدمتها من حيث الأهمية والترتيب الزمنى التعديل الجمركى سنة ١٩٣٠ فهجرت مصر سياسة الباب المفتوح التى سارت عليها حتى ذلك الحين ، وكفلت نوعاً من الحماية لتنمو في ظلها الصناعة المصرية . والنصر الثانى كان معاهدة ١٩٣٦ إذ كفل قدراً من الاستقرار الداخلى مؤقتاً وهو عنصر جوهري بالنسبة إلى تقدم النشاط الاقتصادى . وفي مؤتمر مونتريه عام ١٩٣٧ عقد الاتفاق الذى بمقتضاه ألغيت الإمتيازات الأجنبية المالية والقضائية^(١) ، فزالت التفرقة القديمة بين المصريين والأجانب وأصبح الجميع متساوين أمام القانون .

(١) ألغيت المحاكم المختلطة عام ١٩٤٩ .

(٣) التحول الجذري على الطبقة الوسطى :

والآن ننتقل إلى موضوع على أكبر قدر من الخطورة والأهمية . ذلك هو التحول الذي طرأ على طابع تلك الطبقة المصرية من رجال المال والأعمال . بعد أن استكملت عناصر قوتها . لقد بدأت تلك الطبقة في حدود ضيقة وعن طريق المنافسة ، وعرفت كيف تستفيد من مختلف الظروف القائمة في البلاد والوعى القومى ، ولكنها سرعان ما اتخذت الطابع الاحتكارى . فإذا بنا أمام « رأسمالية كبيرة احتكارية » . والذي يتابع تاريخ تطور الصناعة المصرية منذ الحرب العالمية الأولى سرعان ما يلمس غلبة الصفة الاحتكارية عليها كما يبدو ذلك في صناعات الغزل والنسيج والسكر والأسمنت وغيرها ؛ وإذا كان بعض هذه المشروعات متنافسا فيما بينه فهي ذلك النوع المعروف عند الاقتصاديين بالمنافسة فى ظل الاحتكار ، إذ يكون فى الواقع بين المشروعات تفاهم مباشر أو ضمنى لرعاية المصالح المشتركة . ومن الأمثلة على ذلك أنه عند ما بدأ مصنع شركة أسمنت بورتلاند بطره العمل فى يناير سنة ١٩٣٠ اتفق مع شركة المعصرة على تكوين مكتب مستقل يبيع ما ينتجه هذان المصنعان تجنباً لكل مزاحمة بينهما ، ومدة الاتفاق عشرون عاماً . غير أن المنافسة اشتدت بين المكتب ومصنع حلوان إلى أن تم الاتفاق نهائياً فى فبراير سنة ١٩٣١ أى غداة صدور المرسوم بقانون بشأن فرض رسم استهلاك قدره ثلاثون قرشاً على كل طن من الأسمنت المصنوع فى مصر ، وحددت مبيعات مصنع حلوان طبقاً للاتفاق الذى يستمر عشرين سنة بتسعين ألف طن . وترى الظاهرة الاحتكارية ذاتها فى الناحية المالية مثل بنك مصر ، والذي فرض سيطرته على شركات كثيرة التى عمل على انشائها وأسهم فى رأس مالها .

وهكذا انتهى الحال أخيراً باندماج رأس المال الصناعي مع سواه من
مصرى وأجنبي وظهر ما يعرف باسم «الرأسمالية المالية» Finance capital
وإن كانت على نطاق أضيق بطبيعة الحال بالنسبة إلى مثيلاتها في البلاد العريقة
في التقدم الصناعي الحديث .

فما معنى هذا كله ؟ معناه أن قلة من ملوك المال غير المتوجين أصبحت تسيطر
سيطرة كبيرة على الحياة الإقتصادية في البلاد ، وأخذت تتكتل دفاعاً عن
مصالحها وانحاز إليها الأجانب . ولعل أوضح مثل لهذه الكتلة المتجانسة ،
في طبيعتها وثروتها ومصالحها وأهدافها ، اتحاد الصناعات المصرية ... هؤلاء
الملوك غير المتوجين من المصريين هم الذين بدأوا بداية متواضعة ، وكافحوا
وشقوا طريقهم منذ الحرب الأولى . وبذلك تحولت الطبقة الوسطى القديمة إلى
رأسمالية احتكارية طاغية ، لا تدخر وسعاً في تضخيم ثرواتها ودعم نفوذها ،
وتحاول أن تفرض سلطانها على الحياة السياسية في البلاد .

غير أن هناك ظاهرة أخطر من هذا بكثير . فالقصر بموقفه العدائى من
الشعب وتعلقه بأهداف نظرية حق الملوك الإلهى ، التى عفا عليها الزمن في
العالم الديموقراطى ، هو المسئول الأول عن نكبة البلاد بالاحتلال البريطانى
عام ١٨٨٢ . والواقع أن الثقة بين الشعب والقصر كانت في حكم العدم . ولذلك
ظل الأخير يعتمد على الاستعمار ويخشى أن يتخلى عنه ، فإن فعل الأخير زال
الحكم الفردى . بل زالت الملكية نفسها . ولم تكن الملكية بغافلة عن رأى
الشعب فيها . ففى بعض المظاهرات التى قام بها طلبة الجامعات المصرية تردد
المهتاف مراراً ضد الملك السابق والملكية ، وكان الكثيرون يتحدثون —
الأقل فيما بينهم — عن النظام الجمهورى .

أما الإقطاع المصرى فكان حليفاً طبيعياً للقوة الاستعمارية ، فرجاله في

نظرها هم أصحاب المصالح الحقيقية في البلاد ، كما مكن له الاستعمار وهياً له سبيل التوسع والانتشار عن طريق الاستحواذ على أراضي الدولة الصالحة كأملك الدائرة السنية ، والمستصلحة بوسائل مختلفة . والإقطاع يدرك تماماً أنه موضع الكراهية من جانب الشعب وإن البرر لبقائه لم يعد له وجود بعد أن أصبح فعلاً قيداً على تقدم الإنتاج الصناعي والزراعي . ولهذا آمن أن استمراره وسط عدااء الشعب أمر رهين بدوام العنصر الأجنبي أو القوة الاستعمارية .

ولقد بدأت الرأسمالية المصرية قومية حين كانت صغيرة متواضعة ، فلما نمت واتخذت الطابع الاحتكاري تحولت عن الصبغة القومية البحتة ، إذ سرعان ما نشأت بينها وبين رأس المال الأجنبي صلة المصلحة المتبادلة . فراح تدعو دائماً إلى فتح أبواب البلاد أمام رؤوس الأموال الأجنبية . والحقيقة تؤيد ذلك . فهي لم تكن راضية عن التشريع الصادر عام ١٩٤٧ والذي حدد نصيب المصريين في رأس مال الشركات المساهمة بما لا يقل عن ٥١ ٪ ، ولذلك كان أعلى الأصوات الداعية إلى تعديل هذا النص وخفض النسبة منبعثاً من « اتحاد الصناعات المصرية » الذي يمثل التحالف الوثيق بين رأس المال الكبير ، الوطني والأجنبي . وإزاء ما كانت تموج به البلاد من عوامل السخط والانتقاض ، وقر في ذهن الرأسمالية المصرية الكبيرة أن مصيرها رهين ببقاء الاستعمار ، وأن زوال الأخير يعصف بسلطانها ونفوذها وامتيازاتها ، لأنها لن تستطيع الوقوف وحدها ضد الشعب حتى بالرغم من انضمامها إلى القصر والإقطاع . ومن مظاهر تحول هذه الطبقة أنها كانت أثناء ضعفها تطالب بالحماية الجمركية ، فعادت تطلب خفض الرسوم الجمركية وهو ما يتفق مع المصالح الأجنبية وهكذا تضاءلت المطامع القومية لهذه الطائفة .

لهذه الأسباب وغيرها كانت الرأسمالية الكبيرة دائماً من أنصار التحالف والصدقة مع بريطانيا من قبل الحرب الأخير ، ثم أصبحت من بعدها من أكبر المؤيدين لفكرة الدفاع المشترك . ولو أنها كانت تعلن ذلك عن إيمان بالمصلحة القومية العامة ربما كان لها بعض العذر ، ولكنها في الواقع كانت تتحدث بلسان مصلحتها الذاتية . والأدلة على هذا الاتجاه غير القومي متوافرة .

فاسماعيل صدقي حاول أن يفرض على مصر اتفاقاً وصل إليه مع وزير خارجية بريطانيا ، وهو اتفاق يبقى الاحتلال من حيث الجوهر ويعترف بنظام الدفاع المشترك مع بريطانيا . وفي صيف عام ١٩٥١ فاجأ حافظ عفيفي الرأي العام بحديث في جريدة الأهرام يؤكد فيه توافق المصلحة بين مصر وبريطانيا ، ولما ألغيت معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتا السودان لعام ١٨٩٩ ، كان رجال هذه الجماعة أشد انتقاداً لهذه الخطوة وراحوا يهددون بما يروونه أخطاراً ستحقيق بالاقتصاد القومي . وفي غمرة الكفاح الذي تولاه الشعب ضد الإنجليز في منطقة القناة طلع حافظ عفيفي نفسه بحديث في جريدة «الأخبار الجديدة» يشير فيه إلى ضرورة التفاهم مع بريطانيا ، ويصر على رأيه في أن من مصلحة مصر الانحياز إلى المعسكر الغربي ، فكان ذلك طعنة من الخلف للشعب المكافح . ولم تمض فترة وجيزة حتى كان الرجل رئيساً للديوان الملكي وبدأ أن هناك اتجاهات لتحويل الكفاح الوطني عن سبيله ، ولذلك حق للناس أن يتشاءموا من ذلك التعيين فقابلوه بأشد مظاهر السخط الصاخب . وبما يلفت النظر أن الدوائر الاستعمارية والأوساط الاقتصادية في مصر رحبت بالحادث (تعيين الرجل) ورجت من ورائه الخير . وتتابع الحوادث سراعاً فبدأ حريق القاهرة وأعلنت الأحكام العرفية وتوالت الوزارات التي يخلقها ويقتلها القصر ،

وانزوت قضية الكفاح الوطنى المسلح ، وأخذت الأحوال تزداد سوءاً إلى أن قام الجيش بثورته .

ومن الطبيعى أن يؤيد الاستعمار هذه القوى الداخلية الثلاث ويسندها فى دعاويها وأهدافها لأنه يعلم تماماً مدى الشعور الشعبى العام للخلاص من وطأته . وهكذا أصبحت القوة الشعبية المكونة من الفلاحين والعمال والطبقة الوسطى الجديدة التى سنتحدث عنها وشيكاً ، وقد ألفت نفسها أمام تخالف وثيق ، لتماثل الهدف والمصلحة ، بين الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع والرأسمالية الاحتكارية . وصار لازماً أن يكون الكفاح الشعبى موجهاً ضد هذه القوى الأربع .

(٤) تحالف الربعية والاستعمار

هنا نلقى تحالفاً وثيقاً بين قوى متعددة قوامه وأساسه تماثل المصالح والأهداف وتشابكها .

فالرأسمالية الاحتكارية وقد تدعم نفوذها رأت من الخير ألا تقف وحيدة فى الميدان . لقد عمد الكثيرون من رجالها إلى اقتناء الأراضى الزراعية فارتبطوا بالإقطاع وصارت لهم مصلحة ذاتية فى الإبقاء عليه .

إن من طبيعة البورجوازية ، لى تفسح مجال النمو أمامها ، أن تعمل على تخطيط هذا النظام . ولكننا وجدنا أنفسنا أمام التناقض الذى أشرنا إليه ولا نعجب له . وتعلق هؤلاء بالألقاب يسمعون إليها ويدفعون الثمن الغالى ، من مالهم وكرامتهم ، من أجل الظفر بها ، لأنها — طبقاً لتقاليد عهود الانحلال — تكسب هؤلاء القوم هبة ومكانة فى المجتمع ، وأكثر من هذا فى وسيلة لتسهيل الصلات مع الجماهير والأداة الحكومية . لقد كان للألقاب

وظيفة اقتصادية كما يبدو ، وإن كانت فاسدة مفسدة . ولذلك عظم الترافت على حملتها من جانب الشركات لكي ينضموا إلى مجالس الإدارة .

ولما كان القصر هو الذي يمنع الرتب والنياشين والألقاب ، مالت الرأسمالية الاحتكارية إلى صفه ، تؤيد دعاويه في الحكم المطلق ، وتدغم ما يطالب به من حقوق وامتيازات أو تخلفها له ، فكانها ساعدت على العبث بالدستور والديمقراطية .

ولم يقف كبار الملاك الزراعيين عند حدهم ، إن الزراعة لم تعد حرفة مجزية تماماً أو ميداناً صالحاً على الدوام لاستغلال أموالهم وأرباحهم التي يحصلون عليها من أراضيهم الواسعة . فأنجسوا صوب الحرف الأخرى ، أو على الأقل فعل ذلك الكثيرون منهم ، وأقبلوا على اقتناء الأسهم والسندات ، والدخول في ميادين الصناعة والتجارة والمضاربات ، والاشتراك في المشروعات غير الزراعية .

وكان القصر يريد أن يحكم حكماً مطلقاً . وهو لا يستطيع أن يفعل ذلك عن طريق الشعب لأن هناك تعارضاً أساسياً بين أهداف الجانبين ، وإذن لم يجد القصر أمامه من سبيل سوى الاعتماد على هذه الرأسمالية الاحتكارية الجديدة ، إلى جانب استناده التقليدي إلى الإقطاع ، لأن القصر في الواقع أكبر أمير إقطاعي ، والدليل على ذلك أملاك الأسرة المالكة . وها هو الملك فؤاد استطاع أن يقفز بثروته من لا شيء تقريباً إلى ما يقرب من خمسين ألفاً من الأفدنة ، وتمكن ابنه فاروق من أن يملك ٢٨٠٠٠ فدان وهذا علاوة على أملاك الأسرة المالكة . وعلاوة على ذلك استطاع فاروق ، بمختلف الوسائل ، أن يدخل في تحالف مصلحي مع البورجوازية الكبيرة وبذلك اقتنى مثلاً عدداً ضخماً من الأوراق المالية المتنوعة .

(٥) قيام الطبقة الوسطى الجديدة وطايعها الثورى

أوردنا فى موضع سابق عبارة « الطبقة الوسطى الجديدة » . وآن لنا أن نوضح المعنى المقصود بها . . . إن الذى يدرس سياسة الاحتلال التعليمية يرى أنها كانت تهدف أولاً وقبل كل شئ إلى جعل التعليم من « السلع الكمالية » التى لا يقدر على اقتنائها إلا ذوو اليسار أو أهل الطاقة المادية الكبيرة ، فكان التعليم بالنسبة إلى عامة الشعب « فاكهة محرمة » ومن هنا تقرر له ثمن يدفعه الساعون إليه منذ بداية المرحلة الابتدائية . حتى لا تتاح الفرصة أمام جماهير الفلاحين والعمال ومن فى وضعهم الاقتصادى والاجتماعى لينعموا بهذا الحق الأولى للشعوب .

لقد كان الاحتلال يقدر لكل خطوة يخطوها أهدافها ونتائجها . ومن هنا أبعد الجماهير عن التعليم الذى يشيع فيها وعيا قوميا وديموقراطيا . وارتفع الثمن فى المراحل التالية للابتدائية بشكل واضح ، كما اقتصر التعليم الثانوى والعالى على عدد محدود للغاية من الطلبة ، ومعنى هذا أن أبناء الإقطاعيين خاصة هم الذين يحصلون على القدر المطلوب من التعليم فتتوافر لديهم المؤهلات التى تضعهم فى المناصب الرئيسية ، وهؤلاء من الطبقة التى هى السند الطبيعى للاستعمار والحكم المطلق . وكان الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع ، أى ممثلو هذه العناصر الثلاثة ، يوقنون تماماً أن خفض « ثمن » العلم معناه فتح الباب أمام الجماهير فتنشأ تلك الطبقة الوسطى المثقفة التى لا تستطيع النمو على الأقل فى بداية أمرها . إلا فى ظل الحرية ، الداخلية والخارجية . والحق ، إن فى مقدمة مبادئ الرجعية أن الشعوب الجاهلة أساس قياداً وأطلوع بتاناً وأكثر استعداد لقبول الاستغلال فى شتى صورته .

فلما نشبت ثورة ١٩١٩ وصدر الدستور كان الأحرار التقدميون يتوقعون أن يقرر المبدأ الديمقراطي السليم وهو أن التعليم (من غير تحديد) حق لجميع المصريين ، فإذا به يقتصر على النص بأن التعليم الأولي (وحده) إجباري ومجاني ، وهذا هو الإمتياز البسيط الذي منح للشعب - بفضل به الاستعمار والرجعية الداخلية ، وقنعت به الطبقة الوسطى نظراً لضعفها نسبياً في ذلك الحين .

ولكن التطور التاريخي أقوى دائماً من النصوص والغايات الذاتية ، وهذه حقيقة يترتب على إغفالها الوقوع في الأخطاء . ففي السنوات التالية لقيام النظام النيابي ، بالرغم من قصوره وتقرره ، شهدت البلاد اتجاهين على قدر وافر من الأهمية . ففي المقام الأول عمدت البرلمانات والحكومات المتعاقبة ، استجابة للضغط الشعبي ومطالب التقدم الاقتصادي ، إلى تعميم التعليم في مختلف مراحله ، فزادت النسبة المخصصة لهذا الغرض من الميزانية العامة ، وفتحت مئات المدارس الابتدائية والمتوسطة ، وزاد عدد المدارس الثانوية والعالية ومعاهد المعلمين تبعاً لذلك وبخاصة تلك التي تعنى بتخريج مدرسي المدارس الأولية . وانتقلت ظاهرة التوسع إلى التعليم الجامعي فأنشئت عام ١٩٢٥ أول جامعة حكومية بالقاهرة ، وفي سنة ١٩٤٢ ظهرت إلى الوجود الرسمية شقيقة لها بالإسكندرية ، وأخيراً في عام ١٩٥٠ تكوّنت بالعاصمة جامعة إبراهيم .

أما الاتجاه الثاني فينحصر في اشتداد الدعوة الشعبية إلى تيسير أسباب التعليم المادية بخفض ثمنه أو إلغائه ، وعظمت خلال الحرب الأخيرة وفي أعقابها فتقررت مجانية التعليم الابتدائي ؛ وفي سنة ١٩٥٠ طبق المبدأ على المدارس الثانوية وما في حكمها . ولم يمر التشريع الأخير

بسولة إذ ارتفعت أصوات كثيرة تعارضه وبخاصة في محاسن الشيوخ . أما الجامعات فاستجابت بدورها إلى ذلك وتوسعت في منح الإعفاء السكلي أو الجزئي . ونلاحظ أن هذا الانحياز زاد قوة منذ بداية الحرب الأخيرة والسبب هنا اقتصادي ذلك أن الغلاء كان عنيفاً ، جعل التعليم عبثاً ثقيلاً على عائق الطبقات المحدودة الدخل . وأكثر من هذا أخذت تنتشر الآراء الديمقراطية التي تؤكد أن التعليم من الحقوق الأولية والأساسية للشعوب .

وترتب على ذلك أن عظم الإقبال على مختلف مراحل التعليم من جانب الجماهير وبخاصة أبناء العمال والفلاحين وذوي الطاقة المادية المحدودة ، وأخذ عدد الخريجين في المعاهد المتنوعة يزداد زيادة سريعة عاماً بعد آخر ، ليواجهوا الحياة وليزاولوا مختلف أنواع الأعمال ، فتكونت قوة كبيرة جديدة ، هي الطبقة الوسطى وتقيم معظمها في المدن ، وإنها لوليدة هذا الانحياز التعليمي الحديث .

ومن العوامل التي كان لها أثر واضح في انماء الوعي الصحافي والإذاعة ، والأولى منها بصفة خاصة ، إذ درجت الصحف بوسائلها المتنوعة على معالجة المشكلات التي تعانيها الجماهير ، وفتحت صدرها للأخيرة كي تبت آمالها وتعرب عن أهدافها . وعملت على أن تنقل للناس صوراً مما يجري في العالم الخارجي . وكذلك كثرت في السنوات الأخيرة المؤلفات التي تعالج مسائل الإصلاح والعدالة الاجتماعية والمذاهب والفلسفات المختلفة وأتاحت لنا الظروف أن نسهم في هذه الناحية الأخيرة بقدر ما نملك من جهد محدود .

قلنا إنه تكونت في البلاد طبقة وسطى جديدة ، يقيم معظمها في

الذين ، وتتألف من العناصر التالية ، نشير إليها على سبيل المثال
للإحصاء :

١ — صغار ومتوسطو موظفي الحكومة ويمثلون نسبة كبيرة ويعملون
في الإدارات والمصالح المختلفة في كل مكان ، ودور العلم المتعددة
في شتى مراحلها ، ومنهم عدد كبير جداً من ضباط الجيش
والبوليس .

٢ — صغار ومتوسطو موظفي الشركات والمشروعات غير الحكومية
ومستخدميها من المصريين .

٣ — رجال المهنة الحرة كالأطباء والمحامين والمهندسين والمحاسبين
(مع استثناء أولئك ربطتهم المصالح المادية بالقوى الرجعية)
والكتاب والصحفيين والأدباء .

٤ — طلاب الجامعات والأزهر والمعاهد العالية .

٥ — ويضاف إلى هؤلاء جميعاً ذلك العدد الوافر من صغار رجال
التجارة والصناعة الذين توسعت أعمالهم منذ نشوب الحرب العالمية
الثانية ، كما نستطيع أن ندمج في صفوف هذه الطبقة تلك الفئة
من أوساط الملاك الزراعيين ولسكنها في الواقع تمثل نسبة ضئيلة
للغاية في الريف كما أنها متناثرة متفرقة مما يضعف من تأثيرها
الإجتماعي .

هذه هي الطبقة أو القوة الجديدة التي نمت في البلاد ، ولها آمالها
وأهدافها : وإنها لثائرة على الأوضاع السائدة التي لا تكفل لها حظاً

مناسباً من الحياة . . . فالمرتبات التي يعيش عليها السواد الأعظم من موظفي الحكومة والشركات وأمثالها محدودة لا تتناسب مطلقاً مع مطالب العيش بينما يحظى بالجزء الوافر قلة لا يستند معظم أفرادها إلى الكفاية الحقيقية في العمل والانتاج .

فالسخط في دوائر الحكومة عثيف على كبار الموظفين المحظوظين ، وبينما هناك قيود على الترقيات بالنسبة إلى أغلبية الموظفين لا تلقى مثلها بالنسبة إلى كبار الموظفين أي طائفة الاستقرائية في الأداة الحكومية . وفي المؤسسات غير الحكومية تدفع أعلى المرتبات والمكافآت لأعضاء مجالس الإدارات ومن في حكمهم ممن يتعلقون بالقصر أو الاقطاع أو الرأسمالية الاحتكارية ؛ وهذا أيضاً — إلى جانب الإسراف في النفقات غير الإنتاجية — يقلل من الأرباح التي توزع على صغار المساهمين في الشركات الصناعية والمالية . ولا ينبغي أن ننسى الفضائح التي لازمت بعض الشركات الوهمية وراح ضحيتها صغار المدخرين . والعرض كبير من جانب معظم طوائف المشتغلين بالمهن الحرة فاشتدت المنافسة وتضاءلت الأرباح بينما زادت أعباء الحياة وتكاليف المعيشة . وفي السنوات الأخيرة تخطى عدد خريجي المعاهد العالية والجامعات الطلب عليهم . فقبل كثير منهم أعمالاً لا تلائم استعدادهم وأجرها ضئيل في الوقت ذاته ، بينما عجز عدد كبير عن الحصول على عمل يكسبون منهم رزقهم وبدأت البلاد تعاني نوعاً خطيراً من البطالة وهي « البطالة المتعلمة أو المثقفة » .

وفي الوقت الذي ألغيت فيه أو خفضت مصروفات التعليم نجد الأغلبية الساحقة من تلاميذ دور العلم ، بسبب فقر ذويهم ، يعانون شظف العيش . بل إن الكثيرين منهم من أبناء الجامعات لم يجزوا فعلاً عن شراء الكتب

والمراجع اللازمة لهم . وطبقة صغار رجال الأعمال تجد مجال النمو أمامها ضيقاً أو محدوداً ، إذ ليس تمت وجود للمنافسة الفعلية ، لأن الاحتكارات الضخمة تسيطر على الحياة الاقتصادية . ومدت الرجعية رواق نفوذها ولو بدرجات متفاوتة ، على الأحزاب والجماعات السياسية القديمة وأمسكت بالقيادة في يدها فإذا بالبرلمانات والحكومات المتعاقبة لا تسن من المشروعات إلا ما يتفق مع المصالح الكبيرة ، ولم تعمل شيئاً يستحق الذكر للجماهير ، فأحوال الفلاحين في ركود ، والغلاء لم تخف وطأته ، والإنتاج لا يزيد بالدرجة التي تتمشى مع الزيادة المطردة في عدد السكان . وهنا اشتدت الحملات على الأحزاب والحكومات ووصل بالكثيرين الحال إلى حد التشكك فعلا في سلامة النظام الديموقراطي (للأسف !!) . وشكى صغار رجال الأعمال وأفراد الشعب من فساد الأداة الحكومية وانتشار الرشوة والفساد ، وكيف أنها لا تخدم إلا المصالح الكبيرة .

وكان نظام الضرائب مثار الشكوى البالغة لما اتسم به من انعدام العدالة :

١ — زادت الأعباء الضريبية دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج أو الخدمات الاجتماعية ، وراحت الأموال الطائلة تبـدد في مظاهر بشعة من الإسراف ، وفي ترقيات الموظفين المحظوظين .

٢ — ظلت الزراعة متمتعة بامتيازات واسعة فالضرائب عليها لم تكن مفروضة على الدخل الحقيقي وإنما على القيمة التجارية الوهمية .

٣ — تحصل الحكومة على شطر كبير من إيراداتها عن طريق الرسوم الجمركية ،

والعبء هنا في الواقع تتحمله الجماهير ، وكلما زادت مطالب
الحكومات عمدت إلى رفع الرسوم الجمركية حتى ضج الناس
من تكرار الظاهرة .

٤ — لم تتناسب الأعباء الضرائبية مع طاقة الطوائف والطبقات
على الأداء .

٥ — وحق ضريبة الإراد العام حصيلتها تافهة بسبب ما في قانونها
من إعفاءات وشرعات يهرب عن طريقها أصحاب المصالح الكبيرة .
وهذه الأخيرة بعد أن عطلت ضريبة التركات سنوات أخرجتها
هزيلة لاتعدو كونها رسم انتقال على الميراث .

ورأت الطبقة الوسطى الساخطة كذلك الأرباح تتدفق على جيوب
الأجانب ، وقم الاقتصاد القومي في أيديهم ، والاستعمار يمد شباكه وحمل
البلاد خسائر وافرة خلال الحرب ويعمل على تأييد الرجعية والحكم المطلق .
فإذا بها تتجه وجهة قومية غايتها التحرر وتنفر من أي ارتباط بالاستعمار على
صورة ثنائية أو متعددة الأطراف .

واستطاعت هذه الطبقة ، متحالفة مع العمال والفلاحين ، أن تحرز بعض
انتصارات في الميادين الداخلية والخارجية منها :

١ — التوسع في التعليم على أساس تكافؤ الغرض وتقرير مبدأ الإعفاء
النكلي أو الجزئي .

٢ — إعفاء صغار الفلاحين من الضرائب والإعتراف بحق العمال الصناعيين
في تكوين النقابات .

٣ — إصدار قانون الشركات المساهمة الذي تضمن نصوحاً بشأن استخدام الموظفين والعمال المصريين ونسبتهم من حيث العدد والمرتبات والأجور التي تعطى لهم . وكذلك نص القانون على أن تساوى نسبة ما يملك المصريون من رأس مال الشركات المساهمة الجديدة أو عند زيادة رأس مال الشركات القائمة ٥١٪ ، وكذلك أجبرت المؤسسات الأجنبية على استعمال اللغة العربية حتى يتسع المجال أمام المصريين في وظائفها . وهذا كله دليل على اتجاه نحو تمصير الحياة الاقتصادية .

٤ — فرض الضريبة على الإيراد العام والمفروض أن يقع معظم عبئها على أصحاب الدخول الكبيرة .

٥ — إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقي السودان لعام ١٨٩٩ .

٦ — رفض مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط رسمياً من جانب حكومة الوفد السابقة .

لقد كانت تلك الطبقة الجديدة ذات طابع ثوري ضد الاستعمار والحكم المطلق والاحتكار والاقطاع والفساد والرشوة ، واستمالت إلى جانبها جموع العمال كما عملت على بث دعايتها في الريف ولوعلى نطاق محدود . وتجلى سخطها في مظاهر عدة مثل المظاهرات والاضرابات . وأكثر من هذا أخذت تظهر هيئات جديدة تحاول التعبير ، في صحفها ومطبوعاتها واجتماعاتها ، عن مشاعر الشعب ، ومنها جماعة الإخوان المسلمين والحزب الاشتراكي واللجنة العليا للحزب الوطني وغيرها من منظمات علنية وسرية . . لقد كان المراقبون

من بعيد يدركون أن قوة جديدة ، لها أنصار وحلفاء ، قد ظهرت على مسرح السياسة المصرية ، وأن هذه القوة أو الطاقة لا بد أن تنطلق بعد أن تعددت النذر ، ولكن الرجعية ظلت متشبثة بامتيازاتها ، سادرة في جهلها وعمائها عن الحقائق الواضحة .

(٦) الطبقة العاملة في الميدان

ترتب على نشوب الحرب في عام ١٩١٤ نشاط الحركة الصناعية بسبب تعذر الإستيراد ، واستخدام الجيش البريطاني الألوف من المصريين . ولما انتهت الحرب تعرض الكثيرون للبطالة ، ثم نشبت الثورة القومية الكبرى سنة ١٩١٩ واشتركت فيها طوائف الأمة بأجمعها وأبلى العمال فيها وفي غيرها من الحركات والاضطرابات الداخلية بلاء عظيمًا وصاروا قوة يحسب حسابها وبخاصة في المدن الكبرى . وأخذ العمال في إنشاء نقابات تضم شملهم . وكانت هذه الحركة قد خمدت خلال الحرب بسبب سيف الأحكام العرفية كما كانت السلطات البريطانية تحارب أي نزعة إلى التكتل في صفوف العمال .

ثم جاء اشتراك هؤلاء في الثورة فزاد من ارتياب السلطات واشتد الشك نتيجة لما قيل من تغلغل بعض ذوى آراء الثورية في صفوف العمال ومحاولة استغلالهم ، ولهذا وقفت الحكومة من الحركات العمالية موقف العداء وأضافت مواد جديدة إلى قانون العقوبات في سنة ١٩٢٣ فقررت المادة ٣٢٧ مكررة بشأن حق الإضراب في المصالح الخاصة الحاصلة على امتياز بإدارة عمل من الأعمال ذات المنفعة العامة أنه لا يجوز استخدام هذا الحق دون إخطار المديرية أو المحافظة قبل الوقت المعين للإضراب بخمسة عشر

يوما مع بيان الأسباب وإلا عد الإضراب ، دون مراعاة ذلك ، جريمة عقابها الغرامة .

أما المادة ٣٢٨ (٣) فتعاقب كل اعتداء على حرية العمل أو إجبار شخص على الانضمام إلى إحدى الجمعيات . غير أن الحركة أخذت في النمو بالرغم من ذلك واكتسبت قوة من تزعم بعض الشخصيات البارزة وظهر أول اتحاد للنقابات وفي سنة ١٩٢٣ بالأسكندرية ، ثم تألف آخر برئاسة عبدالرحمن «بك» فهمى . وفي ١٩٣٠ شكل اتحاد كبير في نقابة عمال الترام ، وأخيراً انضوت نقابات كثيرة تحت لواء الاتحاد العام الذي شكله النيل عباس حلم وقاومته السلطات إذ أوجست منه خيفة ، وانقسم على نفسه في سنة ١٩٣٥ ولكن ما لبث أن استعاد قوته وزاد عدد الأعضاء . وفي سنة ١٩٣٦ حدثت اضطرابات في الأسكندرية والقاهرة والوجه القبلى تحت تأثير بعض الحوادث الجارية في فرنسا ، واعتصم العمال بالمصانع ، وتدخل رجال البوليس ووقعت بعض الضحايا . وفي سنة ١٩٣٨ حدثت موجة جديدة من الاضطرابات نتيجة لسوء أحوال المعيشة المترتب على كساد تجارى وارتفاع ثمن القمح . وفي السنة ذاتها عقد مؤتمر عام بالقاهرة يمثل أربعين نقابة عمالية وطالب الحكومة بالعمل على إصدار التشريعات اللازمة بشأن النقابات .

وما من شك أن الحركة العمالية كانت تنمو باطراد خلال الفترة (١٩١٩ - ٣٩) من حيث الكم والكيف ، فزاد عدد أعضاء النقابات وتنوعت مطالبهم . ولهذا النمو أسبابه ، ذلك أن الصناعة والتجارة سارتا في طريق الازدهار التدريجى ، وقامت المشروعات الصناعية والتجارية ، وتركز

وحركو العمال في بعض المناطق ، الأمر الذي ساعد على إيجاد نوع من التجانس والتفاهم .

ولما كانت أغلبية المشروعات الصناعية والتجارية المتوسطة والكبيرة ملكاً لرؤوس الأموال الأجنبية فهنا يبدو أثر الثورة القومية . واتخذ التكتل العمالي مظهراً اقتصادياً وهو الدفاع عن المصالح العالية ، وآخر سياسياً وهو مواجهه ضد سيطرة رأس المال الأجنبي ولايسعنا أن نغفل أثر التقدم الاجتماعي وانتشار التعليم تدريجياً والتأثر بما يجري في العالم الخارجي ، وكذلك لا ننسى أهمية تأييد الأحزاب السياسية للعمال ونشجيعهم على الانضمام وتأليف النقابات .

وبالرغم من موقف رجال الصناعة من العمال ، وتعتبت المشرع والسلطات إزاء الحركات العمالية ، ومن عناصر الضعف الباطنية في النقابات ، وقصور الوعي في فئة كبيرة من العمال ، فقد استطاعت الطبقة العاملة تحقيق انتصارات تعد ذات شأن في ظل تلك الظروف السالفة الذكر . ففي ٢٢ يونيو عام ١٩٣٣ صدر القانون رقم ٤٨ بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث في الصناعة ، وأصدرت الحكومة في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٣٦ القانون رقم ٦٤ بشأن إصابات العمل .

ثم نشبت الحرب العالمية الثانية وزاد عدد العمال بسبب مطالب القوات الحاربة كما دبت النشاط الوفير في الصناعات المصرية ، فأقدمت الحكومة على إصدار القانون رقم ٨٥ في ٦ سبتمبر ١٩٤٢ وتنص المادة الثالثة منه على أن

« للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة متماثلة أو مرتبطة ببعضها أو تشترك في إنتاج واحد أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية » . . . لقد كان موقف المشرع المصرى من قبل إزاء النقابات غامضا ، فلا هو اعترف بها ولا هو استنكرها صراحة ، فجاء القانون يضع حداً لذلك التردد . غير أن نصوص القانون تدل على أن المصالح الكبيرة استخدمت قوتها ونفوذها فجاء قاصراً في نواح مختلفة ، ومن ذلك استثناء عمال الزراعة بحجة أن الاضراب من جانبهم - إذا وقع - قد يشل الزراعة مما يكون مصدر خطر على البلاد ، وكذلك سرى الخوف من أن تكون النقابات سبيلاً لتسرب المبادئ الشيوعية إلى الريف المصرى . أما الحقيقة فهي أن كبار الملاك الزراعيين كانوا يخشون في حالة السماح بتكوين النقابات الزراعية أن تعتمد إلى المطالبة بتحسين الأجور وبكثير من المزايا والخدمات الاقتصادية والاجتماعية . . . وواضح أثر الرأسمالية الاحتكارية في المادة ٢٦ التى تمنع قيام الاتحادات التى تضم نقابات تمثل حرفاً مختلفة ، ويرجع هذا التحريم على ما نعتقد إلى الخوف من تكتل العمال فتعظم قوتهم إلى حد كبير ، وخاصة إذا ما اشتغلوا بالمسائل السياسية وطالبوا بتشريعات أخرى لحماية مصالحهم .

ومن القوانين الأخرى التى صدرت بعد ذلك :

١ - القانون رقم ٧٦ فى ٦ سبتمبر ١٩٤٢ بشأن التأمين الإجبارى عن حوادث العمل .

٢ - القانون رقم ٤١ الصادر فى ١٠ مايو سنة ١٩٤٤ والخاص بعقد العمل الفردى .

٣ — القانون رقم ٧٢ (٢٤ يونيه ١٩٤٦) بشأن تنظيم ساعات العمل في المحال التجارية ودور العلاج .

٤ — القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٤٨ بصدد التوفيق والتحكيم في منازعات العمل .

٥ — قانون عقد العمل الجماعي .

غير أن هذه التشريعات ، وتعد خطوة تقديمية ، كانت قاصرة عن ارضاء مطالب العمال ، بل إنها لتعد متأخرة بالقياس إلى البلاد الأخرى ومنها بعض البلاد العربية ، كما يتضح من الملاحظات التالية :

١ — اقتصر المشرع على تحديد ساعات العمل اليومي بتسع ساعات في التجارة ودور العلاج ، وفي بعض الصناعات الخطرة وهي في الأخيرة تعد طويلة فهي سوريا مثلاً قد خفضت العمل اليومي في الصناعات المرهقة إلى سبع ساعات . والاتجاه العالمي ينحوي نحو تحديد ساعات العمل في مختلف الصناعات .

٢ — لا يوجد في القوانين القائمة ما يكفل لعمال الصناعة راحة أسبوعية معينة كما هو الحال في العراق وسوريا ولبنان والمملكة العربية السعودية .

٣ — لم تنص المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردي على عدم خصم أيام العطلة الرسمية من الإجازة السنوية المدفوعة ، واستغل كثير من رجال الأعمال هذا النقص في تجزئة اجازت العمال وخصم

أيام الاجارات الرسمية من اجازاتهم السنوية المدفوعة ، وذلك فضلا عن ضالة مدة الاجارات السنوية المدفوعة بالنسبة إلى مثيلاتها في الدول العربية الأخرى .

٤ — ضالة فئات التعويض عن إصابات العمل ويلاحظ بشأن المكافأة عن مدة الخدمة أن من عيوب التشريع المصري تعقيده وقصوره فمثلا يسقط حق العامل في المكافأة لو ترك العمل من تلقاء نفسه أيا كانت مدة خدمته .

٥ — تحريم النقابات المكونة من العمال الزراعيين وكذلك الاتحادات على ما ذكرناه ، كما أن نفوذ السلطات عليها كبير .

٦ — عدم وجود نظام لبيان الحد الأدنى للأجور .

٧ — قانون تشغيل الأحداث يبيح استخدامهم من سن التاسعة في بعض الصناعات الخفيفة ، والواجب بحريم العمل على الأحداث دون سن معين ، كما أنه لم ينظم عملية التمرين الأولى (١) .

٨ — عدم وجود نظام للتأمين الاجتماعي يشمل حالات المرض والعجز والحوادث وكبر السن ، وكذلك ليس بمصر نظام التأمين ضد البطالة .

هذه تمثل ألوانا من مطالب الطبقة العاملة أوردناها على سبيل المثال لا الحصر ، وظلت تنادى بها في السنوات التالية للحرب الأخيرة . وأكثرت من

هذا ناصبت السلطات الحكومية ودوائر الأعمال نقابات العمال أشد العداء وعملت على التدخل المستمر ، بصورة سافرة أو مستترة ، في انتخاباتها . هذه العيوب الموجودة في التشريعات العمالية ، إلى جانب المحاربة المستمرة للنقابات ، كانت من أكبر عوامل الاضطرابات المتتالية في صفوف العمال ، ومما زاد في اشتغال نار السخط في النفوس ارتفاع نفقات المعيشة . وعمدت الحكومات المتعاقبة إلى استعمال العنف ، فاجأت إلى الاعتقال والتشريد والمحاکمات بشق الانهزامات وكان الاستعمار ، بوسائله الخفية يشجع الحركة المعادية للعمال ؛ ومن هنا انضم العمال إلى الدعوات المضادة للاستعمار والرجعية ، الزراعية والمالية ، والحكم المطلق ؛ وأصبحت هناك مصلحة مشتركة بينهم وبين الطبقة الوسطى الشائرة .

وراحت الطبقة الأخيرة تعمل على استغلال ظروف العمال فقامت تدافع عنهم وتؤيد مطالبهم ، فزادوا وعيا وقوة . ولقد برهنت الطبقة العاملة على نوعها القومي بصورة رائعة كان لها أكبر الأثر الطيب ، لا في مصر وحدها بل وفي العالم أجمع ، حين امتنع عمال الشحن في موانئ قناة السويس عن العمل مع السفن البريطانية ، كما هجر زملاؤهم العمل في المعسكرات البريطانية بمنطقة القتال أثناء معركة الكفاح القومي الذي أعقب إقدام حكومة الوفد على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ .

(٧) في الريف

أما الريف المصري فقد ظل على حاله ، صورة لانعدام العدالة وانتشار الفقر والجهل والمرض . فمن ناحية الملكية الزراعية يكفي أن نعرض الصورة التالية كما كان عليه الحال في نهاية ١٩٥٠ :

فئات الملكية	جملة الأطنان بالفدان	عدد الملاك	متوسط ما يملكه الفرد
يملكون فداناً فأقل	٧٨٠٢٤٦	١٩٨١٣٣٩	٠٣٩
يملكون أكثر من فدان لغاية ٥	١٣٢٤٠٣٠	٦١٨٨٦٠	٢١٤
يملكون أكثر من ٥ - ١٠	٥٣١٠٢٤	٨٠٠١٩	٦١٦٤
يملكون أكثر ١٠ - ٢٠	٦٢٦٧٠٠	٤٦١٢٧	١٣١٥٩
يملكون أكثر من ٢٠ - ٣٠	٣١٣٠٧٨	١٣٠٧٣	٢٣١٩٥
» ٣٠ - ٥٠	٣٥١٥٧٧	٩٣٥٨	٣٧١٥٧
» ٥٠ - ١٠٠	٤٤٥١١١	٦٥٧٥	٦٧١٧٠
» ١٠٠ - ٢٠٠	٤٣٦٤٠٣	٣١٩٥	١٣٦١٥٩
» ٢٠٠ - ٤٠٠	٣٦٢٢١٧	١٣٥٠	٢٦٨١٣١
» ٤٠٠ - ٦٠٠	١٦٤٤٤٥	٣٤٣	٤٧٩١٤٣
» ٦٠٠ - ٨٠٠	٩٨٤٣٠	١٤٢	٦٩٣١٧
» ٨٠٠ - ١٠٠٠	٨٢٤٧٣	٩٢	٨٩٦١٤٥
يملكون أكثر من ١٠٠٠ - ١٥٠٠	١٢٢٢٩٦	٩٩	١٢٣٤١٥١
يملكون أكثر من ١٥٠٠ - ٢٠٠٠	٤٧٤٥٤	٢٨	١٦٩٤١٧٩
يملكون أكثر من ٢٠٠٠ فدان	٢٧٧٢٥٨	٦١	٤٥٤٥١٢١

جملة عمومية ٥٩٦٢٦٦٢ ٢٧٦٠٦٦١ ٢١٦

وهنا نلص السبب الرئيسي في انهيار الريف ... إن حوالى ٧١ و ٦٠ / من الملاك الزراعيين لا يملكون سوى ١٣ / من مجموع الأراضى المزروعة ، بينما ٢٠ ١٥ شخصا فى حوزتهم ٤٩٣ و ١٩٢٥٤ فداناً أى أكثر من ٢١ / من مجموع الأراضى المزروعة ؛ وهذا وضع مقلوب بمقياس العدالة والإنصاف ، وإن كان طبيعياً طبقاً لمعايير الاحتكار الإقطاعى . وأكثر من هذا فإن من الدخل الزراعى ٤٨٠ و ٦٠٩ جنبها موزعة على ٢٩٢ و ٢٧٣ فرداً من صغار الملاك فى السنة .

ومعنى هذا التوزيع السيئ أن صغار الملاك لا يملك الواحد منهم أكثر من ربع فدان ، ودخل مثل هذه القطعة لا يكفى حق لسد المطالب الضرورية التى تليق بالإنسان ، وهذا بالإضافة إلى أن غير الملاك وهم الغالبية العظمى وهؤلاء مع أسراتهم لا يجدون حق القوت الضرورى . ومن ذلك كله يتضح أن المشكلة الرئيسية التى واجهت الريف المصرى كانت تنحصر أولاً فى إعادة توزيع الملكية الزراعية .

ولم يقف سوء الحال بصغار الفلاحين ، وهم الذين يكونون الغالبية الساحقة من أهل الريف . عند هذا الحد ، بل هناك مواضع أخرى للشكوى ، فالإيجارات الزراعية كانت عالية إلى حد بعيد . ومن العجيب الذى يدعو إلى الأسف أننا قمنا بحملة صحفية داعين إلى خفض الإيجارات لتحقيق العدالة من جهة والهبوط بنفقات المعيشة من جهة أخرى ، فتصدى لمهاجمتنا الكثيرون من عملاء الرأسمالية الزراعية باسم العلم ، وحقاً كم من الجرائم يرتكب باسمه !! وثمة ناحية أخرى ذلك أن الفلاحين كانوا يلجأون إلى المرابين الذين يقرضونهم الأموال التى هم فى حاجة إليها

بفائدة تتراوح بين ٣٠، ٥٠ في المائة لموسم واحد فقط ، وهو ما كان يهبط إلى حد بالغ بدخول هؤلاء الأفراد وهي متواضعة بطبيعتها . وحتى البنوك تقرضهم بفوائد تصل إلى ١٢ ٪ في السنة إذا ما أضيفت المصاريف إلى الفائدة القانونية المحدودة .

وإذا انتقلنا إلى العمال الزراعيين ألفينا حياتهم على قدر أليم من السوء بسبب انخفاض أجورهم . غير أن المشكلة الرئيسية تنحصر في أن هؤلاء لا يشتغلون إلا في مواسم الزراعة فقط . ثم يتعطلون خلال فترة طويلة من العام : وأكثر من هذا ، لما أجاز قانون ١٩٤٢ للعمال تكوين النقابات استثنى عمال الزراعة .

أما عن الناحية الاجتماعية فالمجال فسيح فيها للحديث . فالمباني قذرة ضيقة وتنقصها مقومات الحياة الصحية ، ولذلك كانت أكبر عامل في انتشار الأمراض التي تنسبها كذلك إلى سوء التغذية بسبب الفقر العنيف . والمياه الصالحة للشرب تعد من « مواد الترف » النادرة بالنسبة إلى الأغلبية العظمى من سكان الريف المصري ، على ما قالت الكاتبة « دورين وارنر » Doreen Warriner في كتابها « الأرض والفقر في الشرق الأوسط » . ومما يدعو إلى الأسف — لا العجب — أن البرلمانات والحكومات المتعاقبة لم تفعل شيئاً جدياً لصالح الفلاحين ، وذلك بسبب غلبة الإقطاع على الحياة السياسية في البلاد .

وكانت الرجعية لا تنظر بعين التقدير إلى الريف فأهملت شئونه ، وغفلت عن مقومات الوعي بالرغم من ضعفها . فالعمل على نشر التعليم الإلزامي ، وفتح أبواب مراحل التعليم الأخرى أمام أبناء الفلاحين ، وانتشار الإذاعة

والصحافة ، كل ذلك ساعد على إيقاظ الفلاحين من غفلتهم - أو بالأحرى - من سباتهم وساعد على نمو وعى اجتماعى واقتصادى بينهم ، فبدأت الدعوة إلى إعادة تنظيم الملكية الزراعية وتعديل أساليب الإيجارات الزراعية وفئاتها ورفع أجور العمال الزراعيين . وتوالى نذر تنبئ بالخطر ومن أهمها الحادث المعروف عام ١٩٥١ وهو ثورة الفلاحين بقرية بهوت الواقعة فى إحدى المناطق التى تملكها أسرة البدر اوى ، وهى من دعائم الإقطاع الزراعى واضطر البوليس إلى التدخل لحماية السادة . وكذلك وقعت اضطرابات فى ممتلكات الأمير محمد على .

هكذا أخذت بواعث الانتقال تسرب إلى الريف المصرى ، وراح يتطلع إلى تغيير الأوضاع الظالمة . وبهذا وجدت الطبقة الوسطى الساخطة حليفاً جديداً يدعم دعاويها وقوتها .

أما طبقة كبار الملاك فقد ظلت محتفظة بأملاتها العريضة وأرباحها الوفيرة بل لقد عملت على الاستزادة من ذلك بوسائل مختلفة منها :-
(١) انتزاع أملاك صغار الفلاحين بعرض أثمان عالية ، وبالإرهاب ثانياً ، وباستغلال الأزمات التى يتعرض لها هؤلاء ، تارة أخرى :

(٢) الاستيلاء على أراضى الدولة المستصلحة بأثمان تافهة .

(٣) استئجار الأملاك الحكومية ، وأراضى الأوقاف بإيجارات منخفضة

إلى حد بعيد ، ثم تأجيرها من الباطن بأضعاف الإيجار الأسمى .

(٤) التهرب من الأعباء الضريبية كما أشرنا فى موضع سابق .

وأكثر من هذا فإن الكثيرين منهم استغلوا نفوذهم وسطوتهم فتدخلوا

في أعمال اللجان الحكومية بقصد خفض القيمة التجارية لأعمالهم
وهي التي تقدر على أساسها الضرائب العقارية .

(٥) استغلال العمال الزراعيين بدفع أجور تافهة لهم .

وتضخمت أرباح هذه الطبقة خلال الحرب والسنوات التالية بسبب ارتفاع
الإيجارات الزراعية وأثمان الغلات الزراعية وبخاصة القطن . ومع ذلك
كانت تلك الطبقة الإقطاعية قيماً على الإنتاج لأسباب عدة نذكر منها :

(١) عدم استعمال أغلبيتهم للأساليب الحديثة في الزراعة والإنتاج وهي
الفائدة الوحيدة التي تعود من الملكيات الواسعة ، فهم إما
يستخدمون الوسائل القديمة ، وإما يؤجرون أراضيهم لصغار
الفلاحين .

(٢) بقاء أغلبيتهم في المدن والابتعاد عن أراضيهم فلم يهتموا بإدخال
الإصلاحات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الأرض . وأنفقوا أرباحهم
على السلع الاستهلاكية والكماليات .

(٣) عدم المساهمة في استصلاح الأراضي البور بفائض أرباحهم .

(٤) هذا الاهتمام الواضح باقتناء الأراضي الزراعية ، إلى جانب إنفاق
الأموال على اللهو والترفيه ، حول الأموال عن النواحي الإنتاجية
الأخرى مثل الصناعة والتجارة والخدمات العامة وهي النواحي التي
تزيد من الثروة العامة .

(٥) إبقاء أغلبية أهل الريف في تلك الحالة من الفقر مما جعل مستوى حياتهم منخفضاً فأصبحت مطالبهم محدودة ، وهذه ظاهرة لا يمكن أن تشجع التقدم الصناعي .

وهكذا نرى أنه من الوجهة الاقتصادية لم يعد هناك مبرر لبقاء هذا الإقطاع الإحتكاري .

ومن النواحي السياسية والاجتماعية كان تطور البلاد يقتضى زوال هذا النظام من البلاد .

فالملاحظ أن كبار الملاك الزراعيين لم يؤدوا الواجبات الاجتماعية الإنسانية الملقاة على عاتقهم ازاء الريف ، لأنهم لم ينظروا إليه إلا على أنه بقرة حلب ، كما أن سمعة هذه الطبقة قد انهارت لأسباب متعددة منها وقوفهم في وجه الإصلاح ونشر التعليم ، وتأييدهم الحكم المطلق والاستعمار وإسرافهم الشديد على ملذاتهم وشهواتهم بصورة فاضحة .

ومن الناحية السياسية سيطروا على الانتخابات والأحزاب والبرلمانات والهيئة التنفيذية ، واستغلوا ذلك كله لصالحهم ؛ فأفسدوا الحياة العامة وحالوا دون قيام النظام الديموقراطي بمعناه الصحيح . . . إذن فقد الإقطاع الزراعى المبرر . *raison d'être* لبقائه إذ لم تعد له وظائف سليمة ، من اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية يؤديها ، ومن هنا كانت مصر بحاجة إلى ثورة تطيح بتلك القوة الرجعية الفاسدة أو بذلك القيد الشديد على التقدم وهو ما حققته ثورة ٢٣ يولييه ١٩٥٢ .

(٨) الجماهير والحرب العالمية الثانية :

« ترتب على المغالاة في إصدار أوراق التقدي من غير أن يكون هناك عرض متناسب من السلع والخدمات أن ارتفعت الأسعار باستمرار ، وأدى استمرار ارتفاع الأسعار إلى شقاء عدد كبير من السكان . وهذا بالرغم من ازدياد الدخل الأهل وبلوغه رقما عالياً ، والسبب في ذلك عدم نجاح سياسة التدخل الحكومى في هذا البلد بمثل القدر الذى نجحت به في معظم البلدان المحاربة وعلى الأخص في إنجلترا . فالاقتصاديات الحرب تتطلب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية لتوزيع الدخل الأهل بطريقة عادلة بين جميع الأفراد الذين اشتركوا في تكوينه . ويرجع الإخفاق إلى ضعف الأداة الحكومية ، كما أن الطبقات ذات الدخل العالية كانت بفضل مواردها الكبيرة أكبر عامل في عدم نجاح سياسة تقييد الاستهلاك التى تكفل عدالة التوزيع والحد من ارتفاع الأسعار » (١) .

والواقع أن أكبر أثر للحرب العالمية الثانية بالنسبة إلى الطبقات الفقيرة والمتوسطة ازدياد حدة الغلاء كما يتضح من البيان الآتى :

السنة	الأرقام القياسية	الأرقام القياسية	الأرقام القياسية
	لأسعار الجملة	لأسعار التجزئة	لنفقات المعيشة
١٩٣٨	٩٩	١١٣	١٣٨
١٩٣٩	٩٤	١١٩	١٣١

(١) التطور الاقتصادى في مصر في العصر الحديث ، مصدر سابق (الطبعة الرابعة)

١٤١	١١٦	١٢٥	١٩٤٠
٢٣٠	١٤٣	١٩٨	١٩٤٢
٣١٠	٢٥٩	٢٥٧	١٩٤٣
٣٥٣	٣٠٦	٣٠٠	١٩٤٤

هكذا أخذت الأسعار في الارتفاع السريع المطرد ، حتى عجزت الموارد المحدودة عن اللحاق بها ، وأصبحت الحياة عبثاً يصعب احتماله إذا استثنينا كبار الملاك الزراعيين وأصحاب رؤوس الأموال وكبار الموظفين . حاولت الحكومات تخفيف حدة الغلاء بالنسبة إلى بعض أصحاب الدخول الثابتة ، وبعض أفراد الطبقة الفقيرة ، فمنحت موظفيها إعانة الغلاء ، كما وضعت حداً أدنى لأجور عمال الزراعة ، وتوسلت بنظام التسعير الجبري وتقييد الاستيراد ومنع تصدير السلع التي يحتاجها السكان بغير إذن خاص منها . ولكن تلك الأساليب كلها لم تؤد إلى أية نتيجة حاسمة :

١ — فالزيادة التي منحت للموظفين والحد الأدنى الذي تقرر للعمال الزراعيين — كل هذا لم يساعد على تخفيف حدة الغلاء ذلك أن الزيادة لم تتمش مع مثيلتها في أثمان السلع والخدمات .

٢ — فرضت الحكومة التسعيرة الجبرية على معظم الضروريات وحددت ما يستهلكه الفرد منها ، ولكن هذه الوسيلة لم تصادف نجاحاً يذكر بسبب تلاعب المنتجين والتجار وضعف أخلاق المشرفين على التموين .

والحق ، لقد ضجت مختلف طوائف الشعب من الغلاء ، واستمرت هذه الظاهرة في السنوات التي أعقبت انتهاء الحرب .. حدث ذلك بينما ذوو المصالح

الكبيرة من زراعية وصناعية ومالية، كانوا يحنون الأرباح ويكدسون الأموال وينعمون بكل ما تصبو إليه نفوسهم . فالحرب بالنسبة إليهم نعمة وهم القلة ، وبالنسبة إلى جماهير الشعب نقمة وهي الكثرة الغالبة .

وأكثر من هذا رأت الطبقة الوسطى المصرية من رجال التجارة والصناعة أنها لم تفد شيئاً من ظروف الحرب إذا كانت الأرباح تنساب إلى جيوب الأغنياء وخزائن الأجانب من غربيين وشرقيين ، فازداد سخطها . وهكذا قويت روح الثورة والتمرد في نفوس الجماهير نتيجة للعامل الاقتصادي في الحرب الأخيرة .

الفصل الخامس

الثورة المضادة

تحدثنا عن ثورة عام ١٩١٩ وأهدافها ، وعرضنا للمزايا والمكاسب التي حققتها وبخاصة من وجهة نظر الطبقة الوسطى التي كان لها دور واضح في التمهيد للثورة وتديرها . ولكن القوى المعادية التي أجبرت على إصدار تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ومنع الدستور وقانون الانتخاب ، لم تقف ساكنة بل رأت من صالحها أن تبدأ هجوماً مضاداً قبل أن تأتى إلى الحكم وزارة الثورة الأولى .

ففي ٣٠ مايو من سنة ١٩٢٣ أصدرت وزارة يحيى إبراهيم « قانون الاجتماعات العامة والمظاهرات في الطرق العمومية » وأحاطت فيه حق الاجتماع الذي نص عليه الدستور ، بقيود شتى . وفي ٢٦ يونيو من السنة ذاتها أقدمت تلك القوى على خطوة أشد خطورة اذ سنت (تمشياً مع نص المادة ١٥٥ من الدستور) قانون الأحكام العرفية ، وكان من الواجب أن يترك أمره للبرلمان . « وفي الحق إنه قانون يضع في يد الحكومة سلطة لا حد لها ، تتضاءل في ظلها الحريات والضمانات التي كفلها الدستور للمصريين ، فهو من القوانين الرجعية المنافية للدستور » (١) .

(١) عبد الرحمن الرافعي : في أعقاب الثورة المصرية ، ج ١ ص ١٢٤ .

وإذا كان قانون الأحكام العرفية أعد ليكون أداة في يد القصر والرجعية ، وقد أحسن الطرفان استغلاله لضرب الوطنيين الأحرار ، فقد كان كذلك نصراً للاستعمار الذي حصل على كسب آخر بتعيين سبنكس باشا الإنجليزي مفتشاً عاماً للجيش المصري فأصبحت له القيادة الفعلية بالنيابة عن السردار . وعلاوة على ذلك استغلت السراى الفرصة فقامت بتعيين رجال السلك السياسى ممن تعرف عنهم الولاء لها ؛ وكان الواجب أن تدع الأمر للوزارة التى يسفر عنها الانتخاب .

وزارة الثورة تحاول المسير

أجريت الانتخابات فأسفرت عن فوز ساحق للوفد المصرى ، وطبقاً للتقاليد المرعية فى البلاد الدستورية دعى زعيم الأغلبية وعرضت عليه الوزارة ، وقبلها . وهنا نقول إن قبول سعد الحكم كان خطأ من الناحيتين القومية والسياسية ، فهو الزعيم الشعبى الذى تؤيده البلاد والمتولى الكفاح ضد الاستعمار والحكم المطلق ، وكان يحسن به أن يظل بعيداً ويدفع إلى الحكم بأعوانه من رجال الصف الثانى ، ليقف موقف المراقب حتى لا يتحمل مسئولية الأخطاء التى قد ترغم الظروف الوزارة على الوقوع فيها . إن الحاكم يضطر إلى مراعاة الكثير من الاعتبارات وقد يغض الطرف أحياناً عن مسائل لها أهميتها ، أما الزعيم الشعبى ، البعيد عن مسئوليات الحكم ، فغير مقيد بهذه الاعتبارات إطلاقاً وله حرية العمل والقول .

ولقد حرص رجال المؤتمر الهندى خلال فترة الكفاح على أن يبعدوا قاداتهم دائماً عن المناصب الرسمية مادام الإنجليز فى البلاد .

ومهما يكن من أمر فإن الجواب الذى رفعه سعد زغلول معلنا فيه قبول أعباء الحكم ، تضمن عدم الاعتراف بما سبق للوفد المصرى استنكاره ، والمقصود من ذلك التجفظات الأربع التى اشتمل عليها تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ . ثم جاء خطاب العرش متضمنا أن برنامج الوزارة الجديدة يقوم على الأسس التالية : —

١ — تحقيق الاستقلال الحقيقى لمصر والسودان مع احترام المصالح الأجنبية التى لا تتعارض مع هذا الاستقلال .

٢ — بث الروح الدستورية والعمل على دعمها .

٣ — ضرورة العفو عن الجرائم السياسية .

٤ — العمل على تحسين الأحوال ورفع مستوى المعيشة .

وهكذا التزمت الثورة ، ممثلة فى وزارتها الأولى ، الأهداف التى قامت من أجل تحقيقها وهى التحرر والديمقراطية ورعاية المصالح الشعبية .

وبدأت الوزارة تحاول السير على هذا النهج القويم فأفرجت عن المسجونين السياسيين ، ورفضت تجديد عقد المستشار القضائى البريطانى بالرغم من طلب وإلحاح دار المندوب السامى . ثم أحرزت نصراً دستورياً له أهميته بسبب الخلاف مع القصر حول من له الحق فى اختيار الأعضاء المعينين فى مجلس الشيوخ . كان القصر يريد أن يستأثر بهذا الحق وبذلك يسيطر على ناحية من السلطة التشريعية . وأصرت الوزارة على أنها المسئولة عن العمل طبقاً لنص الدستور . وأخيراً تقرر تحكيم المسيوقان دن بوش النائب العام لدى المحاكم المختلطة حينئذ والبلجيكي الجنسية ، فجاء قراره مؤيداً لوجهة النظر الدستورية التى تمسكت بها الحكومة إذ قال :

« ليس لي الحق بأن أقيم نفسي قاضياً على النظام الدستوري الذي ينظم الآن مصر مصر . إن عدم مسئولية الملك يعتبر أساساً لهذا النظام الذي يقضى بأن الملك لا يتولى سلطته إلا بواسطة وزرائه . وهو مبدأ لا يحتمل أى استثناء من الوجهة القانونية ، بل يمتد إلى جميع أعمال الملك ، فإذا استثنى عمل واحد فإن هذا الاستثناء يصيب النظام في روحه وأساسه . لذلك أرى إذن أن تعيين أعضاء مجلس الشيوخ يجب أن يكون بناء على ما يعرضه مجلس الوزراء » .

ولكن الخلاف كشف عن التناقض الموجود في الحياة المصرية ، أو التعارض بين ممثلى الثورة والقصر .

وبدأت الحياة النيابية لأول مرة في ظل الدستور ، واتخذ البرلمان طائفة من القرارات كلها تتفق مع أهداف الثورة وتتصل بخير الشعب ومنها :

١ - القرار الخاص بوجوب استقلال العملة المصرية عن الإنجليزية ، لأن الاستقلال النقدي أساس هام من أسس الاستقلال السياسى ؛ ثم سحب المبلغ المودع في بنك إنجلترا من الاحتياطي .

٢ - تخصيص ثمن ما يباع من أملاك الدولة لاستهلاك الدين العام الذى كان من أسباب نكبة مصر واحتلالها ، ومظهراً من تسلط رأس المال الأجنبي على البلاد .

٣ - فتح اعتماد لإنشاء عدد من المدارس وتأليف لجنة برلمانية لوضع مشروع قانون التعليم الإلجبارى للبنين والبنات .

٤ - تشكيل لجنة حكومية لبحث أحسن السبل لإدارة مصلحة الأملاك الأميرية ، ويوسع كبر جزء ممكن من أطيان الحكومة لصغار المزارعين .

٥ — تفضل الحكومة في مشترياتها منتجات الصناعة والزراعة المصرية وأن تشرط ذلك في مقاولات الأشغال العامة .

٦ — إنشاء هيئة محاسبة لمراقبة مصروفات الحكومة (منعاً للعبث بأموال الدولة والإسراف فيها) .

٧ — ضرورة اختيار مندوبين مصريين لتمثيل الحكومة لدى الشركات الأجنبية . بعد أن كان ذلك مقصوراً على الأجانب والمتصرفين .

٨ — حذف مبلغ ١٤٠٠٠٠ جنيه كان يدفع لجمارك السودان عن مهمات وذخائر الجيش المصري عند دخولها السودان ، وهذا القرار الهام يحمل معنى تأكيد الوحدة القائمة بين البلدين .

٩ — تقرير قانون الانتخاب المباشر .

والذى يعمّن النظر في أعمال الوزارة والأحداث التى مرت بها . يستطيع من غير عناء أن يلمس اتجاهاتها التى تماشى أهداف الثورة عامة والطبقة الوسطى خاصة . وهذه الاتجاهات تتلخص فيما يلى :

أولاً : عدم السماح لدار المندوب السامى بالتدخل . والعمل على التحرير وتأكيد العلاقة الوثيقة بين مصر والسودان .

ثانياً : تأكيد النظام الدستورى مبنى ومعنى . والوقوف فى وجه دعاوى الحكم المطلق .

ثالثاً : تحرير الحياة الاقتصادية من التبعية أو السيطرة الأجنبية عليها .

رابعاً : تشجيع البضاعة المصرية بصفة خاصة وإفساح المجال أمام رأس المال الوطني .

خامساً : العمل على نشر التعليم وتعميم الملكيات الصغيرة عن طريق بيع أطيان الدولة التي كانت دائماً مطمع طبقة كبار الملاك .

وما من شك أن الثورة عن طريق الوزارة المتولدة عنها ، أرادت وحاولت السير في طريقها الصحيح ، ومن هنا بدا واضحاً أنها قد دخلت في دور الصراع مع خصومها الحقيقيين ؛ وهم الاستعمار والإقطاع والحكم المطلق ، وراح هؤلاء جميعاً يثرون الأشواك في سبيلها ويسعون إلى تحطيمها أو على الأقل إلى توجيه ضربة قوية إلى صدرها ؛ إشعاراً بوجودهم ؛ وتحذيراً لها لها من التمدد ؛ وإظهاراً لقوتهم ... لقد اضطرتهم الثورة أن يسلموا بالقليل للشعب ؛ فلما رأوه حريصاً على دعم هذا القليل وزيادته ؛ انقلبوا يحاولون أن يسلبوه ما انتزعه من قبل ناسين أن الشعوب لا تفرط في حق تنتزعه ولو خيل لهم خلاف ذلك .

لقد قامت وزارة الثورة في عام ١٩٢٤ ولم ينقض على تأليفها أيام حتى بدأت المعركة ، أو قل بعبارة أدق بدأ الصراع بين الشعب وخصومه من جديد . . .

مقررات الوزارة :

كان واضحاً أن نهاية وزارة الشعب أمراً مقرراً وقريباً ، وبدأ الحلفاء يعملون في الخفاء وبالأاليب غير المباشرة ، وجاء الهجوم من نواح متعددة . ففي عام ١٩٢٤ أقيم معرض ومبلى واشتركت فيه حكومة السودان دون

استشارة مصر ، ومعنى هذا أن الطرف الأول أى الاستعمار قد اتخذ إجراء ينطوى على استقلاله فى العمل ، وعلى التمهيد لسياسة فصل السودان ، وبأدبرت الحكومة المصرية إلى الاحتجاج على هذا التصرف ، ويلفت النظر فى بيانها العبارات التالية :

« . . . من الصعب التسليم بأن تكون دار المندوب السامى واسطة التخاطب الطبيعية بين الحكومة المصرية وحاكم السودان . . . وفى الحقيقة إنه يتضح جلياً من نص المادة الثالثة من الإتفاقية المذكورة (١٩ يناير سنة ١٨٩٩) أن حاكم السودان العام موظف يعينه ملك مصر ويستمد سلطته من هذا التعيين ذاته . . . وبناء عليه فإن الطريق الطبيعى الوحيد للتخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو الطريق المباشر » .

وهذا رد على قول اللورد اللبى فى تبليغه : « كانت القاعدة المقررة فى الماضى أن التخاطب بين الحكومة المصرية وحاكم السودان العام إنما هو عن طريق المندوب السامى » .

ولم تكد تنتهى تلك الأزمة حتى أثارت إنجلترا غيرها حين منعت حكومة السودان وفداً سودانياً من السفر إلى مصر واعتقلت فريقاً من رجاله . وكان للعميلين صداها فى البرلمان المصرى وصرح رئيس الحكومة بأنها « تنظر بعين المقت لكل عمل من شأنه أن يفصل السودان عن مصر » .

وهنا صرح اللورد بارمور نائب الحكومة البريطانية فى مجلس اللوردات بجلسته ٢٥ يونيه : « إن الحكومة البريطانية لا تترك السودان بحال ، وهى تقدر التعهدات الواجب تحملها ، والى لا يمكن تركها من غير أن تصاب سمعة

انجلترا بخسارة عظمى ، وأستطيع أن أقول من غير تردد إن نظام السودان لن يسمح بتغييره ، ولا أن ينفذ ذلك التغيير من غير موافقة البرلمان . فوقف سعد زغلول ، ممثل الثورة ، يعلن في مجلس النواب بجلسته المنعقدة في ٢٨ يولييه « إني بالنيابة عن الشعب جميعه ، وفي حضر تكم الموقرة أصرح بأن الأمة المصرية لا تتنازل عن السودان ما حييت وعاشت » . ولقد أراد سعد أن يقدم استقالته فرفضت ... إن الوقت لم يحن . ! !

والحق ، لقد بان للاستعمار أن حكومة الثورة شديدة التمسك بأهدافها القومية إلى حد بعيد ، ثم تأكد من ذلك أثر المباحثات التي دارت في لندن بين سعد زغلول ورمزي مكدونالد حين قدم الأول المطالب الآتية :

١ — سحب جميع القوات البريطانية من الأراضي المصرية ، والمستشارين المالي والقضائي ، وزوال كل سيطرة بريطانية ولاسيما في العلاقات الخارجية .

٢ — عدول بريطانيا عن دعاويها بشأن حماية الأجانب والأقليات ، والاشتراك بأية طريقة كانت في حماية قناة السويس .

وأخفقت المفاوضات ، وصار لزاماً من وجهة نظر المصلحة الإستعمارية - الخلاص من الوزارة الشائرة . وعاد سعد ليواجه العاصفة من ناحية أخرى . إن القصر لم ينس مطلقاً أزمة تعيين أعضاء مجلس الشيوخ ، والهزيمة التي أجبر على الرضوخ لها ، وشهد سياسة الوزارة المتمسكة بالدستور ، ورأى قوة سعد تزداد يوماً بعد يوم ، فقرر أن الوقت قد حان للتخلص من الوزارة . وقد أخفقت في مفاوضاتها مع بريطانيا . . .

إن القصر لا يمكن أن يرضى أن لا يكون له سلطان فعلى فى إدارة شئون البلاد . لقد كالت الثورة حتى صدر الدستور ، وروحه أن الملك يملك ولا يحكم ، ولكن كان لا بد من صراع طويل ومرير حتى تنطبق الناحية العملية على النظرية .

وبدأت سلسلة المضايقات بقصد الإخراج الذى ينتهى بالخروج وهو الغاية المطلوبة ، فقام طلاب الأزهر والمعاهد الدينية بإضراب مفاجئ ، وفقر الرأى العام فاه إذ سمعهم يرددون الهتاف الغريب « لا رئيس إلا الملك » ومن هنا تأكد من أين هبت العاصفة الحقيقية أو تهباً هبوبها .

وأعقب ذلك إقدام السراى على تعيين حسن نشأت وكيلا للديوان الملكى ورئيساً له بالنيابة مع الإنعام عليه بوسام ، وكل ذلك من وراء ظهر الوزارة ، وكان للرجل دور فى الدسائس التى تدبر لإخراج الوزارة . ثم كانت ثلاثة الأثافى حينما قدم محمد توفيق نسيم وزير المالية استقالته من غير داع من المصلحة العامة .

أدرك سعد مصدر هذه المؤامرات والدافع عليها ، ورأى أن الحل ينحصر فى دعم الدستور ، فطالب بعدم انفراد الملك بمنح الأوسمة والنياشين وتعيين موظفى القصر لأنه — طبقاً للدستور — إنما يتولى سلطته بوساطة الوزراء ، ثم أرفق هذا المطلب الدستورى باستقالته . ووقف البرلمان والشعب إلى جانبه ، وراحت الجماهير تهتف فى ميدان عابدين « سعد أو الثورة » فلم يسع الملك فؤاد إلا التراجع . مؤقتاً حتى تحين فرصة أكثر ملائمة ، ووافق على أن يوقع رئيس وزرائه على أمر تعيين وكيل الديوان . . .

انفجرت الأزمة ، ولكن الملك أسرها في نفسه ، ذلك أن الثورة ما زالت
تعارض دعاويه في السيطرة الفعلية .

وفي ١٩ نوفمبر روعت البلاد نبأ اغتيال السير لي ستاك باشا ، وسارعت
الحكومة البريطانية إلى استغلال الفرصة لتصب جام سخطها على الثورة
ورجالها ولتحقق أهدافها الاستعمارية ، فبعثت إنذاراً يتضمن - إلى جانب
المطالبة بتعويض باهظ ومعاقبة الجناة - قمع المظاهرات الشعبية ، وسحب
القوات المصرية من السودان ، وإطلاق يد حكومة السودان في زيادة المساحة
المنزرعة في منطقة الجزيرة بالسودان إلى مقدار غير محدود ، طبقاً لمقتضيات
الحاجة ، وعدم معارضة رغبات الحكومة البريطانية المتعلقة بحماية المصالح
الأجنبية في مصر .

ولسنا ندري ولا يمكن أن ندري الصلة بين حادث اغتيال فردى وتلك
المطالب العريضة ، وإنما لتذكرنا بإنذار النخاس والمجر إلى الصرب عند مقتل
ولي عهد الأولى ، وهو الإنذار الذي لو قبلته صربيا لحطمت استقلالها ،
فرفضته وكان الرفض السبب المباشر في الحرب الأولى .

رفض سعد الشروط عدا ما تعلق منها بتعقب الجناة ودفع التعويض
والعمل على حفظ الأمن والنظام . فأجابت انجلترا باحتلال الجمارك وهنا قدم
الرجل استقالة الوزارة في ٢٣ نوفمبر عام ١٩٢٤ . ولم يتوان الملك فؤاد في
قبولها فوراً . . . وهكذا تمت المؤامرة المتعددة الأطراف .

الثورة المضادة :

وفي اليوم نفسه تألفت وزارة برئاسة أحمد زيور باشا الذي أعلن أن

رسالته هي « إنقاذ ما يمكن إنقاذه » فإذا بها « التسليم بدون قيد أو شرط » ولم تزد عن كونها أداة في يد القصر والاستعمار .

أما الإنقاذ كما فهمته تلك الهيئة فتجلى في خروج الجيش المصري والموظفين المصريين من السودان ، وإبقاء مناصبي المستشارين القضائي والمالي ، وقبول تعويض الموظفين الأجانب ، وكان من أثر هذا استقالة اثنين من الوزراء . هما عثمان محرم وأحمد محمد خشبة . وفي ٩ ديسمبر من السنة ذاتها عين إسماعيل صدقي وزيراً للداخلية ، وفي يوم ٢٥ تقرر تأجيل انعقاد البرلمان لمدة شهر ، ثم صدر مرسوم بحله يوم ٢٤ وحدد يوم ٦ مارس سنة ١٩٢٥ موعداً لانعقاد المجلس الجديد ، على أن تجرى الانتخابات على غير النظام المباشر .

وهكذا كانت تلك الإجراءات كلها فوزاً للاستعمار ونصراً للحكم المطلق ممثلاً في القصر . ولم تقف الهيئة الأخيرة عند هذا الحد بل سعت إلى تكوين حزب موال لها ويسند دعاويها وهو « حزب الاتحاد » من طائفة النفعيين وأرباب المآرب الذاتية وعبيد السلطان .

أجريت الانتخابات ، وبالرغم من تدخل الإدارة وأساليب الإكراه نال الوفد الأغلبية ، ولكن زيور لم يعبأ بذلك وألف وزارة جديدة كان من أعضائها إسماعيل صدقي وعلي ماهر ، وهما الإسمان اللذان نذكرهما في هذا الصدد نظراً للدور الذي قدر لكل منهما أن يلعبه في حياة البلاد . لقد كان صدقي أحد الذين أبعادوا إلى مالطة قبيل انفجار الثورة ، وكان علي ماهر أحد الثلاثين الذين تولوا صياغة الدستور الذي كان الهدف منه تأكيد سيادة الأمة وتقييد سلطات رئيس الدولة . ومع ذلك قبل الرجلان الاشتراك

في وزارة تأليفها وأسلوبها في الحكم عدوان على الدستور وسيادة الأمة وكرامتها .

اجتمع مجلس النواب الجديد يوم ٢٣ مارس وأسفرت عملية انتخاب الرئيس عن فوز سعد زغلول . فما كان من الحكم الجدد إلا أن استصدروا في اليوم نفسه مرسوماً يحل المجلس بالرغم من الدستور الذي يحرم إطلاقاً حل المجلس مرتين لمسبب واحد . وهكذا بلغت الثورة المضادة للشعب ذروتها على أيدي وزارة الاستعمار والرجعية ، ونحن إذ نطلق هذه العبارة على الوزارة لا نعتمد على ظروف تكوينها ، وإنما نستند كذلك إلى وضع أعضائها فمنهم طائفة الموظفين الذين يدينون بالولاء الأعمى للقصر ولو تحذوا الشعب ، ومنهم الدستوريون الذين يمثلون الإقطاع الزراعي ، وكلهم من المعتدلين الذين لا يرون الكفاح سبيلاً لتحقيق الأهداف القومية ، بل يؤمنون أن تحالف مصر وبريطانيا أمر لا مفر منه .

وهنا نسأل : لماذا قبل أمثال هؤلاء الناس الحكم ، كما فعل زملاء لهم من بعد ، بالرغم من إرادة الشعب ؟ ؟

قد يقول المدافعون عن أفراد هذا النوع من السياسة إنهم أرادوا الإنقاذ ، وتجنب البلاد الخطر ، وهذا في رأينا حجة واهية أو وهم . . . لنفرض أنهم أبوا ، فهل كانت انجلترا تفعل أسوأ مما أقدمت عليه ! ! ولو أنها اشتطت لكان ذلك خيراً للبلاد لأنه يؤدي إلى تعبئة الطاقة الثورية من جديد .

أما القصر — في حالة الرفض — فلم يكن أمامه سوى أمرين لا ثالث

لها : إما العودة إلى الوضع الطبيعي أي النزول على حكم الديمقراطية ، وإما استرداد الدستور ، وما كان في وسعه أن يقدم على هذه التجربة إذ ما زالت ذكرى ثورة ١٩١٩ عالقة بالذهن. ولكن الاستعمار والقصر وحدا من يقبل الخدمة ، ومن هنا عرف الوسيلة لضرب الحركة الوطنية الدستورية في أوائل عهدها .

إن موقف هؤلاء الحكام وأمثالهم شجع القصر على تجارب مماثلة ، وأخرى أشد عنفاً في المستقبل ، فهم الذين مهدوا السبيل للعبث بإرادة الأمة .

لقد كانت تلك الثورة المضادة مقدمة لتعطيل الدستور حيناً ، ثم إلغائه حيناً آخر . . . !

الحق ، لقد كان على الشعب أن يكافح حتى يجعل الاعتراف الذي حصل عليه من قبل بشأن سيادته واستقلاله وكونه مصدر السلطات ، حقيقة عملية على ما ذكرنا في غير هذا المكان .

أمعنت الوزارة في العنف والتنكيل بخصومها ، وأدخلت تعديلاً (٩ يولييه ١٩٢٥) على قانون العقوبات ، استهدف التضيق البالغ على الصحافة ، وكأما أرادت أن تقدم لخصوم الشعب سلاحاً يستغلونه في المستقبل فاستصدرت في ٢٧ أكتوبر مرسوماً بقانون للجمعيات السياسية فاحتجت عليه الأحزاب وقررت ألا ترضخ لأحكامه .

وضاق الناس ذرعاً بتلك الظروف الشاذة . وأخذت روح الثورة

تزداد نمواً حتى أن الأمراء رفعوا كتاباً إلى الملك يطلبون فيه « إعادة النظام
النيابي إلى البلد طبقاً لنصوص الدستور » .

وهنا أضعفت الاستعمار حاسمة الشم فرأى أن الوقت قد حان لإجراء
تغيير ... لقد حصل على كل طلباته وأهدافه ، ولكنه رأى أنه حطم الوفد
ليقيم مكانه دكتاتورية القصر ، ولا بد أن سحق الناس على الأخير سيشتد
بالنسبة إلى إنجلترا التي عدوها المشول الأول ، وبحق طبعاً ، عن كافة
تلك النكبات .

توجه المندوب السامي إلى الملك مشيراً بإقالة نشأت من منصبه في السراي
وتم ذلك بعد بضع ساعات ، وكان المعنى المستفاد من الحادث بالغاً . . .
إن الإنجليز هم الذين يحركون كافة القوى غير الشعبية ويعتمدون عليها في
تحقيق غاياتهم ، وإذن لا سبيل إلى استقرار أو قيام حياة برلمانية سليمة طالما
بقي الاستعمار جاثماً فوق صدر البلاد .

أخذت الدعوة لتآلف الأحزاب تقوى كلما عظم الضغط واشتد تدخل
القصر ، ونجحت الدعوة واتفقت الأحزاب على مقاطعة الانتخابات التي تزمع
الوزارة إجرائها طبقاً لقانون انتخابها الجديد ، وهنا لم يجد الوزارة بداً من
العودة إلى نظام الانتخاب المباشر .

أجريت الانتخابات في هدوء ، لأن الأحزاب المؤتلفة كانت قد
اتفقت على تقسيم الدوائر ، أما حزب الاتحاد - وليد القصر - فنال خمسة
دوائر من ٣١٤ دائرة ، وهكذا وضع أن الأحزاب التي لا تستند إلى قاعدة
شعبية لا يمكن مطلقاً أن تعيش إلا في جو من الضغط ، وبلاستناد إلى قوة

خالقها . . . ولكن هل تعلمت تلك الأحزاب الدرس ؟

الجواب بالنفي للأسف لأنها لم تكن تعنى إلا بمصالحها الذاتية ولم تكن لها فلسفة شعبية أو ديموقراطية .

وفي ٧ يونيو سنة ١٩٢٦ قدم زيور استقالته بعد أن أدى مهمته التي استفاد منها الاستعمار والملك ، وتألقت وزارة ائتلافية برئاسة عدلى يكن باشا ، وبعد ثلاثة أيام من تكوينها اجتمع البرلمان ، وجاء في خطاب العرش : « اعترفت حكومتى أن تجعل الروح الدستورية قاعدة الحكم وأساس الحريات العامة ، كما اعترفت تقوية نظام الحكم الدستورى وتثبيت أصوله ، وتوطيد تقاليدته » .

أيرما المنتصر ؟

لقد اعتبر خروج زيور وهزيمة حزب الاتحاد وقيام الوزارة الائتلافية هزيمة للقصر ونصراً للشعب ، ولكن هذا النصر لم يختلف في جوهره عن الهزيمة .

لقد استغل الإنجليز الانقلاب السابق لتنفيذ أغراضهم في السودان ، فلم تعمل الوزارة الجديدة شيئاً لتصحيح الأوضاع .

ولكن هناك أمراً أعظم خطراً . لقد أوضحت الأحداث أن الدستور به ثغرات تستطيع الرجعية أن تنفذ خلاله للعبث به ، ولهذا كان من الواجب عدم قبول الحكم إلا بعد تعديل الدستور على الصورة التي تكفل تقييد سلطات الملك بصورة واضحة لا لبس لها كأن يحرم من حق إقالة الوزارات مثلاً وإن

ينص على أن تعيين رجال القصر من اختصاص الوزارة . ولو تم ذلك وألغيت
أيضا التشريعات غير الديمقراطية التي أصدرتها وزارة يحيى إبراهيم من قبل
والوزارات الرجعية التي تلتها ، لكان في الإمكان تجنب البلاد الكثير من
الأزمات والنكبات .

غير أن الوزارة ومعها البرلمان لم يفعلوا شيئا وتركوا الأسلحة كما هي
ليستخدمها الإستعمار والرجعية في الوقت المناسب . والمؤلم في الأمر أن
البرلمان لم يتحرك ، وهنا يبدأ نكس مظهر تحول في الطابع الثوري للأحزاب
الشعبية خاصة ، وبدا كأنما فقدت روح الكفاح والمقاومة . وكان ذلك
نذيراً خطيراً .

الفصل السادس

الثورة المضادة تبلغ الذروة

بالغاء الدستور

مات سعد في ٢٣ أغسطس عام ١٩٢٧ وانتخب الوفد بالإجماع مصطفى النحاس رئيساً بجلسته في ٢٢ سبتمبر ، وصاغت الهيئة البرلمانية الوفدية على الإختيار بصورة إجماعية في ٢٦ من الشهر ذاته . ثم دارت المفاوضات بين الحكومتين المصرية والبريطانية ، ولكن مجلس الوزراء رفض مشروع المعاهدة لأنه - كما قال النحاس زعيم الأغلبية - لا ينص على الجلاء التام وهنا هددت إنجلترا بأنها لن تتنازل عن حماية طريق مواصلاتها الحيوى (أى قناة السويس) فرفع عبد الحالى ثروت استقالته يوم ٤ مارس سنة ١٩٢٨ ، وقبلها الملك في السادس عشر وتألقت وزارة جديدة برئاسة مصطفى النحاس في اليوم التالى .

التأمر على وزارة النحاس :

كان واضحاً أن وزارة النحاس لن تتنازل عن الأهداف القومية ولن تفرط في الحقوق الدستورية . ومن هنا كانت نهايتها أقرب مما توقع أشد الناس تشاؤماً . والواقع أن الصراع بين النحاس والإنجليز بدأ منذ اللحظة الأولى .

ففي أواخر عهد ثروت ، حين بان اتجاه مجلس الوزراء نحو رفض المشروع البريطاني تقدمت الحكومة البريطانية بمذكرة عجيبة هذا نصها :

« لا حظت حكومة صاحب الجلالة البريطانية بعين القلق بعض الأعمال التشريعية التي أقرها البرلمان والتي إذا عمل بها أضعفت بصفة جدية سلطة الهيئات الإدارية المسئولة عن حفظ الأمن وحماية الأشخاص والأموال .

وطالما كان هناك محل للأمل في عقد محالفة بين البلدين تحدد مسؤوليات وحقوق كل منهما أمسكت حكومة جلالة الملك عن إبداء أية ملاحظة . أملا منها في أن تعتمد باطمئنان على الحكومة المصرية لاجتناب كل تشريع يحول بين الإدارة المصرية والقيام بنجاح بالمسؤوليات الكبيرة التي يستلزمها النظام الذي توجده المحالفة .

ولكن لما كانت هذه المحادثات مع الحكومة المصرية لم تتجفع في تحقيق غرضها فإن حكومة جلالة الملك البريطانية ليس في وسعها أن تسمح بأن تتعرض مسؤولياتها الناشئة عن تصريح ٢٨ فبراير للخطر سواء بتشريع شبيه بذلك الذي أشرنا إليه أو بأى تصرف إداري . فتحتفظ لنفسها بالحق في اتخاذ أى إجراء ترى في نظرها أن الحالة تقتضيه » .

فلما جاءت وزارة النحاس أنكرت هذا التدخل السافر في مذكرة بتاريخ ٣٠ مارس ، ختمتها بالعبارات الآتية « . . لذلك لا يسع الحكومة المصرية أن تقبل تدخلا لو أنها سلمت بمبدئه لأسلمت نفسها وأنكرت وجودها ؛ بل إنها كحكومة دولة مستقلة ذات سيادة لتدرك حق الإدراك ما عليها من واجبات »

أحفظ الرد الاستعمار . فإذا ما حل يوم ٢٩ أبريل بعث بانذار ذى أجل قصير طالبا سحب مشروع قانون الاجتماعات من البرلمان بحجة أنه يعرض سلامة الأجانب للخطر . فقررت الحكومة تأجيل نظره إلى الدورة البرلمانية التالية ، وهذا تصرف خاطئ إذ كان من الواجب انكار التدخل أيا كانت العواقب إن الثورات الشعبية لا ينبغي أن تستسلم لخصومها .

أخفقت المناورة البريطانية لإسقاط الوزارة ، فلم يكن هناك مفر أمام الاستعمار من الإلتجاء إلى حلفائه الطبيعيين . الإقطاع والقصر ، وتم الاتفاق على تعطيل الدستور ، وبدأت المؤامرة باستقالة « محمد محمود » زعيم حزب الأحرار الدستوريين ومعه « جعفر والى » من الوزارة . وبذلك تحطم الائتلاف أو تمهد الطريق إلى ذلك . ولم يمض قليل حتى هبت على النحاس عاصفة قضية سيف الدين^(١) ؛ وأخيراً أقيمت الوزارة فكان ذلك امتهاًنا لمكرامة الأمة إذ كيف تقال وزارة تتمتع بثقة الأغلبية البرلمانية .

تعطيل الدستور

تألفت الوزارة الجديدة برئاسة محمد محمود ، وتمثل الدستوريين (رمز النظام الإقطاعي) والآنحاديين (رجال القصر ودعاويه) . ومن الأسماء التي

(١) كان الرجل قبل تولية الوزارة قد اتفق على الترافع في قضية خاصة بسيف الدين ولكنه تنازل عن ذلك لما أصبح رئيساً للوزارة ولهذا برأه مجلس تأديب المحامين فيما بعد ولكن المؤامرة لاقصائه كانت قد نجحت .

تذكر هنا على ماهر ، الذي اشترك في الإنقلاب الأول مع أحمد زيور .
ومن الطبيعي أن يغتبط الاستعمار بهذه النتيجة فهو عدو للدستور ، وقيام
هذه الوزارة وهدفها هدم الدستور ، وهو يريد أن يكون بقاءه في البلاد
شرعياً ، وهؤلاء نفر من المعتدلين (في نظر الإنجليز طبعاً) الذين لا يرون
حرجاً في الاتفاق والتحالف . وفعلاً تميز العهد الجديد بتوقيع اتفاقية مياه النيل
في ٧ مايو سنة ١٩٢٩ .

بادرت الحكومة اللاديموقراطية إلى تأجيل البرلمان شهراً ثم أقدمت
على حله ولكن المؤامرة كانت أخطر من هذا ، ذلك أن مرسوم الحل تضمن
وقف تطبيق المواد ٨٩ر١٥٥ر١٥٧ر١٥٨ (الفقرة الأخيرة) من الدستور
ومعنى هذا تعطيله . . . الحق ، ما كان في الاستطاعة أن تصل البلاد إلى تلك
الحالة لو لا أولئك الذين مهدوا له أمثال زيور وصدقى وعلى ماهر . ممن كانوا
لا يؤمنون بحدية مبدأ سيادة الشعب ، أو بحقوقه .

لقد كان محمد محمود معروفاً عند الناس بأنه رجل شديد الحرص على كرامته
ولكن كيف يتفق ذلك مع العدوان على الدستور وكرامة الشعب لحساب
القصر ، ولا نقول الاستعمار وحده ؟ إنه لخير المواطن أن يفقد كرامته
الشخصية لمصلحة كرامة الشعب إن صح الفصل بين الإثنين .

ولجأ محمد محمود إلى ما أطلق عليه التاريخ المعاصر «سياسة اليد الحديدية»
و ضد من ؟ ضد القوة الشعبية . . . ولسنا نعتزم الإسهاب في بيان هذا
الأسلوب من الحكم وإنما نذكر بعض عناصره على سبيل التمثيل :

١ — إعادة قانون المطبوعات القديم الصادر ١٨٨١ بشأن تعطيل الصحف وإلغائها بالطريق الإداري .

٢ — اتهام عدد من النواب ، فسقطت التهمة الا عن واحد فقط أوقفه مجلس تأديب المحامين لعام واحد .

٣ — تعديل المادة ١٤٤ من القانون المالي بقصد حرمان الموظفين من حرية الاعتقاد السياسي .

٤ — إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٢ لعام ١٩٢٨ بشأن حفظ النظام في معاهد التعليم .

٥ — وأشنع من هذا تشريعات حماية ذلك النظام المعادي للشعب ، ففي ٢٠ مارس ١٩٢٩ صدر المرسوم بقانون رقم ٢٩ بفرض عقوبة الحبس والغرامة أو كليهما على كل من حرّض على كراهية نظام الحكم المقرر بالأمر الملكي رقم ٤ لسنة ١٩٢٨ (وقف الدستور) أو على الإزدراء به ، كما صدر مرسوم بقانون في اليوم ذاته بتشديد أحكام قانون الاجتماعات . وهكذا فرض أعاءد الشعب العقاب على الشعب الذين سلبوه حريته إن احتج .

حقاً إن الأنظمة المعادية للشعوب لا تستطيع أن تعيش إلا في ظل الظلام والظلم والحجر على الحريات ، ولكن كلما ازدادت شدة الظلام كان معنى ذلك اقتراب الصبح والنور ، وهذا هو حكم التاريخ أو التطور الإنساني .

وخيل للاستعمار أن الشعب قد ضعفت مقاومته وأصبح أقرب إلى التسليم ،
فسافر محمد محمود لمفاوضة هندرسن ، وأسفر الاتصال عن مشروع جديد
لمعاهدة بين البلدين . وهنا نسأل : لماذا لم يوقعها الطرفان نهائياً ، وفي
استطاعة أنصار التفاهم أن يأتوا برلمان يصدق على عملهم ؟ الجواب أن الاستعمار
يستغل تلك الجماعات والعناصر ولكنه يدرك تماماً مدى بعدها عن الشعب ،
فهو لا يطمئن إلى توقيعها وثيقة تقرر مصير البلاد مادامت هناك عناصر
واعية وقوية . . تلك سياسته ، ولكن العناصر المعادية ، برغم فهمها ذلك ،
تؤيده أملاً في خدمة مصالحها غير الشعبية .

قوبل المشروع بالعداء من جانب الشعب ، وأعلن النحاس أنه لا يمكن
النظر فيه إلا بعد عودة الأوضاع الدستورية . فاستقال محمد محمود في ١٩٢٩
وخلفه عدلى يكن . . .

وهكذا انهار الصرح لأنه لم يستند إلى قاعدة شعبية ، ولكن الدرس
الذى استخلصه الناس أن الاستعمار والحكم المطلق والإقطاع حلفاء ضد
الشعب ، وأن العلاقة بين العناصر الثلاثة متداخلة متشابكة . وأهم من هذا
أن عظم الإدراك بأنه طالما للاستعمار وجود فلا استقرار ولا تقدم ولا دستور . .
إنه العدو الأول الذى يسند ويدفع الأعداء الداخلين .

الأعداء يستجرون

أجريت الانتخابات وفر الدستوريون منها إذا كان من المستحيل عليهم
أن يواجهوا الشعب الذى حاربوه فى أهدافه ودستوره وحرياته وكرامته

وحرمانه . . . وحصل الوفد في مجلس النواب على ٢١٢ معقداً (والمجموع الكلى ٢٣٥) . وفي أول يناير سنة ١٩٣٠ دعى النحاس لتأليف الوزارة التي لم تبق في الحكم سوى نحو من ستة شهور . والواقع أن الوزارة صارت موضع السخط عليها منذ أول الأمر من جانب العناصر المعادية :

أولاً : قلنا إن من أهداف ثورة ١٩١٩ العمل على تنمية الصناعية وهنا جاء البرلمان فأقر قانون التعريفية الجمركية التي بدأ تنفيذها من ١٧ فبراير ١٩٣٠ .

ثانياً : وضعت الحكومة مشروع قانون بإنشاء بنك التسليف الزراعى مما أسخط الدوائر المالية الأجنبية التي ظلت تعيش طويلاً على صغار المزارعين وأوساطهم ، فتأخذ منهم الفوائد الباهظة ثم تنزع ملكياتهم بعد حين .

ثالثاً — أخفقت مفاوضات « النحاس — هندرسن » بسبب تمسك الجانب المصرى بشأن السودان وهكذا أيقن الاستعمار أن الثورة مازالت غير مستعدة للتسليم .

رابعاً — ثم جاء الاحتكاك الأكبر حين أصرت الحكومة على مشروع قانون محاكمة الوزراء ، وكان ذلك فصل الخطاب . . . إن معناه أن الرجعية لن يمكنها في المستقبل أن تلعب دورها ، ومعناه أن القصر لن يتمكن بعد ذلك أن يبسط سلطانه ، وأن الاستعمار سيعجز حتماً عن تدبير المؤمرات لخنق الشعب . . . لقد كان القانون المقترح سيفاً على رقاب الرجعية والاستعمار والحكم المطلق . . .

وهنا يتقدم الأحرار الدستوريون إلى الملك ليتدارك الأمر بحكمته كما فعل مع وزارة النحاس الأولى . . . ولكن الوزارة بادرت برفع استقالتها إذ أيقنت استحالة موافقة القصر على التشريع المقترح ، وقبلت الاستقالة بعد تقديمها بيومين .

لقد أخفقت تجربة زيور ، ولم يجد نفعا تعطيل الدستور على يد محمد محمود ، فلم يبق إذن إلا التجربة الكبرى وهي إلغاء الدستور نفسه ، ووقع الدور على ممثل ثبتت كفايته من قبل ، فأسندت الوزارة في ٢٠ يونيه ١٩٣٠ إلى إسماعيل صدقي .

المرء السافر للشعب

تألفت الوزارة من الاتحاديين وأنصار صدقي وبعض المستقلين . . . أما المستقلون الذين لا تعرفهم الحياة الديموقراطية الصحيحة فأشبهه بالسلع التي تخزن حتى يعرض بشأنها أعلى ثمن . ومرة أخرى نقرأ بين الوزراء اسم على ماهر وهذا عجيب لأنه ما جاء إلى الحكم إطلاقا باختيار الشعب في انتخاب حر ، وإنما تولاه بناء على دعوة القصر وإرادة الحاكم المطلق ، وإذن فلا يلومن إلا نفسه إذا كان الشعب لم يثق به مطلقاً . ونقرأ كذلك اسم حافظ عفيفي وزيراً للخارجية (نم نقل بعد حين وزيراً مفوضاً في لندن) وهكذا بدأ ظهور الرجل على مسرح السياسة المصرية ؛ وكان ظهوره مقترنا بأخطر حادث في تاريخ البلاد وهو إلغاء الدستور ، أي ذروة الثورة المضادة ضد الشعب : وهنا نقساءل ، ولماذا لم يشترك الأحرار الدستوريون ولهم تاريخ في هذه الانقلابات ، بل إنهم هم السبب

المباشر في استقالة وزارة النحاس ؟ الجواب يسير .. لقد كان هدفهم أن ينتقل الحكم إليهم فإذا بصدقى هو الجواد المعقود عليه الآمال ، وإذا أحسوا بوقع الصدمة أبوا الانحياز إليه .. وهم لن ينسوا أنه كان منهم فانقلب عليهم .

وبدأت الوزارة تعمل بسرعة نحو تحقيق الغاية الأساسية من وراء تأليفها فكان عهدا أسوأ فترة مرت بهذه البلاد منذ ثورة ١٩١٩ حتى ذلك الحين . لقد كانت رمزا واضحا لسخط الاستعمار والقصر وجميع خصوم الشعب .. وهذا هو حكم التاريخ ولو نسيت الشعوب مؤقتا واصطنعت فضيلة العفو عند المقدرة والإحسان إلى من بأساء إليها .. قد يذكرنا البعض بالحديث الشريف « اذكروا محاسن موتاكم » وهذا حق ولكننا نرى لزاما علينا - عند التاريخ وتسجيل الأحداث - أن نذكر أيضا مساوئهم ... والموتى في نظرنا ليسوا فقط الذين فقدوا عناصر البقاء المادى ، ولكنهم أيضا الأحياء بأجسامهم ولكنهم موتى من ناحية الكفاح القومى والشعبى والمثل الديموقراطية ... إن كل من حارب الشعب ميت فعلا في نظر الحرية ولو عاش القرون .

عمدت الوزارة إلى الإجراءات المألوفة في الانقلابات . فبدأت بتأجيل البرلمان . وعقبت باتباع سياسة الحديد والنار ، وفي ١٢ يولييه فضت الدورة البرلمانية . وفي ٢٢ أكتوبر ألغى الدستور وأعلن دستور جديد ، وبذلك بلغت الثورة المضادة الذروة . كما ألغى نظام الانتخابات المباشر وحل محله النظام غير المباشر والذي اشترط نصابا ماليا معيناً في المندوبين الذين عليهم انتخاب أعضاء البرلمان . وفي أواخر أكتوبر من العام نفسه صدر مرسوم بحل مجالس المديريات في كافة أنحاء القطر . وأعلن الوفد ، ومعه الأحرار الدستوريون ، المقاطعة للانتخابات ، وأقدم عدد من العمدة والمشايخ على

الاستقالة فأبىت الوزارة قبولها وأحالهم إلى لجان الشياخات ، على سبيل
التأديب ، فأصدرت ضدهم أحكاما بغرامات فادحة .

أجريت الانتخابات بالرغم من هذا كله وفي وسط أشد مظاهر السخط
الشعبى ، وتميزت بحوادث دامية لم يسبق لها مثيل في تاريخ مصر منذ صدور
الدستور حتى ذلك الحين ، وبلغ عدد الضحايا ١٠٠ من القتلى ، ١٥٥ من الجرحى .
وأخيراً اجتمع البرلمان فى ٢٠ يونيه من عام ١٩٣١ ؛ وكان صدق قد أعاد
تجربة حسن نشأت السابقة فألف حزباً جديداً شاءت سخرية الأقدار أن
يطلق عليه اسم « حزب الشعب » ، ويخيل إلينا أنه كان يقصد شعباً آخر
غير أهل مصر . وهذا هو الحزب الذى دخل معركة الانتخابات وفاز فيها
على غير منافس !!

ثم حدثت الأزمة الاقتصادية الكبرى فكانت نكبة على البلاد وزادت
من النقمة على النظام الإرهابى القائم ، وكذلك لم تسفر محادثات « سيمون -
صدقى » (سبتمبر ١٩٣٢) عن أية نتيجة إيجابية . وهنا تعمد دار المندوب
السامى إلى إشاعة فكرة تنحصر فى تأليف وزارة ائتلافية تضم الوفد والأحرار
الدستوريين وكانت الدار تسترشد فى هذه الدعاية باعتبار ذات صلة بمصلحتها :

أولاً — لقد رأت التحالف بين خصوم العهد القائم فأرادت إحداث
ثغرة فى صفوفهم ، ونجحت المناورة إلى حد أن عشرة من
الوفديين انشقوا على حزبهم .

ثانياً — أدركت فشل النظام وخشيت أن يؤدى استمراره إلى حدة
السخط على بريطانيا ذاتها ، فرأت من المصلحة القضاء على الوزارة .

وحدث بعد ذلك أن قدم على ماهر وعبد الفتاح يحي استقالتهما من الوزارة في يناير من سنة ١٩٣٣ احتجاجاً على حوادث البدارى الدامية . ولكن رأى العام الواعى تساءل دون ريب . لماذا لم تحدث الاستقالة من قبل والإرهاب الدامى كان الطابع البارز الذى لازم الوزارة منذ تأليفها ؟ لماذا لم يقدم هذان استقالتهما فى الوقت الذى قتل فيه ١٠٠ وجرح ١٥٥ من المصريين الأبرياء ؟ لقد تساءل الناس ، ولكن لم يطل بهم الانتظار حتى جاء الرد القاطع . ومهما يكن من أمر فإن صدق ، وقد أخفق فى المعركة برغم عنف الأساليب التى استخدمها ، قدم استقالته فى ٢١ سبتمبر ، وتخلّى عنه الاستعمار والقصر .

وبعد ستة أيام تألفت وزارة جديدة برئاسة عبد الفتاح يحي (أما على ماهر فاستطاع بعدئذ الوصول إلى منصب رئيس الديوان الملكى) ؛ وهكذا كان جزاء الوزيرين اللذين كانا أول من استقالا من الوزارة . بل ولم يخرج منها غيرهما . وهذا ما حمل على الاعتقاد أن الاستقالة كانت مدبرة مع القصر .

واستنتت الوزارة الجديدة بدعة عجيبة هى أن يحلف الوزراء عین الولاء للملك والوطن قبل أن يؤدوا أعمالهم . أما الولاء للدستور والشعب ، فهذا أمر لم تكن له قيمة فى نظرها . غير أن الوزارة استقالت فى نوفمبر من السنة التالية لتخلفها أخرى برئاسة محمد توفيق نسيم . وبدأ أن الحياة الدستورية قد دنا موعد قيامها ، فألقى دستور صدق وحل البرلمان بمجلسيه ، وأعيد دستور ١٩٢٣ ، وعهد إلى على ماهر بتأليف وزارة لإجراء الانتخابات ، وذلك فى أول يناير ١٩٣٦ . وفى ٢٨ أبريل مات الملك فؤاد ، وهنا ننقل رأى فيه عن المؤرخ المصرى الكبير عبد الرحمن الرافعى (فى أعقاب الثورة المصرية ، الجزء الثانى) .

القد سار سياسة الاحتلال والحماية في طريقها ولم يبد منه اعتراض
ولا تامل من هذا النظام (ص ٢٢٨) . . إن الجانب السياسى من حياة
الملك فؤاد لم يكن صفحة لامعة في تاريخه ، فقد كان متخاذلا أمام الاحتلال .
متحيفا حقوق الشعب » (٢٤٢) .

ولماذا ؟ لأن فؤاد كأسلافه ومثله ابنه فيما بعد . كان يعلم أن السند الحقيقى
لعرشه هو الإستعمار البريطانى ، وكان الأخير يتخذ منه الأداة الطيبة ليضرب
الشعب وليحطم كفاحه وقوته المعنوية .

الفصل السابع

تصفية الثورة

بمعاهدة ١٩٣٦

تألفت جبهة وطنية من ممثلى الأحزاب وبعض المستقلين ، ودارت المفاوضات مع الجانب البريطانى فأسفرت أخيراً عن عقد معاهدة فى ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ قال عنها زعيم الوفد — وسط دهشة الناس — إنها « وثيقة الشرف والاستقلال » ، وفى العام التالى (١٩٣٧) تقرر فى اتفاق مونتريه إلغاء الإمتيازات الأجنبية ، وبذلك انتهى الصراع الذى بدأ عنيفاً فى ختام الحرب العالمية الأولى — على الأقل مؤقتاً ومن جهة النظر الرسمية . . .

وهنا يتبادر إلى الذهن السؤال الآتى نظراً لما ينطوى إليه من أهمية بالنسبة إلى الكفاح الشعبى من أجل التحرر : هل كانت تلك المعاهدة محققة للأهداف القومية الصادقة كما أعلنتها ثورة ١٩١٩ ! لقد كانت تلك الأهداف تنحصر فى « الاستقلال التام والتحرر الكامل لمصر والسودان » ؛ بل لقد كان الناس يهتفون فى إبانها بالطرقات « الاستقلال التام أو الموت الزؤام ؟ » فماذا كان المصير الذى انتهت إليه الحال فى عام ١٩٣٦ ؟ إن المعاهدة المشار إليها :

أولاً : اعترفت ببقاء قوات بريطانية فى منطقة من الأرض المصرية ،

وإن قيل في الوثيقة إن هذه الإقامة لا تحمل صفة الاحتلال ، وهو تناقض يصعب فهمه لا تبرره .

ثانيا : ربطت سياسة مصر الخارجية إلى السياسة البريطانية التي هي بطبيعتها معادية للأهداف القومية للشعب المصري .

ثالثا : أوجدت نوعاً من المحالفة الدائمة والدفاع المشترك .

رابعا : أبقّت على الوضع الشاذ الذي خلقته اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ بالنسبة إلى السودان ، فضلا عن التصرفات التالية لذلك التاريخ والتي مكنت لبريطانيا هناك .

وهكذا كانت وثيقة الشرف والاستقلال مخالفة ، في روحها ونصوصها ، للثورة القومية . ولنا إذن أن نتساءل كيف اتخذت الأخيرة ، ورضيت بالتنازل عن جوهر مطالبها الأولى ،

لذلك نظرة على أعضاء الجبهة ، أي الوفد الرسمي الذي اضطلع بالمفاوضات وهم :

مصطفى النحاس — محمد محمود — اسماعيل صدقي — عبد الفتاح

يحيى — هلمي عيسى — حافظ عفيفي — واصف بطرس غالى —

أحمد ماهر — على الشومى — عثمان محرم — مكرم عبيد — محمود

فهمى النقراشى — أحمد محمد سيف النصر

وهذه الجبهة تضم :

١ — سبعة من الوفديين ، أصحاب الأغلبية البرلمانية ، وعلى رأسهم زعيم الوفد مصطفى النحاس

٢ — زعماء أحزاب الأحرار الدستوريين والاتحاد والشعب .

٣ — ثلاثة من المستقلين .

ولنتقل الآن إلى تحليل فلسفة أو نظرية كل من هذه الفئات الثلاث .
أما المستقلون فهم عبد الفتاح يحيى الذى اشترك فى انقلاب صدقي ثم خرج عليه وألف وزارة بعده ، وحافظ عفيفى الذى كان عضواً فى الوزارة الصديقة ثم عين وزيراً مفوضاً فى لندن ، وعلى الشمسى وكان وفدياً ثم انفصل عن حزبه .

فهؤلاء جميعاً ، أو على الأقل الأولان منهما وقفوا موقفاً معادياً من الشعب والدستور واشتركا فى انقلاب دبره الإنجليز ونفذه القصر ، فهما إذن ممن لم يعرف عنهم العداء الصريح الجدى للاستعمار أو الحكم المطلق ، بل يمكن القول إنهما عاوناهما الحكم المطلق وهادنا الإنجليز وآمنا بضرورة الاتفاق معهم على حل وسط يوفق بين الاتجاهين ، وإن كنا لانستطيع أن نتصور إمكانية التقابل أو الإمتزاج بين الحرية والاستعمار . وينطبق هذا الحكم كذلك على أحزاب الأقلية الثلاث ، فحزبا الاتحاد والشعب خلقهما القصر لإحداث انقلاب دبره وسعى إليه الإنجليز ؛ أما الأحرار الدستوريين فقد كانوا قاسماً مشتركاً فى الحرب على الشعب والدستور وفى تنفيذ سياسة القصر الوثيقة الصلة بالاستعمار

(مع استثناء ظاهرة عدم اشتراكهم في وزارة صدقي لأسباب سبق أن أوضحناها) .

وإذن ليس في موقف هاتين الفئتين ، وهم المستقلون وأحزاب القلة أو القصر ما يدعو الى الدهشة .

يبقى إذن الوفد الذي نشأ لتمثيل الطبقة الوسطى ، والذي ظل يحارب من أجل الدستور ، والتزم موقف الكفاح والمعارضة ضد الاستعمار . لماذا قبلت هذه الهيئة أن توقع على وثيقة هي اعتراف بالاحتلال البريطاني لمصر والسودان ؟ وللإجابة عن السؤال يحسن أن نرجع إلى دراسة موقف الطبقة الوسطى القديمة التي لعبت دوراً هاماً في تدبير ثورة ١٩١٩ .

لقد كان من أهداف هذه الطبقة الدستور فصدر وأفسح لها مجال النمو برغم ما اشتمل عليه من عيوب وثغرات . وأتيح لها أن تحكم وأن تنفذ بعض أهدافها الاقتصادية مما سبق لنا الإشارة إليه . ولكنها في الوقت ذاته تعرضت لانقلابات أوقف بعضها الدستور وألغاه البعض الآخر . بفضل تآزر الاستعمار والإقطاع والقصر ، وهكذا تكاثرت عليها المحن لتبعدها عن الحكم والسلطان ، ففت في عضدها وأخذت روحها الكفاحية تضعف بالتدريج ، نخشيت — وبخاصة بعد تجربة صدقي — أن يؤدي التزامها موقف المقاومة والعداء إلى أن يعصف بالكسب الذي يؤهلها للحكم والسيطرة وتحقيق مطالبها المادية .

وكانت تلك الطبقة على قدر وافر من الذكاء وحسن الإدراك . فعرفت أن القوة المحركة التي تعمل ضدها هي بريطانيا ، ومن ثم رأت أن مصلحتها

الذاتية تتطلب التساهل في الأهداف القومية لكي تظل حائزة للكسب في الميدان الداخلي ، ومن هنا استطاعت أن تتقابل مع الاستعمار في منتصف الطريق ، ومن هنا أيضا قنعت بمعاهدة ١٩٣٦ . وهكذا انعزلت الطبقة التي دبرت ثورة ١٩١٩ واستفادت منها ، عن جموع الشعب الحقيقية أي الجماهير ، بالرغم من إصرارها على الإدعاء بأن القيادة الشعبية مازالت في يدها .

رأينا في فصل سابق التحول المادي والاقتصادي الذي طرأ على تلك الطبقة بسبب الأرباح الذي حققتها ، فأقامت الصناعة وتجمعت الأموال لديها فصارت رأسمالية احتكارية لها أهدافها الذاتية ومصالحها الخاصة ، ثم تلفتت حولها فإذا بعناصر جديدة تدخل الميدان وهي مقدمة طبقة وسطى جديدة ليس لها من الحكم الحقيقي أو الجزاء المادي الكافي إلا المظهر أو القليل ، وبهذا شعرت المصالح الكبيرة أنها معرضة لخطر أخذ في النمو المطرد واستحال عليها أن تقسم جهودها بين مكافحة العدو الخارجي وبين الاحتفاظ بمركزها الجديد ومصالحها الحديثة ، فدفعها الحرص المادي إلى مهادنة الاستعمار . بل لعلها أيقنت أن بقاء الاحتلال — ولو في منطقة معينة — كفيل بالإبقاء على مركزها ومصالحها .

وعلاوة على ذلك قامت صلات وثيقة بين هذه الطبقة من جهة والمصالح الأجنبية من جهة أخرى على ما أوضحنا في أكثر من ناحية . ولذلك لم يعد الإستعمار خطراً فعلاً عليها . بل لعل مصلحة متبادلة نشأت بين الطرفين . غير أن هذه الفئة كانت تعاني مركب النقص بسبب ما للأجانب من مركز ممتاز . فلما وعدوا الإستعمار بتأييد مسعاها لإلغاء الامتيازات مقابل قبول التحالف معه والرضاء باحتلال منطقة محدودة من البلاد ، سارعت إلى القبول

إذ رأت العرض البريطاني كفيلاً بإزالة ذلك الشعور المتعمكن من نفسها من جهة . فضلاً عن أنه من جهة أخرى يزيد من إمكانيات التوسع والإنتشار أمامها .

فاذا صح التعليل أو التحليل المتعدد الجوانب أمكن أن نفهم موقف هذه الطبقة المتخاذل وخروجها على الأهداف القومية . لقد فضلت المكاسب العاجلة على الأرباح الآجلة وإن كانت أكبر . لأن الأخيرة تتطلب مواصلة الكفاح وهي قد ضعفت مقدرتها على ذلك . وإن كانت هذه الطبقة ممثلة تمثيلاً قوياً في الوفد المصري منذ نشأته ، صار في إمكاننا أن نعرف السبب الحقيقي في ابتهاج الحزب بالمعاهدة وسرعة تصديق البرلمان عليها ، حتى صارت توصف بأنها وثيقة الشرف والاستقلال . إن من الخطأ أن نلوم شخصاً معيناً لعمل معين ، ذلك أن الفرد ما هو إلا نتاج العصر . وما أهدافه وأماله وسياسته إلا مجرد انعكاس للظروف التي تحيط به . والحق إنه منذ ذلك التاريخ أخذت قيادة الوفد تنفصل أو تنعزل تدريجاً عن قاعدتها الشعبية أو الجماهير ، مما يفسر الأخطاء الداخلية المتعددة التي وقع فيها فيما بعد .

ولكن الوفد ، أعنى قيادته ، لم يكن يمثل الطبقة الوسطى التي دبرت ثورة ١٩١٩ فحسب ، وإنما كان يضم لفيماً ممن يمثلون الإقطاع أى المصالح الزراعية الكبيرة ، وهذا العنصر الأخير بطبيعة نشأته وتطوره وبحكم مصالحه كان أقرب إلى قبول فكرة التهادن مع الاستعمار والحكم المطلق .

وهنا قد يتبادر إلى الذهن السؤال التالي : وكيف قبل الشعب ممثلاً في برلمانه هذه النهاية ؟ والجواب ليس من العسير . فالوعى القومي الجديد لم يكن قوياً إلى الحد الذي يحمل على احترامه والنزول على إرادته ، لأن ثمار التقدم

الاقتصادى والاجتماعى والثقافى لم تكن قد نضجت بعد ؛ ومن هنا كان الوفد محتفظاً بسلطانه القديم على رأى العام .

وعلاوة على ذلك فالضغط الذى تعرضت له الجماهير وبخاصة فى عهد انقلاب صدقى جعلها أكثر استجابة لخصوم ذلك العهد وأعظم استعداداً لتلقى آرائهم . وربما رأى الشعب فى المعاهدة خطوة فاستكان إلى ذلك مؤقتاً حتى يستجمع قواه من جديد . وأكثر من هذا فإن سيادة الإقطاع جعلته صاحب الكلمة العليا فى الريف ، يتحكم فى أصوات أهله الانتخابية ويوجهها إلى حيث يشاء . هذا كله يفسر لنا الظروف التى فى ظلها عقدت معاهدة ١٩٣٦ . ومنها نخلص إلى النتائج الآتية :

أولاً — خرجت الثورة على أهدافها الحقيقية وقنعت بالمزايا الصورية التى تنازل عنها الإستعمار فتناكرت لمبادئها ، وإذنت نستطيع القول إن معاهدة سنة ١٩٣٦ كان معناها تصفية الثورة .

ثانياً — بدأ انفصال القيادات القديمة وبخاصة الوفد (الذى كان يمثل القيادة الشعبية) عن الجماهير .

ثالثاً — بدأ نوع من التقارب ، أساسه تبادل المصلحة ، بين الطبقة الوسطى والإقطاع والقصر والاستعمار .

لقد انتهت ثورة ١٩١٩ بهزيمة من ناحية الأهداف القومية ، كما أنها لم تفعل شيئاً يستحق الذكر للجماهير صغار الفلاحين والعمال ... وإن صار من

المتعين أن تستأنف هذه الجماهير ومن في حكمها الصراع من جديد في الداخل والخارج ضد تلك العناصر الأربعة سالفة الذكر ، ومعنى هذا أن صار لزاماً على مصر أن تستعد لثورة جديدة . ظلت تتراكم عواملها ومقوماتها حتى حدث الانفجار في يولييه من عام ١٩٥٢ ، وهو الانفجار الذي نادى بضرورة تصفية الاقطاع وتنقية الحياة السياسية وتغيير قيادات الأحزاب القديمة وبرامجها والعمل على تحسين أحوال الطبقات الفقيرة والوسطى :

كلمة لا بد منها

لقد تحدثنا عن موقف الوفد أعنى قيادته ، ولكننا سنرى فيما بعد أن ذلك الحزب استجاب لبعض الاتجاهات الشعبية حين ألغى معاهدة ١٩٣٦ . وتفسير ذلك أن القاعدة أخذت تتسرب اليها العناصر الثورية الجديدة التي تحدثنا عنها ، وسنعرض لأثرها في مواضع قادمة .

الفصل الثاني

ملك جديد

في ٢٩ يوليو من عام ١٩٣٧ تولى « الملك فاروق الأول » سلطته الدستورية ووقف في البرلمان المقروض فيه أن يمثل الشعب مصدر السلطات ، يقول :

« أحنف بالله العظيم أنني ألتزم الدستور وقوانين الأمة المصرية وأحافظ على استقلال الوطن وسلامه وأرضيه »

وفي المكتب الذي بعث به إلى مصطفى النحاس مكلفاه إياه بتأليف الوزارة ، قال :

« وأنا على يقين أنكم بوسع خبرتكم وسمو تدبيركم ستواصلون جهودكم الموفقة بماؤتة من تخارونهم على تحقيق أماني ورغائبي في اسعاد شعبي الذي أشرت به ووقفت مباتي على رقيه ورفاهيته ولا هناة لي إلا بهنائه » .

ومن هذه العبارات نعلم أن الملك الجديد قد تعهد باحترام الدستور والقوانين

والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه . والعمل على إسعاد الشعب .
وبقرأ المؤرخ تلك الأقوال ثم ينظر إلى الحالة عام ١٩٥٢ فإذا بتناقض تام
بين القول والفعل ، ولا يعلق في ذهنه من أثر سوى أن تلك السنوات كانت
أسوأ رمز لنظم الحكم والحياة العامة .

وحاول بعض الكتاب أن يصم الرجل بشذوذ متعدد الجوانب والمظاهر ،
انعكس على أعماله وتصرفاته وأساليه في الحكم ونظرته إلى الشعب . وإذا
جاز لنا أن نتخذ هذه الصفة النفسية أو العقلية مقياساً للحكم على نواحي الحياة
الخاصة ، فإن للحياة العامة معاييرها وقيمها وتقاليدها . . هناك رواية تقول
إن أحد الطغاة من ملوك مصر في العصور القديمة سئل يوماً « كيف حدث
أن أصبحت فرعوناً (أى طاغية) ؟ » فأجاب « لم أجد من يصدني » ؛ أى
أنه لم يلق من يردعه عن سلوك سبيل الطغيان والاستبداد . ولعل هذه الرواية
تصدق على مصر خلال عصر فاروق . يقولون « الناس على دين ملوكهم » .
وأنا أقول « الملوك نتاج عصرهم » ، فالحاكم يصبح فاسداً وطاغية إذا كانت
ظروف عصره تتمثل فيها هذه المعاني أو على الأقل تساعد .

لسنا نشكر أهمية الدور الذي يلعبه الفرد في حياة الجماعة ، مهما كان طابع
هذا الدور أو صفته ، ولكن هناك حقيقة اجتماعية أهم من هذا ، وهى أن
الفرد إنما هو وليد البيئة التى ينشأ وينمو فيها ، والأحوال والظروف المتنوعة ،
من اقتصادية واجتماعية وسياسية ، التى تحيط به . يرى الكثيرون (عن حسن
نية وليس عن سليم أدراك) أن من أولى مقومات بناء الجماعة أن نوجد
المواطن الصالح . ولكننا نؤمن أنه لا بد أولاً من خلق البيئة الصالحة التى
ينمو فيها هذا المواطن ، كما يرى روبرت أون . Robert Owen . إن نظرة

هؤلاء تقوم على تمجيد الفرد أو على مبدأ « عبادة الأبطال » مع إغفال شأن الجماعة . أما نحن فنجعل الأولوية والأهمية للجماعة ، ولذلك لا نقيم مثلاً كبير وزن لتلك الخرافة التي يرددونها البعض عن « المستبد العادل » ، لأن مثل هذا الفرد لا وجود له على الإطلاق ومرة أخرى نؤكد أن الفرد لا يصنع التاريخ . ولكن الظروف هي التي تصنع الفرد . وهنا يسأل البعض : وما الحكم إذن على العبقرى ؟ والجواب يسير ، فالعبقرى هو ذلك الذى يدرك أكثر من سواه وجود نواة أو بذور جديدة لعهد جديد فيعبر عنها إذ يتأثر بها .

وعلى ضوء هذا الذى عرضناه . نحاول أن نتعرف طبيعة البيئة التي عاش فيها فاروق والظروف التي أحاطت به . وبخاصة عند وليته العرش أى في السنوات الأولى من عهده فماذا وجد ذلك الشاب أمامه ؟ الحق ، لقد وجد الكثير من عوامل الإفساد .

التعليم

لم يلتحق فاروق في سنيه الأولى بأية مدرسة يتعلم فيها النظام ويختلط عن طريقها بأبناء الشعب ، بل عاش وسط رجال الحاشية والخدم وأشباههم ممن مجدوه . بل وقدسوه ، فعاش تلك الفترة التي يكون الفرد خلالها قابلاً للتأثر . وبعيداً عن الحياة المصرية الصحيحة . كأنه لا يمت إلى هذا الشعب بصلة وتشبع بنظرة غربية على روح العصر وهي أنه السيد المطاع . . لا في بيئته فحسب ، بل وفي بلاده أيضاً . ولا ريب أن المحيطين به ورجال الأسرة كانوا قدوة غير طيبة ، وبخاصة الآخرين من الأمراء والنبلاء ، ذكوراً

وإنائاً ، ممن يعدون المصريين « فلاحين » ، ومن لا يتكلمون العربية كما ينطقها أبناؤها .

وسافر فاروق إلى إنجلترا ليدرس في أحد معاهدها ، فإذا به « بسبب وفاة أبيه » يدعى إلى اعتلاء العرش واحتمال المسئوليات ، ولما يبلغ الثامنة عشرة من عمره ، بالتقويم الميلادى . وهكذا لم تتح له فرصة كافية لاستكمال دراسته

لقد كان لزاماً أن يبقى في دور العلم حتى الخامسة والعشرين ، حتى يكتمل نوعاً من الناحيتين الثقافية والفكرية . ولكن ساسة هذا البلد أصروا على استدعائه في تلك السن المبكرة ، آمليين أن يكون أداة طيعة ينفذون عن طريقها أغراضهم وأطماعهم ، ونحب أن نسأل : لو أن مصر كانت جمهورية ، هل كان الشعب ينتخب شاباً لم يصل بعد إلى الثامنة عشرة من عمره ؟ الجواب بالنفي طبعاً ؟ ولا عبرة بأن نضرب الأمثلة بملاد مثل إنجلترا وهولندا والسويد ، فرئيس الدولة فيها مجرد رمز وليس له سلطان فعلى ، أما في مصر فالحال مختلف ، ذلك أن الدستور يتيح له سلطات وامتيازات ، قد تبدو مقيدة ، ولكن النصوص الخاصة بها مليئة بالشغرات بحيث تجعلها مطلقة إن صح التعبير .

الرفاق الروائل :

إن من أولى المبادئ المقررة في علم التربية ضرورة إبعاد الطفل عن كافة المؤثرات البشرية والمادية وغيرها مما قد تنحرف به إلى الانحسار الخاطيء ، ولكن هذا المبدأ لم يراع في مصر .

في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ تولى فاروق سلطته الدستورية ، وفي ١٢٠ أكتوبر من العام نفسه عين على ماهر رئيساً للديوان الملكي ، وكان ذلك عملاً جانباً التوفيق إلى أبعد حد . كان المطلوب حينذاك أن يلزم الملك في بداية عهده رجل قد تشبعت نفسه وأفكاره بالمثل الديموقراطية والإيمان بسيادة الشعب وحقوقه . فهل كان على ماهر ذلك الرجل الصالح في تلك الآونة الحرجة والحاسمة من حياة البلاد ؟ الجواب بالنفي على وجه التأكيد ، ومع الأسف البالغ .

على ماهر :

انضم على ماهر إلى الوفد المصري بعد أن تم الإفراج عن سعد زغلول ورفاقه المعتقلين في جزيرة مالطة ، واستطاع أن يحظى بثقة الزعيم الكبير . ولما حدث الخلاف بين سعد وعدلى يكن حين دعا اللورد كيرزون وفداً إلى لندن للمفاوضة ، ألزم على ماهر موقفاً غير واضح في أول الأمر مما ألقى عليه ظلالاً من الشك ، ذلك أنه أعلن أنه مريض ولزم داره . وهنا توجه لزيارته مصطفى النحاس ، وبينهما صداقة قوية ، وجرى حديث أعرب فيه النحاس عن أسفه إذ يفكر أن على ماهر يفارقهم ويعتزل السياسة ، ولكن الأخير أصر على الابتعاد عن الميدان إذ أن صحته لا تساعد على اجهال الأعباء ، وما لبث أن قدم استقالته من الوفد ، أي من الهيئة التي كانت تمثل البلاد .

حدث ذلك في عام ١٩٢١ ، وفي العام التالي عين ناظراً لمدرسة الحقوق وجاملته الحكومة القائمة بالأمر فاحتسبت له في معاشه العامين اللذين كان خلالها بعيداً عن خدمة الحكومة . وبعد ذلك أصبح وكيلاً لوزارة

المعارف العمومية على عهد زيور في ديسمبر من عام ١٩٢٤ ، ولما حل مارس من السنة التالية اختاره زيور ليعمل إلى جانبه كوزير للمعارف العمومية .

ولقد كان على ماهر أحد أعضاء اللجنة التي وضعت دستور عام ١٩٢٣ والذي يراجع محاضر جلساتها يرى له مواقف في الدعوة إلى تقييد سلطات الملك ، ذلك أن الديمقراطية الحقبة تقوم على مبدأ سيادة الأمة .

ولكن حدثت في السنوات التالية المفاجأة الكبرى ، فوجدنا الرجل في وزارات زيور ومحمد محمود وإسماعيل صدقي ، أي أنه اشترك في الوزارات الانتقالية التي أهدرت سلطة الأمة ، واعتدت على الدستور وعطلته ثم ألغته والتي كانت حرباً على الحريات والحرمات والكرامات ، كما كانت وسيلة لدعم سلطان الملك ونظريته القائمة على أنه يملك ويحكم .

ولا ريب أن اشتراك على ماهر في هذه الانقلابات ومسايرة سياستها ، معناه أن تحولاً خطيراً قد طرأ على فلسفة الرجل السياسية فصارت أقرب إلى القصر منها إلى الشعب .

كنا نتحدث إلى أحد الذين اشتغلوا بالسياسة منذ سنوات طوال ، ومن يمتازون بوعى صادق ، وتطرق الحديث إلى على ماهر ، وهنا قال أحد الحاضرين إن الرجل يتحدث دائماً عن الديمقراطية والدستور ، ولكن مساهمته في الوزارات غير الشعبية أمر ينطوي عنى التناقض . وهنا قال محدثنا: عليك أولاً أن تتعرف معنى فهمه للديموقراطية . فهو مثلاً يفضل أن يرى البرلمان ممثلاً للهيئات والنقابات وما في حكمها corporations لأنه يراه في هذه الحالة أقدر على تمثيل المصالح المختلفة ، وفقر السائل أو المعارض فاه .

لأن هذا هو النظام الفاشي الذي آمن به موسوليني ولم تكن للشعب الإيطالي فيه إرادة ، وكانت النتيجة ما أصاب ذلك الشعب في النهاية .

ونعود إلى الموضوع فنقول إن الكثيرين من الساسة الذين عاونوا القصر بمن زخر بهم تاريخ هذا البلد كانوا يرون تصرفهم على أساس أن حوب الأغلبية مثلاً يتحكم في الرأي العام ، وأن الشعب مخدوع مضلل وعاجز عن الحكم الصحيح . ولعلنا نذكر عبارة عن عبد العزيز فهمي من أن الدستور ثوب قضاض أى أنه منح الشعب أكثر مما يستأهل بحكم درجة تطوره . غير أن هؤلاء جميعاً نسوا أن الشعب له حاسة قوية في إدراك الناحية التي ينبغي أن يتجه إليها لأنها تحقق مصالحه . وأوضح مثل على ذلك ثورات الشعوب من أجل الحرية في الداخل والخارج ، بالرغم من تأخرها .

وبعض النظر عن هذا الأمر الأخير ، لنفرض أن الشعب كان مضللاً ، فالذي نراه أن الواجب كان يقضى على أولئك الساسة بأن يتولوا تويره وهدايته وأن ينزلوا إلى مستواه ، لا أن يعمدوا إلى الانتقاص من سلطانه لحساب الحكم المطلق .

ألم يدرك هؤلاء جميعاً أن نكبات مصر من منع امتياز قناة السويس وإسراف إسماعيل وديونه والاحتلال البريطاني واتفاقية السودان ، كل ذلك تم حين كان الحديو هو صاحب الكلمة العليا والمتصرف في شئون البلاد . ولم يكن للشعب صوت أو رأى ؟

أوضحنا أن فلسفة على ماهر لم تكن شعبية في اتجاهاتها ، وكأنما أراد

تلقينها عملياً لمولاه الشاب ؛ فقبل أولاً أن يعين رئيساً للديوان الملكي على غير رغبة الوزارة القائمة بالأمر في ذلك الحين ، ليعرف الملك « عديم الخبرة والتجارب » أن هذا العمل من حقوقه وامتيازاته . ولو أنصف الرجل لرفض المنصب ولأرشد سيده إلى فتوى فان دن يوش من قبل .

وفي عهد اضطلاله بذلك المنصب أقيمت الوزارة النحاسية لأول مرة في عهد الملك الجديد . وكان في استطاعة رئيس الديوان أن ينبه إلى ما في هذا العمل من مجافاة لروح الدستور ، بل ونصوصه ، ومن عدوان على سيادة الأمة وكرامتها .

ثم وافق مولاه على تأليف وزارة محمد محمود الثانية وعلى أسلوبها في الحكم بعد تزيف الانتخابات ، كما شهد بعد ذلك مصرع الوزارة لأن القصر أراد ذلك . ولم تختلج في نفس على ماهر خلجة واحدة من خلجات الإيمان بالديموقراطية ، ولو أنه أحس بهذا الشعور لما تردد في رفع استقالته فوراً .

وأخيراً - وليس آخراً - قبل أن يكون رئيساً للوزارة التي يعلم أنهم لا تمثل الأمة بأي حال من الأحوال ، والتي خلقها القصر كي تحقق أغراضه . . .

تلك كانت فلسفة على ماهر السياسية ، والوسائل التي طبقها في عهد فؤاد الأول وأوائل عصر فاروق الأول ، والحق . لقد أساءت تلك الفلسفة لا إلى الأمة فحسب ، بل وإلى الملك الأخير نفسه ، وكانت البداية التي أودت بفاروق إلى تلك النهاية . لقد لعب الرجل أدواراً عدة في حياة مصر . ومن سوء

الحظر أنها الأدوار التي امتنكرها الشعب لأنها كانت لمصلحة القصر ،
وحلفاء القصر .

هذا ما يتعلق بفلسفة على ماهر في الحكم ، ولكنه من جهة أخرى
يمثل اتجاهها معيناً في السياسة الخارجية ، ونقصد به أنه من دعاة الدفاع
الإقليمي . ولقد سبق له منذ نحو خمس أو ست سنوات أن نشر رأيه داعياً
إلى هذه الفكرة بحيث تتحقق بين الدول العربية (بعد إنشاء الجامعة) على
أن يكون من حق أو اختصاص هذه الدول أن تفسح المجال للانضمام إلى نطاق
تنظيمها الإقليمي أمام كل من يعنيه الأمر ، ومعنى هذا أنه يجوز لتركيا أو
غيرها الإنحياز إلى مثل هذا التكوين الدفاعي ، وبخيل إلينا أن المسألة
لو تمت على هذا النحو اليوم مثلاً لما اختلفت عن مشروع الدفاع عن الشرق
الأوسط الذي قدمته الدول الغربية الأربع في أكتوبر من عام ١٩٥١
ورفضته مصر .

ولما نشر على ماهر رأيه في ذلك الحين ألقى الدكتور « محمود عزمي »
محاضرة في نادي « جبهة مصر » وبدعوة منها ناقش فيها الفكرة واعترض
عليها وأوضح ما تنطوي عليه من أخطار .

هذا عرض موجز لآراء على ماهر في السياستين الداخلية والخارجية . وهو
الرجل الذي تسلم فاروق صبيها على العرش ، أي في السن التي كان يتأثر فيها
بمن يحيطون به ، وبخاصة من رجال القصر وموظفيه ومن دونهم
بلا استثناء .

أحمد حسنين:

ويعد أن شغرت رئاسة الديوان باستقالة علي ماهر ، وظلت علي هذا الوضع حيناً ، ولها أحمد محمد حسنين الذي كان رائداً للشباب فاروق وهو تلميذ في إحدى المدارس الإنجليزية ، وهنا ندع كاتباً آخر يحدثنا فيقول (١) :

■ أما حسنين فلم يعرف عنه أنه رجل سياسي ، بل كان آخر منصب تولاه هو سكرتارية الجنرال ماكسويل قائد القوات البريطانية في الشرق ! ولم يكن له ماض في الحركة الوطنية مثلاً أو في الخدمة العامة ، إنما هو رجل من الحاشية ارتفع إلى رئاسة الديوان بحظوته عند سيده . فكان معنى توليه هذا المنصب أن الحاشية أصبحت تحكم . . .

« في الفترة الأولى لرئاسة حسنين جمع حوله عدداً من الصحفيين وذوى النفوذ بين الرأي العام ، وقاد حملة دعاية مسرحية ليقدم الملك إلى الناس في حالة معينة تبرر تدخله في شئون الحكم ، واستطاع أن يستغل حادث ٤ فبراير وظروف الحرب لإظهار الملك في صورة الوطني الذي يكافح الإنجليز من أجل مصر . . . ! والذي يترافع أمام الوزراء عن مصالح الشعب ! والذي يقبل وزارة النحاس لأنه يريد أن يوفر الغذاء والكساء للناس » .

هكذا أصبحت مصر لترى أن الذي يشغل منصب رئيس ديوان ملكها رجل استهل حياته بخدمة الاستعمار ، ووصل إلى منصبه لأنه من رجال

(١) أحمد بهاء الدين : مصدر سابق ، ص ٢٦ — ٢٧

الحاشية . الواقع ، لقد كان الحادث نذير سوء بالمصير الرهيب الذى ينتظر الشعب ثم الملك ، وإن كان الأخير هو الذى دفع الثمن فعلاً ..

لقد خدع أحمد حسنين الشعب بتقديم صورة مزيفة للملك ، وخدع الملك إذ جعله يتوهم أنه كل شئ فى الدولة ... ولكن شتان بين الأمرين ، فربما آمن فاروق بما لقنوه من دروس ، أما الشعب فكان حذراً ، ثم انقلب الحذر عنده إلى شك وريبة ، وأخيراً إلى سخط عنيف .

ملاحظ :

هذان هما الرجلان اللذان يتحملان أخطر قسط من المسؤولية أمام التاريخ وأمام مصر ، بل وأمام الملك الذى فقد عرشه . لقد أرادا - كأمثالهما - أن يجعلوا من الضفدع ثوراً ، فأشرباه ماء الغرور بالسلطان حتى انفجر ...
حقاً . ما أصدق الرواية عن الدب الذى قتل صاحبه ، مع الفارق الكبير وهو أن الدب لم تكن له أطماع أو مصالح ذاتية .

ولكن ، ضد من أراد أمثال هؤلاء أن يحموا الملك ؟ ضد الشعب ؟ إذن فليرحم الله مصر من بعض أبنائها ، وليغفر لهم إن شاء .. إن العمل الصالح هو الذى ينبعث من الشعب ويعود إليه . وقل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون .

تجارب وسوابق :

تولى فاروق العرش وأمامه سجل يتضمن الكثير من السوابق والتجارب

وكلها يتصل بالعبث بالدستور وامتهان كرامته ، والعدوان على الحريات
والحرمان ، فهناك الانقلاب الأول الذى قام بالدور الأول فيه أحمد زيور ..
وأعقب ذلك تعطيل البرلمان على يد محمد محمود . وأخيراً جاء إسماعيل صدق
ليُلغى الدستور ، وكفى الله الاستعمار والحكم المطلق شر الشعب . . . حدث
كل ذلك فى عهد فؤاد ، وهذا ما قرأه ابنه يامعان ، أو قرأه له الآخرون ،
ووجد فيه أكبر مشجع له فى المستقبل ، ليكتب فصلاً آخر ، مشابهاً وإن
بدا أكثر سواداً .

وقلب فاروق كتاب التاريخ فقرأ أسماء زيور وصدقى وعلى ماهر ومحمد
محمود وعبد الفتاح يحيى وحافظ عفيفى وحسين وسرى وغيرهم كثير ، فأيقن
أن فى مصر رجالاً يمكن الاعتماد عليهم إذا أراد انقلاباً دستورياً أو شاء أن
يضرب الشعب ويعبث بالدستور والقوانين ، أو وجد مصلحته فى أن يضرب
هؤلاء الناس بعضهم ببعض .

أدوات الطغيان :

وأعدت الفترة السابقة لاعتلاء فاروق العرش أدوات متنوعة لدعم الطغيان
فى مقدمتها تلك الأحزاب التى خلقها ورعاها الاستعمار والقصر ، والتى بالرغم
من افتقارها التام إلى التأييد الشعبى استطاعت أن تحكم مصر وأن تفرض
نفسها على الشعب معظم الوقت ، بقوة الحديد والنار . وهناك أولئك الذين
سموا أنفسهم « بالمستقلين » ، أى البعيدون عن الأحزاب ، ومع ذلك
ما اشتركوا قط إلا فى الوزارات الانقلاية ، فكان استقلالهم معناه الحقيقى
محاورة الشعب وتأييد القصر وحلفائه . . . إن من الظواهر التى تلفت النظر أن

هؤلاء الساسة المستقلين لا يكثر عددهم بهذه الصورة الواضحة إلا في البلدان المنكوبة بالاستعمار . والأخير مصلحة في هذا « الاستقلال » إذ قد تستدعي الظروف أحياناً ألا يلي الحكم أحزاب الأقليات حين يشتد السخط الشعبي عليها . وهنا يعهد بتمثيل الدور إلى المستقلين أملاً في تهدئة الخواطر وخداع الشعوب ، ولكن إلى حين . لقد أحرقت القاهرة في ٢٦ يناير ١٩٥٢ وأقيلت وزارة النحاس ، فجىء بعلي ماهر مثلاً فهدأت الخواطر نوعاً وأخذت الطمأنينة تعود إلى النفوس تدريجياً . ولم يكد شهر الوزارة الأول يدنو من نهايته حتى سقطت وجاءت وزارة الهلالى المستقل أيضاً . وهكذا ثبت أن المستقلين هم « مخلب القط » .

ووجد فاروق أمامه دستوراً مليئاً بالعيوب والثغرات التي ظنها تسبغ عليه حقوقاً وامتيازات فعرف كيف يستغل ذلك لصالحه . كما فعل أب له من قبل .

وأكثر من هذا فإن الفترة السابقة لاعتلائه العرش أعدت الأسلحة اللازمة لكبت الشعب وقتل الحريات ، ومن ذلك قوانين المطبوعات والأحكام العرفية ، والاجتماعات ، والمظاهرات ، وحفظ النظام في دور العلم . لقد كانت كلها سيفاً مسلطاً على رقاب الأحرار وعلى كل من تسول له نفسه أن يرفع الصوت داعياً إلى الإصلاح ، أو محتجاً على الفساد والطغيان والاستعمار .

منى الوفد ؟

وكان الوفد خلال السنوات التالية لثورة ١٩١٩ يمثل القوة الشعبية التي تناهض الاستعمار والحكم المطلق ، ولكن مقاومته أخذت تفتر بسبب طول

ابتعاده عن الحكم ، ونتيجة التحول التدريجي الذي طرأ على الطبقة الوسطى
وهكذا قبل معاهدة ١٩٣٦ في تساهل في أهداف الثورة القومية ؛ وجاء
إلى الحكم وقد بدا عليه الاستعداد لمهادنة القصر ، إن لم يكن الرضوخ له .
ولعل المثل يقرب الأمر إلى الأذهان ، فقد ثار سعد ضد فؤاد بسبب حسن
نشأت وانتصرت وجهة النظر الدستورية ، وعلمل الوفد حين عين فاروق
على ماهر رئيساً للديوان ولكنه تقبل اللطمة وبقي في الحكم .

لقد بدأت تلك الهيئة (ومرة أخرى نقصد قيادتها) تسير في الطريق
نفسه إلى جانب القوى الرجعية الرئيسية .

وفي وسط هائيك الأحوال ، وتحت تلك المؤثرات ، تولى فاروق العرش
وأخذ يحكم مصر . . . لقد كانت الأدوات معدة إذا ما شاء استبداداً ؛ ولم يكن
هناك من يستطيع أن يقول له . . « قف عند حدودك التي رسمها الدستور »
يقولها بصفة جدية ، خالصة لوجه الوطن وأهدافه . . حقاً ، ما أصدق الرواية
عن فرعون مصر في العهد القديم !

الفصل التاسع

صراع القوى

براية سبئية

قلنا إن الملك الجديد تولى سلطته الدستورية في ٢٩ يولييه سنة ١٩٣٧ ، وفي نهاية ذلك الشهر قدم مصطفى النحاس استقالة وزارته طبقاً للتقاليد الدستورية ، فكلف بتأليفها من جديد وتم ذلك في الثالث من أغسطس . واصطبحت الحادث بمفاجأة أذهلت الرأي العام ، ذلك أن أربعة من الوزراء السابقين قد استبعدوا ومن بينهم محمود فهمى النقراشى ، وقيل تبريراً لذلك إن الغرض كان تحقيق الإنسجام نظراً لما درج عليه النقراشى من المعارضة . ولكن الناس ما لبثوا أن أدركوا أن المعارضة كانت بمنصبه على تصرفات الوزارة لا تتصل كثيراً بالمصلحة العامة . . . وأيقن الواعون أن الوفد بدأ ينزلق إلى المنحدر الخطر الذى يؤدى به إلى الهاوية .

وأُسرع الوفد يضم إلى صفوفه أعضاء جدداً وهم محمد صبرى أبو علم .

عبد الفتاح الطويل . يوسف الجندى . محمد سليمان الوكيل باشا . محمد

المغازى عبد ربه باشا . بشرى حنا باشا . محمد الحفنى الطرزي باشا ، كمال

علما باشا ، أحمد مصطفى عمرو باشا ، فهمى ويصا بك ، سيد بهنس بك .

وهنا أمر يلفت النظر بشكل واضح . . . فنحن إذا استثنينا الثلاثة الأوائل ، وجدنا الباقين من كبار الملاك الزراعيين ، ومعنى هذا أن الإقطاع الرجعي أصبح قوة لها وزنها في قيادة الوفد ، الأمر الذي خيف أن ينتهي بابتعاد أو انفصال تلك القيادة تدريجاً عن القاعدة الشعبية . الحق ، إن ضم هؤلاء وأشباههم فيما بعد ، يتم عن تحول خطير الشأن .

وبعد قليل انضم أعضاء آخرون وهم عثمان محرم باشا وعلى زكي العراقي وعلى حسن باشا وأحمد نجيب الهلالى بك ومحمد محمود خليل بك . . ومعظم هؤلاء لم يكونوا من الوفديين البارزين . ومنهم من كان عدواً للوفد ، بل إن عثمان محرم سبق أن خرج عليه . . . وهذا أيضاً تحول له مغزاه وأخطاره في المستقبل .

وتردت الوزارة في سلسلة من الأخطاء أخذت تباعد بينها وبين الكتلة الشعبية ومن ذلك :

- ١ — إعادة العمل بالمرسوم بقانون الحاص بحفظ النظام في معاهد التعليم ، وهو مرسوم سبق صدوره في غيبة البرلمان واعتراض عليه الوفد حينذاك ، فهو إذن تشريع غير دستوري .
- ٢ — السير في طريق المحسوية والاستثناء للأقارب والأنصار مما أشاع السخط في نفوس الناس ، والموظفين خاصة ، لعدم اتفاق ذلك مع مبادئ المساواة والعدالة .

- ٣ — استخدام العنف مع الخصوم السياسيين ، والإلتجاء إلى مصادرة الصحف واعتقال لفييف من الصحفيين المعارضين . وهكذا

مخرجت الوزارة على مبادئ الدستور التي تنص على حرية الرأي ،
وعمدت إلى الأساليب التي كان الوفد يستنكرها من قبل .
وأكثر من هذا كون الوفد تشكيلات باسم « فرق القمصان
الزرقاء » فصارت مصدر إرهاب للخصوم وجلبت على نفسها
سخط الرأي العام .

وبسبب تلك التصرفات جميعاً سرت موجة من الغضب تجلت بصورة
واضحة في المظاهرات العدائية وبخاصة من جانب طلاب الجامعة والأزهر .
وخلال ذلك كله أخذت العلاقات مع القصر تسوء لأسباب مختلفة ، منها تعيين
على ماهر رئيساً للديوان ، وإصرار الملك على أن تكون له الكلمة الأخيرة
في تعيين كبار الموظفين وإحالتهم إلى المعاش ، وأن يكون له الحق في منحه
الرتب والنياشين وتعيين كبار رجال القصر ، وكذلك طالب بحل فرق
القمصان الزرقاء . وأخيراً تسلم النحاس كتاب إقالته (٢٩ ديسمبر ١٩٣٨)
وهذا نصه :

عزيزي مصطفى النحاس باشا :

« نظراً لما اجتمع لدينا من الأدلة على أن شعبنا لم يعد يؤيد طريقة الوزارة
في الحكم وأنه يأخذ عليها محافاتها لروح الدستور ، وبعدها عن احترام
الحريات العامة وحمايتها ، وتعذر إيجاد سبيل لاصلاح الأمور على يد
الوزارة التي ترأسونها ، لم يكن بد من إقالتها تمهيداً لإقامة حكم صالح يقوم
على تعرف رأي الأمة ، تستقر به السكينة والصفاء في البلاد ويوجه سياستها
خير وجهة في الظروف الدقيقة التي تحتازها وتحقق آمالنا العظيمة في رقيها

وعزتها ، وإني أشكر لمقامكم الرفيع ولحضرات زملائكم ماتم على أيديكم من
الخبر للبلاد وأصدرنا أمرنا هذا لمقامكم الرفيع بذلك .

لسنا ننكر أن الوزارة أساءت طريقة الحكم ولم تحترم الحريات ولكننا
لا نوافق مطلقاً على إقالة وزارة لها الأغلبية في البرلمان — لقد بدأ فاروق ،
في أوائل سني حكمه ، يعبث بالدستور وعلى رأس ديوانه أحد أعضاء لجنة
الدستور . . . على ماهر . . . وتحدث الخطاب عن ضرورة إقامة نظام صالح
وبقي أن تعرف مدى تحقيق هذا الأمل . . .

القصر يحكم بصورة سافرة

في يوم الإقالة بالذات تألفت وزارة برئاسة محمد محمود ، وهنا تبدأ فترة
من الحكم السافر للقصر ، فتقوم الوزارات وتسقط ، لا لأن الشعب أراد
أحد الأمرين ، وإنما لأن تلك إرادة الملك .

وهكذا بدأ فاروق يسير في ذلك الطريق الوعر ، وكلما مرت الأيام زاد
إمعانه ، ولما كانت شاباً تعوزه الخبرة والحكمة ، فإنه أصبح فريسة في
أيدي رجال القصر وأفراد الحاشية ، الذين وجدوا في ذلك وفي نزعة
الفردية وشذوذه ثغرة قابلة للالتساع كي ينفذوا منهم لإشباع أطماعهم وغاياتهم
الذاتية .

استهلت الوزارة الجديدة أعمالها بتأجيل البرلمان ثم حله ، وما لبثت أن
أجرت انتخابات لعب فيها الضغط الإداري والتدخل الحكومي دوراً أسفر

عن فوز أشياع الحكومة بالأغلبية الساحقة بينما لم يحصل الوفد إلا على ١٢ مقعدا فقط ، كأنما البلاد قد تغيرت فجأة على هذا النحو . ومضت الأيام مسرعة أو متثاقلة الخطى ، وجأة دعى رئيس الوزارة لمقابلة سعيد ذوالفقار ، من كبار رجال القصر ، وهناك علم أن عليه أن يتنحى لأن تلك إرادة الملك !! وتلقى الرجل الإنذار في صمت وقدم إستقالته في ١٢ أغسطس ١٩٣٩ . لقد عرفنا وزارات تخرج حتى تستقيل ، وأخرى تبقى في الحكم حتى تقال ، ولكننا في هذه الحالة نرى أن الملك يبعث واحدا من رجال حاشيته ليأمر رئيس وزرائه أن يقدم إستقالته ، ولن تكن هذه المرة الأولى والأخيرة ، بل ستأتى السنوات التالية بمثلها ، بل وبنفس الطريقة ، ولكن من الذى أوصل مصر إلى تلك المهانة ؟ ليس الشعب بطبيعة الحال ، ولكنها تلك الأحزاب وتلك الطوائف من عباد المناصب الوزارية ، التى كانت تسير فى ركاب الحاكم وتسرع إلى تنفيذ إشارته ولو كانت خفيفة ، وكان فاروق يعلم ذلك كما أدركه أبوه وأجداده من قبل ... ما أروع التاريخ إذ يلقى الكثير من الدروس على الذين لا يؤمنون بالشعب ، فينبذهم ثم يلفظهم السيد المطلق بعد أن يقضى منهم وطره ولبائته ، ولكن كم ينسى البعض عبر التاريخ !!

وفى ١٨ أغسطس ألف على ماهر الوزارة ولم يشترك فيها الدستوريون . لا عن عقيدة بفساد النظام ، ولا غضبا لطرده زعيمهم وكرامتهم ، ولكن لسبب أهم من هذا بكثير فى نظرهم ، ونقصد به الخلاف على نصيبهم من المناصب الوزارية .

ومرة أخرى يثب الرجل إلى الحكم ، لا لأن الشعب اختاره أو أولام
ثقته وتأيده ، ولكن لأن هذه إرادة عدو الشعب الأول ، أى الملك . وماذا
إذن يكون الحكم على أمثال هؤلاء الناس الذين سندوا الطغيان وأيدوا
الحكم المطلق ودعموا الأوضاع البالية ؟ إن الجواب على مثل هذا السؤال
نلقاه فى التاريخ الذى يحدثنا أن الشعوب إذا استيقظت فإنها لم تدع الذين
تحدوها دون أن توفيهم الجزاء الذى يستحقونه . وبذا تلقى درساً على
السياسة وأشباههم .

وبعد قليل نشبت الحرب العالمية الثانية وبادرت الوزارة إلى إعلان
الأحكام العرفية ، تنفيذاً لمعاهدة « الصداقة والتحالف » (م ٧) . ومما يلفت
النظر أن الوزارة استصدرت قانوناً باضافة أحكام جديدة إلى قانون العقوبات
ومنها نص على قدر وافر من الخطورة إذ قضى بتوقيع العقوبات المشددة لا
على كل من يرتكب الجرائم الضارة بأمن الدولة من الخارج فحسب ، بل
وعلى من يرتكبها إضراراً ببلد حليف أو شريك لمصر فى العمل ضد عدو مشترك
وكان الغرض حماية إنجلترا بصورة شاملة .

وفى أول إبريل من عام ١٩٤٠ قدم الوفد مذكرة إلى السفير البريطانى
لكى يبلغها إلى حكومته ، يطلب فيها :

أولاً — التصريح بأنه عند انتهاء العمليات الحربية وعقد الصلح تجلو
القوات البريطانية كلها عن البلاد مع بقاء التحالف بعد ذلك
بين البلدين .

ثانياً — اشتراك مصر في التسوية النهائية .

ثالثاً — دخول الطرفين — بعد الحرب — في مباحثات للاعتراف بحقوق مصر كاملة في السودان .

رابعاً — المطالبة بإلغاء الأحكام العرفية .

وقوبلت المذكورة بالرضاء من جانب الرأي العام ، وبالإستياء في الدوائر البريطانية ؛ ولكننا — بعد انقضاء تلك السنوات — يحسن أن ننظر إلى الأمر من زوايا أخرى . وهنا نعجب لتقديم المذكورة إلى السفير البريطاني وتلك سنة بالغة الخطورة إذ معناها أن لأية هيئة سياسية أن تلجأ إلى السفير الذي يمثل الدولة المستعمرة . من الطبيعي أن نرحب بالمطلب الخاص بالجللاء ، ولكن ما معنى الإبقاء على التحالف ؟ أليس معناه الاعتراف بضرورة الربط بين السياسة الخارجية لكل من البلدين مما قد يفسح المجال لتفسيرات أخرى قد يكون منها الدفاع للمشارك لتنظيم هذا التحالف . ثم ، من الذي أعلن الأحكام العرفية ؟ أليست هي الحكومة المصرية تنفيذاً لمعاهدة وقعها جهة من ١٣ عضواً منهم ٧ من الوفديين ؟ وما من شك أن هذا المطلب الأخير كان يقصد به إحراج على ماهر حتى يستقيل ، بدليل أنه لما تولت الوزارة الوفدية الحكم وطولبت بإلغاء الأحكام العرفية أبت الاستجابة ... ومهما يكن من أمر ، فالواقع أن تلك الحركة من جانب الوفد كانت « للاستهلاك المحلي » ، وربما لإشعار الطرف البريطاني أن قد حان الوقت لإجراء التغيير . وأهم من هذا أن قيادة الوفد صارت مقتنعة بمبدأ أبدية التحالف مع بريطانيا .

وفي ١٠ يونيه ١٩٤٠ أعلنت إيطاليا الحرب ، وتلكأت السلطات في موقفها إزاء رعايا تلك الدولة ، فوجه اليها الإتهام بأن لها ميولا إيطالية ومحورية ، فأبلغ السفير البريطاني الملك بتعذر واستحالة التعاون مع على ماهر . وهنا عقد إجتماع في قصر عابدين لبحث الموقف وفيه أبى السحاس تأليف وزارة قومية ، ومن الصعب لومه بعد ثبوت فشل أمثال هذا الحل ، وبعد ملاقاه على أيدي أحزاب القصر والإقطاع وجماعات المستقلين .

ولا عبرة هنا بأن نضرب المثل بانجلترا أو غيرها التي كثيراً ما قامت فيها وزارات إنتلافية من الأحزاب ذلك أنه في هذه البلدان لم تحاول أحزاب أن تصل إلى الحكم بإرادة الملك ، ولم تعمل على تحدى الشعب ، أو تزييف الانتخابات .

ثم ، مع من كان يراد أن يأتلف الوفد ؟ !!
إن تلك الأحزاب التي أشرنا إليها ما كانت تمثل الشعب إطلاقاً ، ولو كانت الأوضاع العامة سليمة لاختفت من الوجود ، أو بعبارة أدق لما ظهرت مطلقاً إلى الوجود .

وفي ٢٨ يونيه قدم على ماهر إستقالته ، خلفه حسن صبرى على رأس وزارة من السعديين والدستوريين والحزب الوطنى الذى كان يرفض دائماً الاشتراك فى الحكم قبل اتمام الجلاء ، وفيها ستة من المستقلين .

وفي عهد الوزارة تم إلغاء صندوق الدين (١٧ يوليو) ، ولكنها أقدمت على تجديد إمتياز البنك الأهلى لمدة ٤٠ عاماً أخرى مع أن الامتياز الأصيل ينتهى عام ١٩٤٨ ، وإذن لم تكن هناك حاجة إلى الاستعجال .

إن البعض قد يتساءل عن أهمية العهود الانتقالية بالنسبة إلى الاستعمار ،
وها نحن نذكر أن مشروع هذا القانون (المدعم للسيطرة الأجنبية عامة
والبريطانية خاصة على الاقتصاد المصري) اشتركت في إعداده وزارتتا محمد
محمود وعلي ماهر ، وأخرجته وزارة حسن صبرى :

وليس أدل على سوء التصرف من وجهة النظر القومية من قول جريدة
التيمس « يبعد كثيراً أن تعرض على البنك الأهلي شروط خير من هذه
الشروط التي عرضت عليه إذا تركت المسألة حتى ينتهى امتيازها عام ١٩٤٨ » .
ولكن ، ألم نقل في فصل سابق أن الرأسمالية المصرية صارت احتكارية وارتبطت
بالمصالح المالية الأجنبية برباط المصلحة المتبادلة ، ولو على حساب الجماهير ؟

وحدث شقاق في الوزارة إذ كان من رأى السعديين الاشتراك
في الحرب ، فلما لم يلق هذا قبولا من زملائهم قدموا استقالتهم ، غير أنه في
١٤ نوفمبر مات حسن صبرى فجأة وهو يلقي خطاب العرش أمام هيئة
البرلمان ...

وفي اليوم التالى تألفت وزارة من الدستوريين والمستقلين برئاسة حسين
سرى ، وفي أواخر سنة ١٩٤١ انضم إليها السعديون ، غير أن أزمة التموين
زادت حدة وعم القلق والسخط النفوس وكان الموقف الحربى على حدود مصر
الغربية حرجا . وفجأة انطلقت مظاهرات فى أرجاء العاصمة تردد ذلك الهتاف
الغريب « إلى الأمام ياروميل ! »

تدخل بريطاني سافر

قدمت بريطانيا إنذارا إلى الملك في ٤ فبراير ، تطالب فيه بقيام وزارة على رأسها النحاس ، ورفض الأخير فكرة الوزارة القومية ولم يكن هناك مناص من النزول على رأيه وتألفت الوزارة في اليوم التالي . لقد قبل الملك الإنذار حين علم أن هناك وثيقة معدة لنزوله عن العرش . ولقد أثار الحادث بطبيعة الحال الغضب لأنه تدخل من جانب الاستعمار . ولكن القصر كان يجب أن ينظر إلى المسألة على أنها طبيعية جدا ، فمنذ قيام الحياة الدستورية في البلاد كان يستند إلى الاستعمار وينزل على رأيه أي يسمح له بكل ألوان التدخل .

فلو أن القصر وقف منذ البداية إلى جانب الشعب وتنازل عن الدعاوى البالية بشأن الحكم المطلق لألفت بريطانيا نفسها « منذ أول الأمر » أمام جهة متحدة ولما جرأت على دس أنفها في مسائلنا الداخلية . لقد عد الملك الإنذار عدوانا على السيادة والاستقلال ، ولكن الأهم من ذلك أن نحدد المسئول أو المسئولين عن اقحام الإنجليز في شئوننا أولا وقبل كل شيء إن على الذي يلعب بالنار أن يتأكد أنها لا بد أن تحرقه في النهاية ، وهذا منطق التاريخ .

ثم لماذا لم يقدم هذا الإنذار إلا حين اقتراب روميل من حدود مصر الغربية ؟ هل عظم نشاط الموالين للنازية في تلك الآونة ؟ وهنا سؤال يستدعي

الإجابة عليه : هل طالبت بعض الصحف الأجنبية بمحاكمة فاروق بوصفه مجرم حرب وعلى أى أساس بنت الطلب ؟ .

إننا نعادي الاستعمار أيا كان مصدره ومظهره . ولهذا نعجب لأولئك المخدوعين الذين كانوا ينظرون إلى النازية على أنها سبيل الخلاص ، مع أنها من أسوأ مظاهر الرأسمالية الاستعمارية . كما يعلم الذين يعرفون طبيعتها وسر قيامها . وإيست النازية وأشباهاها سوى مراحل انحلالية ولذا من الجهل التحدث عن فلسفتها إذ ليس للانحلال فلسفة لأن هذه إنما تمثل التقدم والإنشاء . هل نسي أولئك المعجبون بهتلر ماذا كتب الرجل في كتابه « كفاحي » عن المصريين ؟ لقد وضعهم في المرتبة الثالثة عشرة في سلم البشرية وجعلهم لا يعلنون عن القرودة إلا قليلا !

وهل نسي هؤلاء ما كان يردده الجنود الطليان وهم في طريقهم إلى غزو الحبشة ؟ لقد كان بعضهم يهتف قائلا والسفن تقلهم « بعد الحبشة سيأتي دور مصر » . وهل نسي الها تفون « تقدم ياروميل » كيف كان الطليان يعاملون الأحرار في ليبيا ، وكيف كان هتلر يحكم ألمانيا ويعامل أى صوت حر ارتفع بالنقد ولو للصالح العام ؟ هل عرفوا مصير كل من لم ينضم إلى « الحزب الواحد » الذى أنشأه ؟ ليرجعوا إلى محاكمات نورمبرج وما كشفت عنه ، فإنها كفيلة أن تزيح الغشاوة عن أعين المخدوعين فى النازية والمعجبين بأساليبها فى الحكم . إن النازية لا تعترف إطلاقا بالحريات ولا بحقوق الشعوب والأفراد ، ولا ريب أن الذين تستهويهم أعمالها الظهرية من طراز لا يؤمن بحرية الشعوب وأنها مصدر السلطات .

أنتا نفهم أن نحارب الاستعمار البريطاني بكل وسيلة ولكننا لا نقبل أن نطرده لنقيم استعماراً آخر مكانه . إن واجب الشعوب المستضعفة والمستعمرة أن تقف في وجه الإستعمار والدول الاستعمارية ذات الأطماع ، بلا استثناء وهذا هو الطريق السليم للتحرر .

الوزارة الوفدية

جاءت وزارة النحاس برغم القصر فكان مجيئها هزيمة له ، ولكنها اعتلت الحكم في أعقاب إنذار من المستعمر ، وظلت في الحكم من فبراير ١٩٤٢ ، حتى أكتوبر ١٩٤٤ . وخلال تلك الفترة ارتكبت طائفة من الأخطاء تدل على الانحراف الذي طرأ على قيادة الوفد من سنوات خلت من قبل . فلم تحاول استخلاص وعد من الإنجليز بالجلء التام في ختام الحرب ، وأمعنت في الاستثناء والمحسوية وفصل كبار الموظفين ، وأساءت استخدام الأحكام العرفية للتنكيل بخصومها وخصوم الإنجليز ، واستغلت أنصارها الظروف الاثراء عن طريق الصفقات المريبة .

ولكن الوزارة في الوقت نفسه قامت بأعمال ذات اتجاهات شعبية ومن ذلك إنشاء ديوان المحاسبة وجامعة الإسكندرية (فاروق الأول سابقاً) ، وإصدار قانون نظام هيئات البوليس ، وتقرير مجانية التعليم الإبتدائي ، والنص على استعمال اللغة العربية في مكاتبات الشركات ودفاترها ، وتحويل الدين العام إلى قرض وطني ، وإخراج قانون استقلال القضاء ، وخفض

الضريبة المربوطة على صغار المزارعين . ووضع مشروع المجموعات الصحية ، وإصدار قانون عقد العمل الفردي وتقابات العمال .

ولاريب أن الموازنة بين هذين الضربين من التصرفات والأعمال تدل على تناقض ، وإن كان لا يصعب تفسيره . لقد رأينا التحول الذي طرأ على الطبقة الوسطى التي عمدت إلى دعم نفوذها في الوفد ، كما اشتدت قبضة العناصر الإقطاعية ، وبهذا أخذت قيادة الوفد تنحرف في سبيل حماية المصالح الكبيرة فهادت الاستعمار . ولجأت إلى أساليب الضغط والكبت ، وعملت على دعم هذه المصالح . غير أنه في الوقت نفسه لا تنسى اعتبارات أخرى لها أهميتها ، ذلك أن الوفد كان يرتكز على قاعدة شعبية كبيرة من العمال والفلاحين والطبقة الوسطى الصغيرة . وبذلك تعرض للضغط السفلى من جانبها ولم يشأ أن يقطع صلته بالقاعدة حرصاً على كيانه وليتخذ منها قوة تسنده إذا ما دب الخلاف بينه وبين القصر . ومن هنا قام بكثير من الأعمال التي تستهدف صالح هذه القاعدة الشعبية .

ولقد سبق لنا في فصل سابق أن تحدثنا عن ازدياد قوة الطبقة الوسطى الجديدة وطائفة العمال ، فأخذ هذان العنصران يلعبان دوراً له أهميته ويفصحان عما لهما من مطالب وأهداف ، ما كان من السهل تجاهلها ، بل أسرع الوفد إلى محاولة الاستجابة لها . ولكنه مع ذلك لم يستطع السير إلى النهاية ومن الأدلة على ذلك أن قانون النقابات استثنى عمال الزراعة وحرّم قيام الاتحاد العام إرضاء للاقطاع والرأسمالية الاحتكارية .

لقد كان الوفد يمثل الكتلة الشعبية الكبيرة ولكن قيادته أخذت تنحرف
ومن هنا بدأ نوع من التعارض بين القمة والقاعدة تجلى في نواح عدة مما
سنعرض له فيما بعد . لقد وضع أن من الضروري قيام قيادة جديدة منبعثة
من صفوف القاعدة للاحتفاظ بكيان الوفد ، وإلا تطلب الأمر ظهور قيادة
تجذب الجماهير وقد تسير بها في الطريق الخاطئ .

وأصيب الوفد بضربة قوية حين أخرج مكرم عبيد من صفوفه ، بعد
إبعاد الرجل عن الوزارة . ولم ينس القصر ما أصابه من قبل ، ففي يوم ٨
أكتوبر بعث بالكتاب التالى إلى رئيس الوزراء .

« عزيزى مصطفى النحاس باشا

لما كنت حريصاً على أن تحكم بلادى وزارة ديموقراطية ، تعمل
للوطن وتطبق أحكام الدستور ، نصاً وروحاً ، وتسوى بين المصريين جميعاً
في الحقوق والواجبات وتقوم بتوفير الغذاء والكساء لطبقات الشعب ، فقد
رأينا أن نقيلكم من منصبكم ، وأصدرنا أمرنا بهذا لمقامكم الرفيع شاكرين
لكم ولحضرات الوزراء زملائكم ما أمكنكم أدائه من الخدمات أثناء
قيامكم بمهمتكم » .

يا لسخرية القدر ! لقد أقال فاروق وزارة الأغلبية لأنه حريص على دعم
النظم الديموقراطية التى هى تعبير عن إرادة الأغلبية .

ولكن ، كيف تخلى الإنجليز عن الوفد على هذه الصورة ؟ .

لقد انتهى الخطر على الحدود الغربية وصار من حسن السياسة استرضاء
القصر وأحزابه . وأهم من هذا نجد أنه في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٤٤ وقعت
الوفود العربية بروتوكول الأسكندرية الخاص بإنشاء جامعة الدول
العربية من الدول العربية المستقلة الراغبة في الانضمام ، واعتبار
فلسطين ركنا مهما من أركان الجامعة وأن حقوق العرب فيها لا يمكن
المساس بها .

الفصل العاشر

نمو الطاقة الثورية

وكفاح الشعب

تحدثنا في مواضع سابقة عن الظروف والأحوال التي أدت إلى ظهور طبقة وسطى جديدة وبخاصة في المدن ، أخذت نفوسها تموج بعوامل القلق والسخط ، وإلى ازدياد الوعي في صفوف الطبقة العاملة ، وإلى بدء تغلغل هذا الوعي في الريف ولو على نطاق ضيق . وكانت الحرب العالمية الثانية أداة قوية لتنمية وتعبئة الطاقة الثورية الجديدة ، وذلك لأسباب عدة نذكر منها :

١ — التحول الذي طرأ على الرأسمالية المصرية فصارت احتكارية ومتصلة بالمصالح الأجنبية وممعة في الاستغلال والإثراء على حساب الجماهير ، كما اطردها ارتباطها بالقصر والإقطاع .

٢ — انحراف القيادة الوفدية صوب المصالح الكبيرة ، وانصرافها إلى ما فيه اشباع المنافع الذاتية .

٣ — ازدياد قوة الطبقة العاملة بسبب نشاط الصناعة المحلية واستخدام الألوف من العمال من لخدمة القوات المتحالفة .

٤ — السخط المتولد عن تدخل الإنجليز في الشؤون الداخلية للبلاد كما

حدث في إنذار فبراير ، فوقر في الأذهان أنه لا إصلاح ولا استقرار

طالما ظل الاستعمار مقيماً بالبلاد .

٥ — ازدياد موجة الغلاء باطراد فطحن الجماهير وعجزت الحكومات المتعاقبة عن صد التيار ، لأن الكفاح الحقيقي ضد هذه الظاهرة لن ينجح إلا على حساب المصالح الكبيرة ، من رأسمالية احتكارية وإقطاعية .

٦ — ما عانته البلاد — برغم عدم اشتراكها الفعلي والرسمي في الحرب — من ويلات ونكبات وضيق ، كلها نتيجة لمعاهدة ١٩٣٦ التي لم تحقق السيادة والاستقلال بمعناها الصحيح .

٧ — استياء رجال الصناعة والتجار الصغار والمتوسطين من المصريين ، إذ كانت الأرباح الضخمة تتدفق على جيوب الكبار من مواطنهم ومعهم العناصر الأجنبية .

٨ — وثيقة مبادئ الأطلنطي وميثاق الأمم المتحدة ، وكلها كانت تتحدث عن حقوق الشعوب في اختيار مصائرها .

٩ — انتشار الآراء التقدمية ونظريات العدالة الاجتماعية ، وبخاصة بعد انضمام روسيا إلى الحلفاء الغربيين .

١٠ — سياسة كبت الحريات بسبب الأحكام العرفية وفرض الرقابة على الصحف .

لهذه العوامل مجتمعة وغيرها ، أخذت عوامل الخط والانتقاض تتراكم وتزداد انتشاراً وقوة ، وكان السخط موجهاً ضد الاستعمار والقصر والمصالح الاحتكارية ومظاهر الفساد الذي ساد الحياة العامة . وأخذت تظهر إلى الميدان

جماعات تتمثل فيها هذه المعاني ، وإن اختلفت مذهبياتها وتباينت أساليبها ووسائلها .

بدء السنوات العجاف

على أثر إقالة وزارة النحاس تألفت أخرى برئاسة أحمد ماهر ، زعيم جماعة السعديين ، فبادرت إلى إطلاق سراح المعتقلين ، ولكنها لم تعتمد إلى إلغاء الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، كما أنها أعلنت التأييد التام لسياسة التفاهم مع الإنجليز وتنفيذ نصوص معاهدة ١٩٣٦ بصدق وإخلاص ، وكل ذلك مما أضعف مركزها في نظر الشعب . ثم راحت الحكومة تحل البرلمان استعداداً لإجراء انتخابات جديدة ، لم يشترك فيها الوفد ، واجتمع البرلمان في ١٨ يناير ١٩٤٥ ولم يمض قليل حتى اغتيل أحمد ماهر (٢٤ فبراير) كمحاولة لمنع الاشتراك في الحرب عن طريق إعلانها على دول المحور ؛ ومعنى ذلك أن السخط على التفاهم مع الإنجليز بدأ يتخذ طابعاً دموياً .

وفي اليوم نفسه تألفت وزارة أخرى برئاسة محمود فهمى النقراشي فقررت في ٩ يونيه إنهاء الرقابة على الصحف والنشرات الدورية والمطبوعات (خلا ما اتصل منها بالمسائل الحربية) ، وإباحة الاجتماعات العامة ، وهكذا صار في وسع الشعب أن يتنفس وأن يعبر عن آماله وأهدافه . وفي ٤ أكتوبر من السنة ذاتها تقرر إلغاء الأحكام العرفية .

كان الشعب ، الذي استعاد حرية القول والتعبير ، قد اعتزم المطالبة بانتهاء الاحتلال وتصفية الموقف في السودان بما يتفق ومصالح أهل وادى النيل . وإزاء هذا الشعور العام بعثت حكومة النقراشي بمذكرة (٢٠/١٢/١٩٤٥)

إلى الحكومة البريطانية تطلب فيها بدء المفاوضات من أجل إعادة النظر في معاهدة ١٩٣٦ ، وجاء رد الأخيرة مؤكداً تمسكها بالقواعد الجوهرية التي قامت عليها المعاهدة ، الأمر الذي أثار الرأي العام في مصر بصورة واضحة . ففي يوم ٩ فبراير خرجت مظاهرة ضخمة من طلبة جامعة فؤاد . ولكنها اصطدمت بالبوليس عند كوبرى عباس ، وأصيب ٨٤ من انطلاب اصابات جسيمة . ولقد كشف الحادث عن الهوة السحيقة التي تفصل بين الحكم والشعب (وبخاصة الشباب المثقف) من ناحية الموقف الخارجى . وقامت مظاهرات مماثلة في الإسكندرية والزقازيق والمنصورة وأسيوط فكان البوليس يقمعها بالعنف . وكان رد الفعل عنيفاً في البلاد ، مما اضطر النقراشى إلى تقديم استقالته (١٥ فبراير ١٩٤٦) ، وهكذا أحرزت الطاقة الثورية نصرها الأول .

النصر الثانى للشعب

وفي ١٧ من الشهر نفسه تألفت وزارة إسماعيل صدقي باشا ، فعمد الرجل إلى أسلوب جديد يقصد التخفيف من حدة السخط والقلق ، فأباح المظاهرات مع اتخاذ التدابير التي تسكفل المحافظة على الأمن وحماية المنشآت الأجنبية .

وفي ٧ مارس سنة ١٩٤٦ تألف وفد رسمى للمفاوضة مع الإنجليز ، وكان يضم إسماعيل صدقي ومحمد شريف صبرى وعلى ماهر ومحمد حسين هيكل وعبد الفتاح يحيى وحسين مبرى ومحمود فهمى النقراشى وأحمد لطفي السيد وعلى الشاذلى ومكرم عبيد وحافظ عفيفى وإبراهيم عبد الهادى ، وهى مجموعة تشتمل على قوم اشترك بعضهم في معاهدة ١٩٣٦ وآمنوا جميعاً (أو معظمهم) بأن التحالف

مع بريطانيا أمر تمليه الضرورة والمصلحة ، ومعظمهم ممن لعب أدواراً بارزة في الانقلابات الدستورية . أما الوفد فأبى الاشتراك في الهيئة لسبب واحد وهو إصراره على أن تكون له الرئاسة والأغلبية فيها .

وعظمت المعارضة للسياسة البريطانية ولأى اتجاه يتعارض مع الاستقلال الحقيقى ، وهنا أقدم صدقى على أحد أساليبه المألوفة لإخماد المعارضة ، فإذا به يخلق عدداً كبيراً من الصحف ويعتقل عدد ضخماً من الأفراد بحجة أنهم يعملون لترويج المبادئ الشيوعية ؛ ثم سارعت حكومته إلى استصدار مرسوم بقانون لما سمته وقاية النظام الاجتماعى .

وهكذا صنع سلاح جديد ليعمد إلى استعماله الاستعمار والحكم الفردى والإقطاع والاحتكار ؛ وهذا السلاح العجيب هو توجيه تهمة « الشيوعية » .

فالذى يهاجم الاستعمار والاحتلال والدفاع المشترك شيوعى .

والذى يندد بفساد الحكم واستغلال النفوذ وطغيان الحاشية شيوعى خطر .

والذى يدعو إلى إصلاح قوانين العمل والحد من أرباح الشركات وتأميم المرافق العامة ، ممن فى اعتناق الشيوعية .

والذى ينادى بالعدالة الاجتماعية وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق الاستقرار خطر داهم على النظام الاجتماعى .

والذى يطالب بإطلاق الحريات واحترام إرادات الشعب ، رجل يهدد الأمن الاجتماعى .

والذى يدعو إلى تطهير الجيش عرضة للاثهام نفسه ، بل إن القاعم

رشاد مهنا أدلى بحديث إلى جريدة الأهرام قال فيه إنه اتهم بالشيوعية بسبب السخط على فضائح حملة فلسطين .

لقد شحذ صدقي السلاح الذي يخدم كافة المصالح والعناصر غير الشعبية ، ومن المؤلم - وإن كان لا يدعو إلى الدهشة - أن هذا المرسوم بقانون الذي صدر في غيبة البرلمان ، لم يحاول البرلمان بعد ذلك أن يلغيه ... فأبقت وزارات النقراشي وإبراهيم عبد الهادي وحسين سري ومصطفى النحاس ، وإن هذا التمسك به لا كبر دليل على مدى الفساد والانحلال الذي انحدرت إليه أحزاب القلة وجماعات المستقلين وقيادة الوفد . . ولماذا ! لأنها جميعاً انعزلت - ولو بدرجات متفاوتة متفاوتة يسيراً - عن الشعب بمعناه الصحيح وصارت تعنى برعاية أطماعها وحماية المصالح الكبيرة . الحق إن هذا المرسوم بقانون كان دعامة قوية للطغيان والفساد ، وسيفاً مسلطاً على رقاب الوطنيين والأحرار . وإن هؤلاء ومن ورائهم الشعب ليتطلعون إلى العهد الجديد آملين أن يقدم بحجة قلم على إلغاء هذا المرسوم بقانون :

والواقع أنه أصبح غير ذي موضوع إطلاقاً ، بل إن هذه التهمة صارت اليوم مبتذلة وساقطة من تلقاء ذاتها . لقد صنع العهد الماضي ذلك التشريع الشاذ تحت شعار حماية النظام الاجتماعي الذي أ كبر دعائه الحكم المطلق والفساد والإقطاع والاستغلال الاحتكاري .

فما الذي عمله العهد الجديد الذي بدأ يوم ٢٣ يولييه ١٩٥٢ ؟

لقد حمل الملك التنازل عن العرش ومغادرة البلاد .
وأصدر قانون الإصلاح الزراعي لتحطيم الإقطاع بتحديد الملكية .

وسار قدما في تطهير الأداة الحكومية والحياة العامة والجيش .
وأصدر التشريعات لرعاية مصالح الطبقة العامة بطريقة أكثر استنارة
عن ذي قبل .

وأعلن رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، في إحدى خطبة التي ألقاها
خلال رحلته الأولى إلى بعض مديريات الوجه البحري أن الاستقلال يتطلب
جلاء كل جندي أجنبي عن البلاد وشن حملة عنيفة على الغلاء أي على ذوى
المصلحة في بقائه ...

أليست هذه كلها مما كان يطالب به الوطنيون والأحرار ودعاة الإصلاح
والدين من أجل إخماد أصواتهم وضع المرسوم بقانون لكي يتهموا جميعاً
بالشيوعية ؟ لقد كانت تلك التهمة أداة الطغيان والرجعية ، أما اليوم فقد
تبدل الحال ... وبعد ، أليس من عجيب المفارقات أن تهم الدين أيدوا تحطيم
الأقطاع في العصر الحالى بأنهم شيوعيون . كما فعل على ماهر بالنسبة إلينا
إذا صدق رواية مجلة « روز اليوسف » إذ قالت : وحتى الدكتور راشد
البراوى الذى انتدبه الجيش للدفاع عن مشروع تحديد الملكية ، اتهمه على
ماهر بأنه شيوعى !!» ولسكنا لم ندهش لذلك إطلاقاً ، لأنه إن صحت الرواية
فالرجل إنما كان يدافع عن نظام آمن به واستفاد منه ، وإن كان نظاماً
مضى أوانه وحكم عليه بالفناء .

وأكثر عن هذا (وأدعى إلى السخرية) إن شخصاً ذا صلة بالرئيس
بعلى ماهر كان يجلس ليلة فى إحدى قاعات فندق سميراميس مع لفيف من
أصدقائنا من رجال الصحافة . ودار الحديث إلى أن وصل إلينا .

فإذا به يرمينا بالتهمة ذاتها . . . وقص علينا صديق القصة فيما بعد ولكننا لم ندهش إذ عرفنا أن هذا الشخص قد صاهر أسرة تملك آلاف الأفدنة ولن يبق لها سوى القليل بعد تنفيذ القانون . هذا إذا لم يكن الصديق مبالغاً .

قلنا إن هيئة رسمية للمفاوضة قد تألفت ، ولما تعثرت المفاوضات الدائرة في مصر ، سافر صدقي إلى لندن مصحوباً بإبراهيم عبد الهادي ، وزير الخارجية حينذاك . وانهى الأمر بالتوقيع بالأحرف الأولى على ما عرف باسم مشروع معاهدة « صدقي - بيفن » . وما أن عرفت النصوص حتى ثار الرأي العام عليها ، وسارع سبعة من أعضاء الهيئة الرسمية إلى إصدار بيان يعارضون فيه الاتفاق الذي لم يحقق أهداف البلاد . فهو من جهة يقوم على قبول مبدأ الدفاع المشترك ، كما أن النصوص الخاصة بالسودان تنطوي على معنى التمهيد لفصله عن مصر . أما الذين لم يوقعوا البيان ، أي الذين قبلوا تلك المبادئ سالفة الذكر فهم (خلاف رئيس الوزراء) : إبراهيم عبد الهادي (السعدي) ومحمد حسين هيكل (الدستوري) وحافظ عفيفي (المستقل وسفير مصر من قبل في لندن) .

وهنا صدر قرار بحل هيئة المفاوضات . وحدث أن أدلى صدقي إثر عودته بتصريح عن السودان قال فيه إن الوحدة بين مصر والسودان تحت التاج المصري قد تقرررت تصفة نهائية . وقال ذلك قبل أن ينشر مشروع المعاهدة فانبرى المستر آتلي ينفي حدوث اتفاق على شيء من هذا القبيل .

وفي ٨ ديسمبر ١٩٤٦ استقال صدقي . . . وكان اخفاق مشروعه نصراً آخر للشعب الذي بدأ يكافح من أجل الاستقلال الحقيقي .

في مجلس الامن

وفي اليوم التالي تكونت وزارة جديدة على رأسها محمود فهمي النقراشي ،
أما ابراهيم عبد الهادي ، زميل صدقي في رحلته إلى لندن فقد أصبح رئيساً
للديوان الملكي ، حتى يكفل القصر ولاء السعديين وحتى يدرب الرجل ،
إستعداداً لدور قد يطلب إليه أدائه . ولجأت الوزارة إلى المفاوضات من
جديد بالرغم من ثبوت عدم جدواها ، وبالرغم من استنكار البلاد لذلك .
وتحقق ظن الشعب . وهنا قررت الحكومة عرض النزاع على مجلس الأمن
مطالبة بالجلء عن مصر والسودان .

وإنه لما يدعو إلى الأسف ويدل على انهيار الحياة السياسية أن الوفد
أبرق إلى المجلس ينكر على الوزارة حقها في الحديث باسم الشعب ؟ ! وتأخذ
على الحكومة تأخرها في الإلتجاء إلى هذا السبيل إذ كان يتعين سلوكه
قبل ذلك بمدة . ومهما يكن من أمر فقد أصدر المجلس قراراً في ١٠ سبتمبر
١٩٤٧ منوها بعجزه عن إنخاذ قرار ، مع إبقاء المسألة في جدول الأعمال
... وأحدث ذلك خيبة أمل في الرأي العام المصري .

وعمدت الوزارة إلى ماسمته سياسة تجاهل الإنجليز الذين استغلوا ذلك
الموقف المتخاذل فساروا قدما في تنفيذ أغراضهم بالسودان مما أسفر عن قيام
الجمعية التشريعية (١٩٤٨) .

نكبة الجهل بالسودان

لما عرضت مصر قضيتها على مجلس الأمن لم تستطع أن توضح تماماً موقفها إزاء السودان ، حتى اتهمت بأن لها أطماعاً وأهدافاً استعمارية في الشطر الجنوبي من وادي النيل . ذلك أنها حاولت أن تستند إلى ما زود به المؤرخون وفدها من بيانات عن القرن التاسع عشر والفتوح التي قام بها محمد علي وخلفاؤه ، كما قام غيرهم بالحديث عن وحدة وادي النيل ومقوماتها الجنسية والجغرافية والتاريخية والدينية والثقافية ؛ ومن هنا نبت الشعار « وحدة وادي النيل تحت التاج المشترك » كما أخذت بعض المظاهرات تردد عبارة « نيل واحد ، وطن واحد ، ملك واحد » .

وراحت الحكومات المتعاقبة تتحدث عن « وحدة وادي النيل » دون أن تحاول أن توضح المقصود منها على وجه التحديد . بينما طلع الإنجليز بشعار آخر وهو « حق السودانيين في تقرير المصير » وعلى ضوئه أوجدوا الجمعية التشريعية ثم عمدوا أخيراً إلى وضع دستور تمهيداً لقيام برلمان سوداني .

وكنا نراقب هذا الجهل بالأمور أو الجبن عن إبداء الرأي السليم من جانب الساسة المصريين ، فكتبنا مقالا في الأهرام عنوانه « سياستنا إزاء السودان أساسها الغموض والتناقض » وقلنا إن مستقبل البلدين يجب أن يقرره أهلها عن طريق التفاهم المشترك . ومعنى هذا أننا كنا نطالب بالاتصال بمختلف الهيئات السودانية للاتفاق على الحل الذي يحقق مصالح

البلدين (١) ، ويوحد بينهما في كفاح ضد العدو المشترك . وكذلك كتبنا في « كلمة المصري » نقول إن هناك حلولا ثلاثة وهي الدولة الموحدة والملكية الثنائية ونظام الكومنولث ، وشرحنا كلا منها بالتفصيل . ومع ذلك ظلت الحكومات المصرية لا تحدد موقفها تماماً ، الأمر الذي جعلها تبدو في نظر السودانيين بمظهر الجاهل والمتردد والمتخاذل ، وتركت الإنجليز يتحدثون عن النظام الدين يتيح لأهل الجنوب حكم أنفسهم ، وهكذا كانت قيادة الموقف في يد الاستعمار .

الحق ، إن سياسة مصر كانت عجيبة ومصدر ضرر ، لأن المسؤولين لم يحاولوا أن يفصحوا عن نياتهم ، ولعل الجبن أو الجهل هو السبب الأساسي والأخير معناه أنهم كانوا يمالئون فاروقاً الذي لم يكن يعنيه من الأمر أكثر من أن يسمى « ملك مصر والسودان » ولو ذهب البلدان بعد ذلك إلى الشيطان لقد تحدثت وزارة التقراشي قائلة إنها ترى قيام النظام الديمقراطي في السودان ولكنها لم تشرح الوسيلة التي يمكن أن يتحقق ذلك بها .

مرب فلسطين

في ٢٩ نوفمبر من عام ١٩٤٧ أصدرت هيئة الأمم المتحدة قرارها الخاص بتقسيم فلسطين ، فثار الرأي العربي بصورة واضحة على ذلك الظلم ، ولو أنصف لوجه ثورته إلى أولئك الساسة الذين لم يعرفوا كيف يعالجون

(١) وهذا ما فعله العهد الجديد إذ تمكن من عقد اتفاق مع ممثلي الأحزاب الاستقلالية وأيدته الأحزاب الاتحادية (الطبعة الثانية) .

المشكلة على الوجه الصحيح وعلى ضوء الناحية الموضوعية . لقد اکتفوا بالبيانات والتصريحات ، وكانت تدعمهم العبارات التي ترددها الدوائر الأمريكية مثلاً عن حسن نية الحكومة الأمريكية ، ولقد سارعنا إلى كتابة مقال في جريدة « ألف باء » الدمشقية حذرنا فيه من تلك المناورات وقلنا إن النتيجة ضياع فلسطين . . . إن هؤلاء الساسة جميعاً يحملون أكبر شطر من الوزر منذ البداية .

ولم يكد ذلك القرار يصدر حتى بادرت بريطانيا إلى إعلان عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربي وضربت لذلك أجلاً هو ١٦ مايو من عام ١٩٤٨ . وهنا وضع أن الدول العربية قد اعترفت بالتدخل بالقوة المسلحة للقضاء على الدولة اليهودية التي خلقها قرار هيئة الأمم . والذي نفهمه أنه ما من دولة أو قوة دولية مشتركة تعترم الدخول في حرب إلا إذا كانت مستعدة لذلك من مختلف النواحي العسكرية والدولية . فهل توافر للدول العربية هذا الاستعداد ؟

هل كانت لديها المعدات اللازمة لشن الحرب ؟

وهل كانت كلها خالصة النية وهي تقدم على هذا العمل ، أم أن بعضها كان مدفوعاً بأهداف من التوسع الإقليمي على حساب فلسطين ؟

وهل كانت واثقة أن الأمم المتحدة أو الدول الكبرى لن تتدخل في الصراع ؟

هذه أسئلة يبدو أن — تلك الحكومات — لم تحاول حتى مجرد التفكير فيها .

ونعود إلى مصر فنعلم أن النقرائى تحدث في جلسة سرية بمجلس الشيوخ فصرح أنه لا توجد نية لإرسال الجيش المصرى بصفة رسمية إلى فلسطين ، غير أنه في جلسة تالية أعلن أن حكومته قد اعتزمت الحرب ، وأدرك الكل أن جهة عليا أو الملك بمعنى آخر ، هي المسئولة عن هذا التحول في موقف الحكومة . ولما سئل رئيس الوزارة عن مدى الاستعداد الحربى للمغامرة (١) لم يجب الإجابة الصريحة الشافية . فلو صرح هذا ، لكان واجباً على تلك الوزارة أن تقدم استقالتها بدلاً من تعريض البلاد لنكبة لم يكن للجيش أو للشعب دخل فيها .

والواقع كما أثبتت الأحداث أن مصر لم تكن مستعدة إطلاقاً لمثل تلك الحرب . ومع ذلك زج المسئولون من الملك والوزراء والبرلمان بالبلاد في تلك المغامرة . فكيف يعلل ذلك ؟ إن البعض قد يتطرف فيرمى هؤلاء بالخيانة لأن عملهم هذا كان خدمة للاستعمار الذى لا ريب رحب بمغامرة تصرف الرأى العام عن القضية الوطنية . ولكن هناك تعليلاً آخر . فالبلاد ، وبخاصة منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها ، كانت تموج بكل عوامل السخط والانتفاض والثورة .

١ — فالقضية الوطنية معقدة ولم يحدث أى نجاح فى حلها بما يحقق الأهداف القومية ، والسياسة الاستعمارية تسير قدماً فى طريق

(١) الذى وجه هذا السؤال اسماعيل صدقى ، عضو مجلس الشيوخ فى ذلك الحين ، والرجل الوحيد الذى وجد فى نفسه الشجاعة لينقد الحكومة فى اليوم نفسه الذى زحفت فيه القوات المصرية على فلسطين ، وذلك فى مقال نشرته مجلة « أخبار اليوم » (الطبعة الثانية) .

فصل السودان وضمه إلى حظيرة الإمبراطورية .

٢ — والبلاد محكومة بوزارة الأقلية التي لا تمثل الشعب إطلاقاً .

٣ — وظلت الحريات مكبوتة زمناً طويلاً ، وكان الشعب معرضاً لضغط عنيف من جانب الطبقة الحاكمة .

٤ — والغلاء قد استحكمت حلقاته حتى صارت الحياة بالنسبة إلى الأغلبية الساحقة من الأهلين عبثاً لا يطاق .

• — وبدأ السخط واضحاً في إضراب البوليس (لأول مرة في تاريخ مصر) في ٥ أبريل ١٩٤٨ ولولا تدخل الجيش السريع لعمت القوضى وساد الاضطراب ، ثم أضرب المعرضون في مستشفى قصر العيني بسبب المطالبة برفع أجورهم وتحسين أحوالهم المعيشية ، وكثرت المظاهرات من جانب الطلاب في أكثر من بلد وفي أكثر من مناسبة مما أشرنا إليه قبلاً .

٦ — وعم الإستياء البلاد ، من أقصاها إلى أقصاها . بسبب تدخل رجال الحاشية ونتيجة للتصرفات الشخصية التي أقدم عليها الملك وأسرف فيها ، مما آذى المشاعر والضمائر .

هذه أمثلة قلائل تلقى الضوء على ما كان يسود مصر من عوامل التمرد الذي قد يزداد حدة وعنفاً مما يصبح خطراً على الطبقات الحاكمة . أصبح إذن لازماً تحويل هذا السخط صوب عدو خارجي . تماماً كما كان يفعل هتلر حين ركز سخط الألمان على اليهود . رأى المسئولون أن التيار قمين أن

يجرفهم وهنا عمدوا كما قال Kermit Roosevelt في كتابة العرب -
زيتهم وتاريخهم . إلى الأسلوب المألوف : الحرب !! فإذا نجحوا فيها (وربما
قدروا هذا الاحتمال) كسبوا نصراً شعبياً يخفف من السخط على المظالم
القائمة . بل إن الحرب نفسها بما تستتبعه من إعلان الأحكام العرفية وسيلة
للقضاء على حركات المقاومة والضرب على أيدي المعارضين والأحرار ، بالاعتقال
والمحاكمة والسجن . ولكن ، بدلاً من النصر كان نصيب أولئك المقامرين
الهزيمة ، فكان ذلك نقطة تحول بالغة الخطورة .

لقد ترتب على الهزيمة رد فعل قوى في البلاد ، فإن الحرب استغلت
أسوأ استغلال وأخذت المعتقلات والسجون تمتلئ سرعاً بالنزلاء . وأدرك
الناس أن قادتهم قد غرروا بهم . وأهم من ذلك أخذت الأقوال تتردد أن
الهزيمة مردها إلى الخيانة (!) ، ذلك أن الكثيرين ومنهم بعض رجال
الحاشية وأمثالهم . بل ومعهم الملك ذاته ، عملوا على الإثراء الفاحش على
حساب سمعة البلاد ، وأرواح الضحايا الأبرياء من الضباط والجنود ، دون
أن يتحرك لهم ضمير أو تثور في نفوسهم ذرة من الشعور بالإنسانية .

إذن فالخونة والمرتشون هم الذين تسببوا في الهزيمة والعار . وهؤلاء
القوم هم الذين نعموا ، بالرغم من ذلك ، بالنفوذ والسلطان والعز والثراء .
الحق ، إن حرب فلسطين كان لها أثر واضح إذ وجهت السخط ، إن لم يكن
روح الثورة ، نحو الملك نفسه فهو الذي تسبب في إعلان الحرب لخدمة أهدافه
الداخلية وليبني لنفسه مجداً زائلاً . وهو كذلك المسئول عن خسارة الحرب
إذ وضع قيادتها في أيدي الجهال . وعهد بأمر إمداد القوات بالسلاح والذخيرة
إلى الخونة المرتشين وشاركهم بعض ما حصلوا عليه من ربح حرام . وأخذ

الناس يتهايمسون فيما بينهم أن الرجل لم يعد صالحا على الإطلاق للبقاء على العرش . وعلاوة على ذلك فالحرب عطلت عملية الانعاش الاقتصادى والاجتماعى بسبب ماتكبدته البلاد من خسائر مالية قدرها البعض بنحو ثمانين مليوناً من الجنيهات ، دفعها الشعب الذى يعانى ويلات الفقر والجهل والمرض .

ولما أثارت قضية الأسلحة الفاسدة وبدأ التحقيق فيها ، امتدت يد القصر - أى الملك - لتعطيل سير العدالة ولحماية الخونة والمرتشين . . . أما السبب الحقيقى فى التدخل فهو أن التحقيق ، إن جرى سليماً ونزيهاً ، لابد وأن يضع يده على المذنب الأول ... الملك .

عصر الإرهاب

قبل أن تزحف القوات المصرية إلى الأراضى الفلسطينية أعلنت الأحكام العرفية فى ١٣ مايو ، وصدر القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٨ ، ليحيز إعلانها فى تلك الحالة التى لا تدخل فى نطاق القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٣ وهذه الحالة هى تأمين سلامة الجيوش المصرية وضمان تموينها وحماية طرق مواصلاتها . ووضع أن الغرض من إعلان الأحكام العرفية أن تكون ذريعة لفرض الإرهاب الأسود فى داخل البلاد .

ولا ريب أن سياسة الضغط والكبت منذ الحرب الثانية وخلال حرب فلسطين مع الفشل فى الأخيرة خلق روحاً من اليأس والسخط انعكست فى اتخاذ الاغتيال أسلوباً ضد السادة والقادة الذين اعتبروا مسئولين عن الذكيات والآلام . وفى ديسمبر سنة ١٩٤٨ قتل سليم ركنى حاكم دار القاهرة ،

كما سبق ذلك حوادث انفجارات متعددة . وكان الملك ينظر إلى الإخوان المسلمين على أنهم جماعة ثورية تريد الوصول إلى الحكم بالقوة . بل وخيل إليه أنهم نزاعون إلى النظام الجمهوري . ومن هنا رأى أن يستخدم الحكم العرفي وسيلة للقضاء عليهم ، فأصدرت الوزارة أمراً عسكرياً في ٢٨ ديسمبر سنة ١٩٤٨ بحل الجماعة ومصادرة ممتلكاتها وإغلاق دورها وأنديتها . وجاء الرد سريعاً حاسماً إذ اغتال أحد أفرادها النقراشي (٢٨ ديسمبر) .

وعلى أثر الحادث عهد برياسة الوزارة إلى إبراهيم عبد الهادي الذي جاء إلى الحكم ونفسه مليئة بروح الحق والانتقام ، ففي ١٢ فبراير ١٩٤٩ اغتيل حسن البنا رئيس جماعة الإخوان ، ثم ألقى بالمثلثات في المعتقلات وأسيتت معاملتهم بصورة غير إنسانية ، بل ووصل الاضطهاد إلى أهلهم وذويهم . ولا ريب أن هذه الأعمال أثارت الشعور العام ضد الوزارة التي أشاعت جواً بشعاً من الإرهاب بحيث لم يعد أحد يأمن على نفسه ، في بيته أو عمله أو في الطريق العام . ولم يعد أمر السخط مقصوراً على الإخوان المسلمين ، وإنما شمل الوفديين الذين طال غيابهم عن الحكم ونالهم بعض الضر من سياسة الإرهاب ...

لقد أصبحت البلاد ترقص على قهوة بركان ، فصار لزاماً أن يوضع حداً لعهد الإرهاب ، لا عن إيمان بفساده ، بل ليكون التغيير وسيلة تغيير وتحذير ...

وإذ استقر الرأي سرّاً على التحول الجديد بعث القصر إلى إبراهيم عبد الهادي بعد منتصف الليل بساعات ، من ينهى إليه إرادة الملك ، فسارع الرجل إلى الاستقالة وبذلك نال جزاء سنار .. إن الشعب قد يصبر على الأذى

ولكن الرجعية تأكل بعضها إن لم تجد ما تأكله . وإمعانا في الإهانة أعلن للشعب أن تغيير العهد كان هدية ملكية لمناسبة العيد . لقد مرت بأمثال هؤلاء الناس دروس وعبر ، ولكن بريق السلطان يعمى الأبصار ، فاذا بعلي ماهر ومن بعده الهلالي يقبلان الوزارة في أوائل عام ١٩٥٢ . . لقد قيل للشعب يوماً « من علمك هذا » ، قال « رأس الذئب الطائر » ، ولكن سياسة مصر لم يتعلموا مع كثرة رؤوس الذئاب الطائرة . . فهل هم ثعالب من حيث الدهاء والفطنة ؟ لست أدري ...

القنطرة

ألف حسين سرى الوزارة . ثم استقال وأعاد تشكيلها محايدة في ٣ نوفمبر . وبعد ذلك أجرى الانتخابات (٣ يناير ١٩٥٠) فأسفرت عن فوز ساحق للوفد . . وعلم البعض هذه النتيجة بما يأتي :

- (١) عدم وقوف الحكومة موقف الحياد الدقيق .
- (٢) تأييد الإخوان المسلمين والشيوعيين للوفد .
- (٣) محاربة الرأسمالية الكبيرة للسعديين بسبب تشريعات أصدروها ورأتها لا تخدم مصالحها مآما .

(٤) التحقيقات التي أجراها وزير التموين ، محمد علي راتب ، بشأن تصرفات بعض الوزراء السعديين .

(٥) انتشار نوع من الشعور بأن بريطانيا ترحب بعودة الوفد .

(٦) شيوع القلق في الأوساط الاقتصادية وفي دوائر الأجانب بسبب الغليان في البلاد .

(٧) تأييد رجال البوليس والإدارة لمرشحي الوفد نكاية في السعديين .
ولا ريب أن هذه العوامل مجتمعة كان لها أثر واضح في فوز الوفديين
الكبير . ولكننا نعتقد أن البلاد كان قد اشتد فيها السخط العنيف على العهد
الإنقلابي وما ساد من الإرهاب والطغيان ، فتطلعت إلى الوفد عساه يصلح
ما أفسده الآخرون . إن هزيمة رجال ذلك العهد تعبير صادق عن شعور
الشعب إزاءهم .

هكذا نال الوفد الأغلبية بالرغم من الدعاية التي أثرت بشأن إيجاد
برلمان متوازن . ولسنا ندري كيف كان في الإمكان أن يتحقق ذلك التوازن
بدون الضغط أو المؤثرات الخارجية عن إرادة الناخبين^(١) . الحق . إن أمثال
تلك الدعوات دليل على عدم تغلغل المبادئ الديمقراطية في النفوس . وعلى
أثر ظهور النتائج النهائية قدم حسين سرى استقالته فألف النحاس وزارته
الأخيرة في ١٢ يناير ١٩٥٠ ، وفي اليوم نفسه عين الأول رئيساً للديوان
الملكي ، وظلت الوزارة الوفدية تحكم البلاد حتى أعفيت من تلك المهمة في ٢٧
يناير من عام ١٩٥٢ .

(١) ناقشنا تلك الدعوة في مقال نشرته لنا جريدة الأهرام في ذلك الحين ، عن
الأحزاب في البلاد العربية .

الفصل الحادي عشر

ازدياد الضغط الشعبي

ومؤامرات الاستعمار والرجعية

القيادة الوفدية والوفديون الأحرار

إن المجال فسيح أمام المؤرخ الذي ينبغي تسجيل الأخطاء التي تردت فيها الوزارة الوفدية خلال ذينك العامين من الحكم ، فهي قد أخفقت في مكافحة الغلاء ، بل لقد دلت الأرقام القياسية للأسعار على ارتفاع الأخيرة ، ولم تلق بالاً إلى المطالب التي نادينا بها جميعاً بخفض الإيجارات الزراعية وإيجارات المساكن والضرب بيد حازمة على أيدي عناصر الاستغلال ، وكل ذلك لغلبة سلطان الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية .

وأعادت الاستثناءات القديمة اللغاة ، وأسرفت في منح غيرها ، فشاخ التذمر والسخط في نفوس الموظفين ، ولم تعد الكفاءة مقياس الارتقاء ، فاختل ميزان الأداة الحكومية .

واعتمدت على استقلال القضاء حين أوعزت إلى رئيس مجلس الدولة بالاستقالة فلما أبي قيل إن تفكيراً جرى بشأن حله ، وبرر الوفديون

الأمر بأن الملك هو الذى كان يصر على ذلك بعد أن اشتد عنف هجوم الصحف على تصرفاته وأعمال رجال حاشيته .

ولم تتمسك بأن يسير التحقيق فى قضية الأسلحة الفاسدة إلى نهايته الواجبة ، تحت ضغط القصر .

واستغل أنصارها من مختلف العناصر — أو كثير منهم — نفوذهم وسلطانهم للأثراء والكسب غير المشروع عن طريق الاتجار بالأقوات وعقد الصفقات المربية والمضاربة فى بورصة القطن حتى سرى إليها الاختلال . ولم تلغ الأحكام العرفية إلا فى شهر مايو ، مع استبقاء الرقابة على المراسلات والبرقيات من البلاد إليها . فضلا عن التمسك بالأمر العسكرى الخاص بحل جمعية الإخوان المسلمين . واضطهدت المعارضة ، التزيمية والمعارضة على حد سواء ، وأخرجت المعارضين من مجلس الشيوخ بعد أن أثبتت من فوق منبره مسائل تتصل بكرم ثابت وصفقات الأسلحة والذخائر الفاسدة . وتعرضت رحلة النحاس وحرمة إلى أوروبا للنقد الشديد بسبب ما تميزت به من إسراف .

وفى عهد هذه الوزارة وصل فساد القصر إلى أقصاه ، كما تجلّى ذلك فى رحلة الملك إلى أوروبا ، فهوت سمعة البلاد إلى الحضيض ؛ ولم تحاول الوزارة أن تلفت نظره إلى خطورة تصرفاته . ونكلت بالصحافة المعارضة وصادرت الكثير منها فأ نصفها مجلس الدولة .

ولكن هنا ملاحظة جديرة « بالتسجيل » . حقيقة كثير أمارجأت الحكومة إلى محاولة الضرب على أيدي هذه الصحف ، ولكن يجب أن نذكر أن الصحافة تمتعت بحرية واسعة فى النقد كما يلاحظ المتتبع لمجلات الاشتراكية

واللواء الجديد والدعوة وغيرها . فهذه الصحف اشتدت في الهجوم فساعدت على إتمام الوعي بين الجماهير وروح الثورة ، وهذا كله لا نجد له مثيلاً مطلقاً في عهود وزارات الانقلاب في عهدى فؤاد وقاروق .

ولسنا نعدو الواقع إذ نقرر أن هذه الصحف تمتعت بحرية واسعة ، وأنه لأول مرة استطاعت أن توجه النقد الصريح إلى القصر كله . إن تلك الفترة — مهما قيل في مساوئها — كانت عاملاً قوياً في التمهيد للثورة .

أشرنا إلى مظاهر من السياسة الحاطنة التي انساقت في طريقها حكومة الوفد ، وهي صورة لذلك الانحلال الذي سرى في صفوف قيادة الوفد والذي تحدثنا عنه وحللناه في مواضع متفرقة من هذا الكتاب . ولكن ينبغي لنا هنا أن نفرق بين القيادة الوفدية العليا وبعض أشياعها ، وبين الفريق الأكبر من الهيئة الوفدية ومعه الكتلة الشعبية التي تناصر ذلك الحزب . لقد كانت تلك القيادة تحت سلطان الإقطاع المباشر حتى أن مكرتير الوفد ، فؤاد سراج الدين ، من كبار رجال تلك الطبقة .

وكانت كذلك على صلة وثيقة أساسها المصلحة بطائفة كبار الرأسماليين الإحتكاريين . كما نلاحظ من المعاملة غير العادية مثلاً لشركات عبود وعلى رأسها شركة السكر . وتعلقت تلك القيادة القصر ، بما في ذلك الملك ورجال الحاشية ، كبيرهم وصغيرهم أملاً في البقاء في الحكم وإن صرحت فيما بعد أنها اتخذت مهادنة القصر . بل والنزول على رغباته ونزواته ستاراً تخفى وراءه سياستها التي استهدفت إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ .

أما الجانب الأوفر من رجال الصف الثانى وما دونه فكانوا منبعثين من صفوف الطبقة الوسطى الجديدة التى لم ترتبط برباط المنفعة بالمصالح الكبيرة ، من مصرية وأجنبية . ولذلك كانت روحها ذات طابع وطنى ، تقدمى ، وثورى

هذه الفئة كانت على اتصال بالقاعدة الشعبية التى يتركز إليها الوفد ، تحس بآلامها وتجهش نفوسها بآمالها .

وقد لعب أفرادها أدواراً وطنية وديموقراطية لها خطرها وأهميتها ، فأحدهم طه حسين (١) طبق نظام مجانية التعليم فى المرحلة الثانوية وما يماثلها وتوسع فى الإعفاء الكلى والجزئى بالنسبة إلى طلاب الجامعات ، ولقيت سياسته المعارضة من جانب القادة الوفديين ومن فى وضعهم الطبقي ، وبخاصة فى مجلس الشيوخ ، ولم يكن الرجل يفعل ذلك عبثاً ، بل كان له هدف ، فالتعليم سيخلق الوعى الذى يؤدى بدوره إلى تجميع وتعبئة الطاقة الثورية لتؤدى وظيفتها فى المستقبل . ولعل معارضة الرجعية لسياسته الشعبية فى التعليم إنها كانت تستشف نتائجها فى الأجل الطويل .

وتقدم وزير الداخلية فؤاد سراج الدين بمشروع قانون المشبوهين السياسيين ، والهدف منه البطش بمعارضيه وخصوم النظم القائمة الفاسدة . فثارت عليه الهيئة الوفدية . إلى جانب المعارضة ، وعجز عن إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ .

(١) ارتكب الرجل خطأ كبيراً حين تحدث فى إحدى الحفلات الجامعية عن فاروق فأسبغ عليه صفات تكاد تجعل منه إلهاً أو قديساً .

ولما اشتد الهجوم المباشر وغير المباشر على القصر ، طلب إلى الوزارة أن تقدم إلى البرلمان تشريعاً جديداً للصحافة ، لو نفذ لقضى على حريتها تماماً ، ولعاشت مصر في ظلام أشد حلكة مما شهدت من قبل . وهاج الرأي العام في قوة وعنف . وثار جماعة الأحرار من رجال الهيئة الوفدية وتزعم الهجوم المرحوم عزيز فهمي في اجتماعات الهيئة ، وقاد صديقنا أحمد أبو الفتوح حملة واسعة النطاق في جريدة « المصري » ضد التشريع المقترح ، وانتهى الأمر بإدراجهم في زوايا النسيان . ويقول بعض قادة الوفد إنهم في الوقت الذي تقدموا فيه بمشروع القانون إرضاء للملك ، كانوا في الواقع وراء الحملة الموجهة إليه داخل صفوف الحزب . وهذا تبرير لا يعتد به (١) .

ولما طالت المفاوضات مع بريطانيا وضح الرأي العام من طولها وأوجس خيفة من وراء ذلك ، كان الوفديون الأحرار يطالبون بقطعها وإلغاء معاهدة ١٩٣٦ ، استجابة للشعب الذين لم ينفصلوا أو ينعزلوا عنه كما كان الشأن بالنسبة إلى القيادة .

ومن هذا نرى أن الوفد ظل على رأس القوة الشعبية الحقيقية للبلاد ، وكانت تتمثل في كثيرين من شبابه روح الثورة على الاستعمار والأوضاع الداخلية الفاسدة ، ولكن العيب كان في القيادة التي لم تعد تسير الزمن وعجزت عن إدراك روح العصر .

(١) الذي نعلمه علم اليقين أن عزيز فهمي وأحمد أبو الفتوح قادا حملة المعارضة إيماناً بالخطر الداهم على الحريات ، ولعل الصحيح في الأمر أنهما كانا موضع سخط فريق من قيادة الوفد بسبب موقفهما هذا .

الحق ، لقد كان الوفد كما قلنا في كتابنا « آراء حرة » يمثل مصالح متعددة ، بل لعله كان عبارة عن مجموعة أحزاب بينها تنافر في الوضع الطبقي والأهداف ، ولكن حافظ على تماسكها وتآلفها الولاء للماضي وللشخص النحاس .

لقد كان الوفديون الأحرار ، الذين يعبرون عن الطبقة الوسطى الجديدة ولهم أهداف تتصل بصالح العمال والفلاحين ، يدركون الخطر الذي يهدد كيان حزبهم بسبب قيادتهم غير الشعبية . وكان يعظم خوفهم كلما زاد أنصار الهيئات الأخرى مثل الإخوان المسلمين والاشتراكيين . ولو أن قيادة جديدة مستنيرة وسليمة ومشبعة بروح العصر ، ظهرت ووضحت موقفها تماماً للرأى العام ، لأصبحت خطراً على الوفد ولو بعد حين .

ازدياد الضغط الشعبي

إزاد الفساد المتنوع الجوانب الذى أشرنا إليه في مسهل هذا الفصل ، وبسبب موقف الاستعمار البريطانى من القضية الوطنية بالنسبة إلى مصر والسودان . بدأ الشعب يضغط تدريجاً وبقوة ، وتجلى ذلك في المظاهرات المتكررة التى كانت ينظمها طلاب دور العلم ، وفي حملات الصحف وكتابات الأحرار .

والذى كان يتابع كل ذلك يرى بوضوح أن كفاح الشعب خلال مدة حكم الوفد اتخذ اتجاهات عدة وكانت له أهداف كثيرة ، وكلها تدور حول التحرر بأوسع معانيه :

أولاً — مهاجمة الاستعمار : فطالب الناس بحل القوات الأجنبية عن مصر والسودان والعمل على تحقيق وحدة بين البلدين ، أساسها تجانس الهدف والمصلحة . وعارضوا في الدفاع المشترك ومشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط ، واشتدت الدعوة إلى الحياد بين المعسكرين الغربي والشرقي ؛ أي الاستقلال في الخارجية أسوة بالهند ، بل لقد نادي البعض بعقد ميثاق عدم اعتداء مع الاتحاد السوفيتي . وعارض المثقفون الواعون مشروع النقطة الرابعة ، قائلين إنه مقدمة لتسرب الاستعمار الأمريكي .

ثانياً — الحملة على الحكم المطلق المستمر : فطالبت الجماعات والهيئات بإطلاق حرية الرأي والاجتماع ، وإلغاء القوانين الرجعية التي تحد من الحريات ، والتي صدرت في العهود السابقة . وكان من أثر الحملة تراجع الحكومة عن نواياها من ناحية مجلس الدولة ، والمشبهين السياسيين ، والصحافة ؛ ولسكن الوزارة استطاع حمل البرلمان على إقرار قانون الجمعيات .

ثالثاً — الهجوم العنيف على الرشوة والمحسوبية والاستثناء والمضاربات والصفقات ، والإسراف والفساد ، في كل مكان . وكثر الحديث — بصورة ملتوية طبعاً — عن حياة الملك الخاصة وأفراد حاشيته ، وأدى ذلك كله إلى لهبوط بسمعة الملكية إلى أدنى

الدرجات في نظر الرأي العام . وتحدثت دوائر الإخوان المسلمين
عن العودة إلى التمسك بأهداب الدين .

رابعاً — الهجوم العنيف على الإقطاع وقامت صحف الحزب الاشتراكي
تدعو إلى خفض الإيجارات الزراعية وتنظيم العلاقة بين المالك
والمستأجر وإعادة توزيع الملكية الزراعية بصورة تحقق
العدالة (النسبية طبعاً) في الريف .

وحدث فعلاً أن انتفض الفلاحون في بهوت ، وفي أملاك
الأمير محمد علي ، وتلقفت بعض الصحف تلك الحوادث الدالة
على وعي جديد بين الفلاحين ، ولكنها لم تعرف كيف تستغل
الحادث من الناحية العلمية وبالرجوع إلى ثورات الفلاحين
في التاريخ .

خامساً — الهجوم على الرأسمالية الاحتكارية من مصرية وأجنبية ،
وأخذنا نسمع دعوات إلى تنظيم الشركات والحد من أرباحها
وفرض الرقابة عليها ، وتأميم الخدمات العامة وبعض المشروعات
الاحتكارية .

سادساً — الدعوة إلى تعديل التشريعات العمالية وتحسين أحوال العمال،
والمطالبة بقيام نقابات العمال الزراعيين وإنشاء اتحاد عام لنقابات
عمال الصناعات والحرف .

سابعاً — انتشرت الدعوة ، وبخاصة في صفوف طلاب الجامعات ضد

الملك والملكية نفسها ، وكثيراً ما ردد المتظاهرون الهتاف
للنظام الجمهورى

هذه بعض الانجاعات والأهداف التى وضحت خلال عهد الحكومة
الوفدية ، ولا ريب أن بذورها تمتد إلى ما قبل ذلك بسنوات ، ولكن العيب
فيها أن الهيئات والجماعات التى مثلتها وروجت لها لم تكن متكئة ، بل لقد
كان بينها تعارض فى أكثر من ناحية . وتعارض قد يمتد إلى الجوهر
والأسس ، ومهما يكن من أمر ، فلا مرأى أن تلك الظواهر كانت تدل
على وعى سياسى واجتماعى جديد .

الواقع أن الكفاح الشعبى قد بدأ يدخل مرحلة حاسمة . . . ومما يلفت
النظر أن الرجعية بمختلف أنواعها راحت تكيل تهم « الشيوعية » ،
و « العمل على قلب نظام الحكم » و « العيب فى الذات الملكية » لأصحاب
الدعوات الجديدة .

غير أن الإنصاف يقتضى منا أن نقرر أنهم لم يتعرضوا لما أصابهم فى
العهد الإقطاعى الذى سبق قيام الحكومة الوفدية ، من إرهاب وتكيل
ومحاكمات صورية .

الكفاح يبلغ الذروة

طالت المفاوضات بين الجانبين المصرى والبريطانى دون أن تؤدى إلى
نتيجة عملية بسبب إصرار الأخير على نظام الدفاع المشترك والسياسة الانفصالية

في السودان ، وثارت ثائرة الرأي العام وطالب باتخاذ إجراء حاسم ؛ واشترك في المطالبة بذلك الوفديون الأحرار أنفسهم . . .

وإزاء هذا الإجماع الشعبي أحست الحكومة أنها تستند إلى أساس متين فأقدمت في أكتوبر ١٩٥١ على إلغاء معاهدة ١٩٣٦ واتفاقيتي السودان لعام ١٨٩٩ . وسارعت دول الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا إلى تقديم مقترحات بشأن إنشاء قيادة متحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط . فرفضتها الحكومة المصرية جملة وتفصيلاً ، وفور التقدم بها .

وهكذا أحرز الشعب نصراً رائعاً فيما يتعلق بالقضية الوطنية ، وبدأ نوع من الكفاح المسلح في منطقة قناة السويس ، اشترك فيه الشباب من مختلف الطوائف والهيئات .

ولعب العمال دوراً رائعاً فامتنعوا في بورسعيد عن تفريغ وشحن السفن الإنجليزية مما كان له وقع عظيم في أوساط العمال وغيرها بالعالم ، وهجر ألوف منهم العمل في المعسكرات البريطانية ، مضحين بأجورهم وأرزاقهم ، أي قوتهم وقوت عيالهم .

لقد أدركوا أن لا أمل في إصلاح أحوالهم طالما الاستعمار جاثم على صدر البلاد . وهذا ما نبه إليه مازيني مواطنيه في القرن التاسع عشر حين قام يدعو إلى طرد التمسايين من إيطاليا وتوحيد البلاد . والحق ، لقد كانت البلاد كلها شعلة من الحماس المتأجج . . . لقد كانت في ثورة ، ولم تعبأ بما ارتكبه الإنجليز من عنف أو عدوان ، تناول الممتلكات والأرواح . . . إن الصبر له حد ، ولا بد أن تنفجر الشعوب في النهاية ضد الطغاة ، طال الزمن أو قصر .

الحياة!

كانت العناصر المعادية لأهداف الشعب ترقب المشاعر النائرة بحذر وخوف ،
وفي صيف عام ١٩٥١ وقبل أن يتضح بصورة قاطعة أن الحكومة
تعتزم إلغاء المعاهدة ، طلع حافظ عفيفي ، العضو المنتدب لمجلس إدارة بنك
مصر وغيره من الشركات ، بحديث أعلن فيه خطأ تلك النزعات الوطنية ،
مؤكداً أن التحالف بين مصر وبريطانيا أمر عمليه المصلحة القومية . . .
وسافر الرجل إلى أوروبا ، وراح الناس يعلنون مناسبة ذلك الحديث . . .
إنهم يعرفون تاريخ حافظ عفيفي وفلسفته السياسية ، وإذن لا بد أن وراء
الأكمة ما وراءها . . .

وألفيت المعاهدة ، وهنا تحركت العناصر الرجعية كلها :

فلاستعمار رأى في هذا العمل ضربة عنيفة له ، لن يقتصر أثرها على
وادي النيل ، وإنما سيمتد إلى الشرق العربي ، وهاله الحماس
الذي قوبل به الإلغاء في البلاد العربية .

وخاف الإقطاع ومعه الرأسمالية الاحتكارية تطور الاتجاهات الاشتراكية
والإصلاحية إذا ما خرج المستعمر من البلاد .

ورأى المتعاملون مع القوات البريطانية أن أرباحهم سيقف تدفقها على
جيوبهم ، وهي الأرباح التي حصلوا عليها من وراء التعامل مع
الاستعمار . . .

وراحت المصالح الاقتصادية الكبيرة تنذر بالويل والثبور إذا لم يصرف

محصول القطن نتيجة الامتناع عن شرائه من جانب بريطانيا وحلفائها...

وارتفعت الأصوات منادية بعظام الأمور بسبب توقف الأعمال في القناة ، مما يضر بالخزانة ويشيع البطالة .

وأنذر المتظاهرون بالغيرة على مال الشعب بأن إقدام الحكومة على استخدام العمال الذين هجروا المعسكرات البريطانية ألقى أعباء مالية لا قبل للخزانة باحتمالها .

وأدرك القصر أن التيار الوطني الجارف إذا ما واصل السير فقد ينقلب عليه ويجرفه هو نفسه . لقد كان يعلم أن كفاح الشعب لم يكن ضد الاستعمار وحده ، وإنما كذلك ضد أسناده وأشياعه .

وغضبت أحزاب الأقلية القديمة لما حدث لأنها ، فضلا من أنها بطبيعتها من أنصار مهادنة الاستعمار ، شاهدت الحماس الذي قابلت به البلاد شجاعة الوزارة . وأخذت تلك الأحزاب (ونستعمل اللفظ تجوزاً) تشكك الرأي العام في سلامة الخطوة . فتارة تقول إن الوفد الغي المعاهدة ليحول الأنظار عن مساوىء حكمه الداخلى ، وتارة أخرى تسأل : ماذا أعدت الحكومة من وسائل إيجابية لرد العدوان؟ ومن المؤسف أن انماقت بعض الهيئات الجديدة في تبار تلك الدعوة الحبيثة فراح بعضها يطالب بإشراك الجيش المصرى فى القتال علنا . وأشد من هذا مدعاة للأسف أن بعض تلك الهيئات راحت تنتقص من الجيش وهى تعلم ما فى نفوس ضباطه الشبان من وطنية صادقة ، وسخط على الفساد والطغيان . .

أليس من العجيب ونحن في تلك المعركة أن البعض منا لم يدع
الخلافات الداخلية مما ينذر بتصدع الجبهة الوطنية، وارتفعت أصوات
تتادى بضرورة استقالة الوزارة في تلك اللحظة... ربما أخطأت
الحكومة، أو وزير داخليتها بالذات، العمل في بعض النواحي
المتصلة بالكساح، ولكن لم يحاول أحد أن يجيب عن هذا السؤال
ومن الذي يخلفها إذا استقالت أو أقيمت، والجميع يعرف تماماً مبلغ
الروح الكفاحية في المستقلين ورجال الأحزاب القديمة...
ولكن، لم يطل بهم الانتظار، فقد جاءهم الجواب، وبأسرع مما
يتوقعون !!

في غمرة الكفاح الذي كان الشعب يدفع فيه الكثير من عرقه ورزقه
ودمه، فوجيء الناس جميعاً، لا في مصر وحدها بل وفي العالم كله بأمر
ملكى عين بمقتضاه حافظ عفيفي رئيساً للديوان... ومن هو حافظ عفيفي
هذا...؟؟

إنه الرجل الذي اشترك في انقلاب صدقي سنة ١٩٣٠ ثم عين وزيراً
مفوضاً في لندن، ثم صار سفيراً لبلاده لدى المملكة المتحدة، فعرقه
الإنجليز رجلاً منزناً.

والذي اسمهل حياة التأليف بكتابه «الإنجليز في بلادهم» مشيداً بهم إلى
أبعد حد. وعاد ليدخل ميدان الحياة الاقتصادية فسيطر على بنك
مصر والشركات التي أسهم البنك في إنشائها، أي صار مسيطراً على

تلك المؤسسات الوطنية ، ودخل في زمرة أرسقراطية المال ، وأصبح وثيق الصلة بالمصالح الاقتصادية الأجنبية .

وآمن مع صدق بأن مشروع « صدق - يثق » يحقق أهداف البلاد ودعا دائماً إلى التعاون الصادق مع بريطانيا وحلفائها . ونادى بإفساح المجال الواسع أمام رؤوس الأموال الأجنبية .

ذلكم هو الرجل الذي وقع عليه إختيار ملك مصر ، الوطني الأول ، والمكافح الأول عن استقلالها (١) ليكون رئيساً لديوانه الملكي . وحق للناس أن يعدوا الحادث طعنة من الخلف . فقامت المظاهرات في كل مكان من البلاد . وقد اشتركت فيها جميع الطوائف على اختلاف أوضاعها وثقافتها تهتف بسقوط حافظ عفيفي ومولى حافظ عفيفي . وصبرت الوزارة على الطعنة وهو أمر ندهش له وكان الشعب ورائها . . . لقد كان التساهل خطأ . ستدفع ثمنه .

ومرت الأيام مسرعة ، وفي ٢٦ يناير ١٩٥٢ بدأ حريق القاهرة الذي لم يكشف الستار عن مدبريه الأصليين بصورة رسمية ، ولكننا نقول إن المسئول عنه هو الذي استفاد منه .

وهنا ارتكبت الوزارة في نهاية عمرها خطأ يصعب التكفير عنه ، ذلك أنها أعلنت الأحكام العرفية . والواقع أننا لا نستطيع أن نجد مبرراً لهذا العمل . فحوادث القاهرة كانت مفتعلة . هذا ما أدركه كل ذى بصر سليم لأول وهلة ، وكان لها غاية وقد حققتها ، وإذن فمن المؤكد أنها لم تكن لتكرر .

وأكثر من هذا فقد نزل الجيش وسيطر على الحالة تماماً كما كان يضمن إطلاقاً عدم تكرار تلك الأحداث . ونحب أن نؤكد أن الجيش نزل لكي ينقذ البلاد ، لا لينقذ الاستعمار أو العرش ، وهذا أمر طبيعي فالجيش من الشعب وإلى الشعب .

ويحاول البعض الاعتذار لهذا الموقف من جانب الوزارة الوفدية قائلاً إن القصر هو الذى طلب ذلك ، ولو صبح التعليل أو الاعتذار لكان دليلاً على قصر النظر السياسى إلى أبعد حد . لو أن هذه الوزارة كانت بعيدة النظر وواقعية فى إدراكها وتفكيرها ، لعرفت أن حوادث القاهرة كانت مؤامرة لإخراجها ، وأن القصر إذ يطلب إعلان الأحكام العرفية فأنما ليستخدمها فيما بعد ضد خصومه ومنهم الوفديون وهذا ما حدث . وأخطأت الوزارة إذ لم تقرن إعلان تلك الأحكام بأجل محدود لإنهاؤها ولو فعلت لأخرجت من خلفها . وأخطأت مرة ثالثة إذ سارعت إلى اعتقال عدد كبير من الأفراد دون توافر أى دليل على اشتراكهم ، ولم تكدر تتم هذه التصرفات حتى أعفيت من الحكم وخلفها على ماهر ، ولقد حدثتنا الصحف بعد ثورة يوليو أن الاتفاق على تولية الرجل كان يجرى قبل حوادث القاهرة بزمان طويل .

وبهذه المناسبة نذكر أن واحداً من أصدقاء السراى حدثنا إثر ذلك أن النية كانت متجهة إلى إقالة الوزارة الوفدية فور وقوع حوادث القاهرة ، ولكن أولى الشأن صبروا عليها ساعات حتى تعلن الأحكام العرفية وتحظر التجول وتعتقل من تشاء من خصومها وأعداء القصر ، أى أنه ترك لها ،

قبل إعدامها . أن تقوم بالأعمال القذرة Dirty Work حسب التعبير الذي
استعمله هذا الصديق للقصر .

والحق لقد دهشنا كثيراً من هذا الذي عملته الوزارة ، وتصادف أن
تحدثنا في الأمر مع أحد أعضائها — بعد الإقالة بزمن — منددين بغيباء
تصرفها . فقال إنه ومعه غيره لم يكونوا موافقين على إعلان الأحكام
العرفية (١) . ولكن وزير الداخلية — فؤاد سراج الدين — كان مصرّاً
على ذلك ، ولوصح هذا القول لكان دليلاً على عدم الفهم الواقعي للأوضاع ..
هل كان الدعاة إلى إعلان الحكم الفردي يؤمنون في قرارة نفوسهم أنهم
سيبقون في الحكم؟! إن احتمالاً من هذا القبيل ليعادل أمل إبليس في دخول
الجنة « ووجه الشبه بين الأمرين هو الاستحالة ، لو كانوا يفهمون .

النجاسة تسير في الطريق

أقيمت الوزارة ليخلفها على ماهر ، فلعب بالفعل دور مخلب القط ، إذ
نجح في تهدئة الرأي العام . بل واستماله إليه ، كما وفق إلى اجتذاب تأييد
الوفد له . وهنا كان مؤلف الرواية قد خلص من الفصل الأول وبطله على
ماهر ، وإذ بدأ الفصل الثاني دبرت وسائل الإحراج المألوفة فاستقال رئيس
الوزراء ، ودعى إلى احتلال مكانه نجيب الهلالي .

(١) هو حضرة إبراهيم فرج .

الرجل الذي كفر

لم يكن نجيب الهلالي في الأصل وفدياً صميماً ، ولكنه استطاع أن يشق طريقه فصار عضواً في الوفد ثم وزيراً في وزارته . ولما تألفت وزارة النحاس الأخيرة أبى الاشتراك فيها وقال أنصاره إنه ساخط على أسلوب الوفد في الحكم من قبل ، ولذلك آثر الابتعاد ووقف موقفاً سلبياً وأخذت الروايات تتوافر بأن الرجل انصرف إلى الصوفية وأنه بصدد وضع تفسير للقرآن !!

ولو أن الرجل أنصف نفسه والشعب ، وكان حقيقة غير راض عن سياسة الوفد لدخل الوزارة عساه يحول دون أخطائها ، أو لتزعم جماعة الوفديين الأحرار وكون جبهة تسمى إلى الإصلاح . ولكنه لم يفعل ، وأحاط نفسه بهالة من الغموض ، فلما وقعت أزمة تشريعات الصحافة أدلى بحديث إلى «الأهرام» قال فيه إن تقييد الشهوات أولى من تقييد الحريات ، وتوقع الناس منه أن يعتمد إلى إجراء إيجابي ولكنه قنع من المعركة بالحديث الذي كان له صدى طيب في الرأي العام ، وعاد إلى عزلته وصوفيته ، لينساء الناس بعد قليل . . .

ولكن عيناً ساهرة رتبت النتائج على هذا الموقف برغم سلبيته ، ونقصد بها عين القصر الذي وضع الهلالي في قائمة من قد يعهد إليهم يوماً بأداء الدور المألوف . دور مخلب القط . وكان الهلالي يتمتع بسمعة طيبة من حيث اتجاهاته الشعبية في التعليم حين كان وزيراً للمعارف ؛ وبسبب طهارة يده

ونزاهته وسخطه على الفساد وهذه صفات تؤهله لكي يلمع الدور المطلوب ، بل وظن مؤلفو الرواية أن في استطاعته أن يجتذب عدداً من أخصيار الوفد وأحرارهم وبذلك يكون سبباً في انشقاق يصيب الحزب ويحطمه . وأكثر من هذا فهو كفاء للدور بسبب حقه على الوفد الذي فصله من قبل .

ولهذا كله وقع عليه الاختيار ليخلف على ماهر ، فبدأ بحل البرلمان دون أن يحدد موعداً لإجراء الانتخابات ، ووقع في نفس الخطأ الذي ارتكبه كثيرون غيره ، وقد كتبنا مقالاً في جريدة الزمان بعنوان « رأس الذئب الطائر » وقصدنا منه أن ينتبه الرجل إلى ما أصاب على ماهر .

ولم يكد الهلالي يشعر بمجلوسه على كرسي الوزارة حتى بادر إلى الإعلان بأنه سيبدأ حملة تطهير شامل . وليس هناك فرد يغار على هذا البلد إلا ويرحب بتطهير حياتها السياسية من عناصر الفساد والشر ، ولكن المراقبين أدركوا أن حكاية التطهير ما هي إلا خدعة لأن المقصود بها هم الوفديون أنفسهم . ونسى الرجل أن التطهير الحقيقي يجب أن يبدأ من أعلى أي من القصر وصاحبه أولاً وقبل كل شيء .

وشغل التطهير ومسائل الانتخابات وعودة الحياة الدستورية الأذهان فصرفتها عن القضية الوطنية وهذه خدمة كبرى للاستعمار الذي له الفضل في ابتداء هذه العبارة وأعلنها في العراق سنة ١٩٣٠ ليظهر ذلك البلد من الأحرار وخصوم السيطرة الأجنبية !

تري هل كان الرجل يدرك هذه المعاني ؟ نود أن نستبعد ذلك وياويل مصر إذن من سلامة نية بعض الساسة ونزعاتهم الروحانية ! لقد عرف عن

الهلالى أنه كان نصيراً للشعب والديموقراطية وعدواً للقصر . فاذا به ينتهى إلى خدمة القصر ، فهل كفر الرجل بمبادئه ؟

وأخيراً أدرك الهلالى أن عبارة «رأس الذئب الطائر» تنطوى على حكمة بالغة فقدم استقالته فجأة ليخلفه حسين سرى . ولكن النهاية كانت تدنوساً عاماً ، فاستقال سرى فجأة ودعى الهلالى للمرة الثانية ليلم الدور ...

غير أن الرواية التى بدأت منذ عام ١٩٢٥ أصبحت مملة وممجوجة . فلم تمض ساعات على تأليف الوزارة الهلالية حتى سقطت مرغمة .. لقد قام الجيش بالثورة ليضع حداً نهائياً لتلك الهزليات أو المآسى بعبارة أدق . التى استمر تمثيلها على المسرح المصرى .

الفصل الثاني عشر

مسئولية فاروق

« ومن يعمل مثقال ذرة خيراً يره » ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره .
إن هذا المعنى الذى تتضمنه الآية الكريمة لينطبق على الملك السابق .
ذلك أن أعماله وتصرفاته عجبت بالمصير المحتوم الذى كان ينتظره والذى كان
يتوقعه له كل ذى بصر سليم .. حتى أمه نفسها قالت فى حديث لها أنها نصحته
وكانت تدرك المصير الذى ينحدر إليه بسرعة (١) .

أوضحنا فى الفصول المتقدمة أن التطور الاجتماعى فى مصر كان لا بد
وأن ينتهى بثورة ، وهذه الثورة هى التى عصفت بفاروق وبعد خمسة عشر
عاماً من توليه الحكم . لأنه ارتكب الكثير من الأخطاء والآثام التى كان
لا بد أن يدفع ثمنها ، وإذن فعليه تقع مسئولية نهايته التعسة ، هو بالذات .
ما فى ذلك ريب .

وهنا يتعين علينا أن نوازن بين تصرفاته العامة التى تتصل بالشعب .
وبين تصرفاته الخاصة التى تتعلق بشخصه . وهذه الأخيرة — رغم

(١) راجع مجلة أخبار اليوم فى عددها الصادر فى ٣٠ نوفمبر ١٩٥٢ .

بشاعتها وجسامتها — أقل شأنًا وأهمية في نظرنا ، لأننا نعالج المسائل من الناحية العامة .

إن التاريخ يحدثنا عن غراميات دون ولنجتون ودزرائيلي في إنجلترا ومارا marat في فرنسا ، وجشع تليران وفساده وعدم تورعه عن قبول الرشوة ، إلا أن التاريخ غفر لهؤلاء جميعاً الجانب الشخصى من حياتهم إزاء ما قدموه لبلائهم من خدمات كبرى . إننا نقرأ كيف دخلت شارلوت كورداي على « مارا » في غرفة الاستحمام وكيف رحب بدخولها وقتلته ، ولكننا نعلم أيضاً أن الرجل كان من عمد الثورة الفرنسية وعوامل نجاحها .

غير أن الأمر الذى يدعو إلى العجب المقرون بالأسف والألم ، أن الصحف وما إليها في مصر قد ركزت اهتمامها في حياة فاروق الخاصة .. جشعه اللانهائى في اقتناء المال بكافة الوسائل وغير المشروع منها قبل سواه ، وولعه البهيمى بالنساء ، وادمانه على الميسر ؛ بينما أغفلت أخطائه وتصرفاته التى أساءت إلى الحياة العامة وعطلت النهوض وأشاعت الفساد والعفونة في كل مكان . والحق ، إن هذا الإسراف في معالجة هذه النواحي الذاتية ينطوى على خطر يذكره الواعون ، لأنه قمين أن يصرف الناس عن المشكلات الأساسية .

لسنا ننكر بشاعة تصرفات الرجل الشخصية لمنافاتها التقاليد المرعية ومخالفاتها أبسط المبادئ الأخلاقية التى نستنكر خروج أى رجل عادى عليها . ولكن ، بالرغم من هذا ربما كان في الإمكان أو من المحتمل أن يتغاضى الشعب عن تلك الأعمال كما فعلت شعوب أخرى في كل زمان ومكان ... أما تعاونه مع الإستعمار ، وعداؤه للحياة الدستورية ، وعدوانه على الحريات ،

بمعنى أصح — أن يغادر كرسى الحكم ، لأن تلك إرادة
مولاه . . .

■ — إقامة الوزارات غير المستندة إلى أى تأييد شعبي . لتحكم البلاد
بالحديد والنار ، سواء عن طريق الأحكام العرفية أو بواسطة
التشريعات الرجعية .

■ — التدخل فى تعيين كبار الموظفين وبخاصة فى مناصب السلك
السياسى ، حتى سرى الاعتقاد بأنهم يمثلونه شخصيا ، لا الدولة ،
فى الخارج . أليس هو الذى عين عبد الفتاح عمرو سفيراً فى
بريطانيا ، وكان شاباً لا تجارب ولا دراية له فى المسائل الدبلوماسية
والشئون الدولية ،

٦ — مطالبته باتخاذ كافة الإجراءات لهدم الحريات ، فأوعز بإلغاء مجلس
الدولة ، وطالب بإصدار تشريعات خاصة لتكتم الصحافة فى عهد
الوزارة الوفدية الأخيرة .

٧ — الاعتراض على أسماء وزراء حين تقديمها إليه . بدون أى داع
من المصلحة العامة .

٨ — التدخل فى اختيار أعضاء مجلس الشيوخ المعينين أكثر من مرة ،
بل إنه السبب فى إخراج المعارضين من المجلس إثر الاستجواب
الذى تقدم به مصطفى مرعى .

٩ — الإسراف فى منح الرتب والنياشين لغير سبب يتصل بالجزاء عن

خدمة عامة ، بل كان له غرض خاص هو اتخاذ الألقاب وسيلة
لخلق طبقة تدين له بالفضل والولاء وتناصره ،

١٠ — التدخل في أعمال السلطة القضائية كما فعل أثناء تحقيقات النيابة
العمومية في قضية الأسلحة والدخائر الفاسدة .

الأخطاء القومية

وارتكب الرجل أخطاء جسيمة في حق قضايا الشعب الوطنية مما يدخل
في نطاق الخيانة العظمى ، ومن ذلك :

١ — موقفه وموقف بعض أصفياه خلال الحرب مما أدى إلى ذلك
العدوان على كرامة البلد ممثلا في انذار ٤ فبراير حق طالبت بعض
الصحف الأجنبية بتقديمه إلى المحاكمة على أنه مجرم حرب مما أشرنا
إليه من قبل .

٢ — إصراره على « لقب مصر والسودان » وهذا كل ما كان يفهمه
من معنى الوحدة بين البلدين ؛ ولم يحاول أن يحل الأمر برضاء
أهل السودان .

٣ — تدخله الخفي الذي أدى إلى إعلان الحرب في فلسطين وما أعقب
ذلك من هزيمة .

٤ — طاعنه الحركة الوطنية بعد إلغاء المعاهدة ، بتعيين حافظ عفيفي

رئيساً للديوان وعبدالفتاح عمرو ومستشاراً له في الشؤون الخارجية بالرغم من وجود وزير الخارجية . ومن يدري ربما يسفر التحقيق عن نوع من المسئولية في حريق القاهرة يوم ٢٦ يناير الماضي .

٥ — تخطيطه في السياسة العربية مما أدى إلى فشلها ، بل إنه المسئول عن الصراع الذي كان ناشئاً في صفوف دول الجامعة حق كنا نرى أنفسنا أمام معسكرين متعارضين (١) .

انعدام الوعي الاجتماعي

يقول السفير الأمريكي مستر ستانتون جريفت في مذكراته (٢) :

« إن عالم جيلنا هذا قد بدأ يدرك أنه لا يوجد حاكم — سواء أكان دكتاتوراً أم لم يكن — يستطيع أن يعيش طويلاً إلا إذا كان يملك وعياً اجتماعياً حقيقياً ، وإلا إذا كان يرغب رغبة صادقة في تحسين أحوال جماهير شعبه المعاشية ، ولم يكن فاروق يملك أى وعى اجتماعى إطلاقاً . وعلى الرغم من الفساد الذي كان يسود حاشيته ، فقد كان في استطاعته أن يحتفظ

(١) أشار الأستاذ أحمد بهاء الدين إلى الحملة التي دبرها الملك السابق في الصحف ضد وزير خارجية باكستان ، حين راح الشيخ حسنين مخلوف يلقي التهم في وجه الرجل .

(٢) جريدة المصري (٤ ديسمبر ١٩٥٢) .

بالمملك لو أنه بذل أقل جهد لإطعام شعبه ، أو ألقى التفاته إلى رفاهية جيشه
الذى كان يتولى مهمة حماية عرشه لا الاستيلاء عليه .

هذا رأى دبلوماسى أجنبى فى رجل شئت الظروف أن يحكم هذا البلد ..
إن الواجب الأول على عاتق أى حاكم يقدر مسئولية مركزه ويبنى الاحتفاظ
به أن يضع خير الشعب فى المقام الأول من تفكيره واهتمامه ،

ولكن فاروقا لم يتسع عقله لمثل هذا ، لأنه كان عديم الوعى الاجتماعى ،
وما كان لحاكم من هذا القبيل أن يحتمله شعب إلا إلى حين ..

مبآة الخاصة

أما تصرفاته الخاصة فإنها موضع الاستنكار العنيف ، وإنه التتمثل فى أكثر
من ناحية . وقد نجد من الأفراد من يسرف فى ناحية أو أخرى أو فى نواح
عدة كالولع بالمرأة ، والإدمان على الميسر . والعمل على الإثراء غير المشروع
ولكن فاروقا كان يمارس هذه الرذائل بصورة توضح نفسيته وعقليته ،
وفى المستويات الدنيا .

لقد كان الرجل نهما إلى حد بعيد فى اقتناء الأموال بغض النظر عن
الوسيلة ، كالاستيلاء على الكثير من أراضى الدولة ، والتنظر على الأوقاف
الخيرية بغير وجه حق ، وفرض الإتاوات على الشركات والمؤسسات ، والمضاربة
فى بورصة الأوراق المالية والقطن ، وبيع الرتب والنياشين . ولقد بدأ هذا

الجانب من أعماله بصورة واضحة بعد الإنذار البريطاني في ٤ فبراير عام ١٩٤٢ والخطر الذي كان معرضاً له حينذاك ، فكأنه كان يتوقع يوماً لا يبقى فيه على العرش ، وإلا كيف نعلل هذا التهافت الجنوني على اقتناء الأموال ، ثم العمل على تهريبها إلى خارج البلاد ؟

ولكن الشيء الذي يلفت النظر بصفة خاصة الوسيلة التي كان يتبعها لأنها تدل على تأصل شعور القسوة في نفسه . ومن أمثلة ذلك أنه كان ينتظر على الأوقاف الخيرية وبذلك يستغل ويستحل لنفسه مالا هو في الأصل لرعاية الفقراء والمساكين والمحتاجين . ولما بدأت حرب فلسطين قامت الدعوة لجمع تبرعات للترفيه عن الجنود في ميادين القتال ، وذكرت جريدة « الأهرام » في عددها الصادر يوم ٥ ديسمبر أن ملك مصر السابق استولى من تلك الأموال على مبلغ طائل ؛ وبهذا لم يتورع عن شيء أعد لقوم يضحون بأرواحهم في حرب قذف بهم إليها جهله ونزقه وسوء نيته . ولكن يظهر أن صفة القسوة كانت تلازمه منذ الصغر ، فقد روى الكاتب « محمد التابعي » في مجلة « آخر ساعة » كيف أن الطفل فاروق كان يتلذذ بتعذيب الحيوان حتى أنه أمسك بقطعة صغيرة من ذنبها وأدارها بقوة ثم ألقى بها بعيداً فخطمها !! وروى الكاتب أن والد فاروق علق على الحادث بقوله : ويل لبلد سوف يحكمه . . وتحقق النذير ولكن لمدة خمسة عشر عاماً لأن البلد لاتصبر على القسوة إلى الأبد .

ونلقى فساد حياة فاروق الخاصة أيضاً في حياة السهر والإسراف في الملذات

الرخصة ولعب الميسر ، وكلها مساوىء عرفها الناس في الداخل وبدأت عارية
أثناء رحلاته في الخارج . ولسنا نود الإسهاب في هذه النواحي فقد أفاضت فيها
الصحف ، كما حللها بدقة الأستاذ أحمد بهاء الدين في كتابه ، ونكتفى هنا
بهذه العبارات التي سطرها مستر ستاتون جريفت سفير الولايات المتحدة
بالقاهرة في الفترة بين ٢٤ أغسطس ١٩٤٨ ، ٥ أبريل ١٩٤٩ في مذكراته
إذ قال : « وخلال المدة التي قضيتها في مصر ، وكان فاروق يقضى أقل
الوقت في تصريف الشؤون الدبلوماسية والسياسية ، ولكنه كان عميلاً دائماً
لنواصي القاهرة الليلية : كان دائماً في صحبة نساء جميلات ، بل وكان يحاول
أحياناً ممارسة حقوقه في السيادة لاغتصاب صديقات الدبلوماسيين الأمريكيين
والأجانب » (المصري عدد ٤ ديسمبر ١٩٥٢) .

والذي تابع « قصة فاروق كاملة » التي نشرها الأستاذ مصطفى أمين في
جريدة « الأخبار الجديدة » يرى إلى أي حد كان الرجل مسرفاً إلى أبعد
الحدود في هذه الناحية ، وإلى أي مستوى انحدر في علاقاته النسائية
والغرامية كأنما هي أهم شيء في حياته . ومما يبعث على الحجل البالغ
ما طالعه في بعض الصحف من أنهم عثروا في القصور على صور لأفراد
أحياء في أوضاع تتنافى مع أية معايير خلقية ولو كانت بدائية ؛ والمفهوم
أن شخصاً واحداً فقط كان يجوز تصوير هذه المناظر أمامه ، ولعله هو الذي
التقطها ... ذلك هو فاروق نفسه . وبلغ الشذوذ به إلى حد أنه كان يقتنى
الصور والرسوم التي تمثل المناظر الجنسية المكشوفة ، وقد ملأت « الأهرام »

إحدى صفحاتها بطائفة من هذه المناظر .

أما الميسر فكان عادة قوية حق كأنما انقلبت إلى طبيعة ثانية معه ...
ففى آخر رحلة له فى أوربا أدلى بحديث إلى مجلة انجليزية قال فيه إنه يعتبر القمار
رياضة (!) بشرط أن يعرف المقامر متى يقف . وفى المذكرات التى كتبها
زوجه ناريمان « أو كتبت لها أن شيئاً الدقة لأن طريقة الكتابة والعرض
فوق مستواها العلمى والثقافى » والتى نشرتها جريدة « المصرى » نرى
ملكة مصر فى عهد مضى تقول إن زوجها ، كان إذا ما أراد أن يشتري لها
بعض الهدايا ، يتوجه قبل ذلك إلى دور الميسر فإذا كسب بعض المال ، وفى
بوعده لها ؛ وهى تفخر به لأنه كان دائماً يكسب .

ويبدو كما قلنا إن عادة المقامرة استحوذت عليه تماماً فى كل شيء ...
لقد أسرف فى الاستهتار بالشعب بالرغم مما تلقاه من نذر السخط ، ولم يعبأ ..
وهكذا أبى فاروق إلا أن يقامر بعرشه ، ولكنه فى هذه المسرة كان الخاسر
وخرج الشعب ممثلاً فى جيشه وفى يده الكسب كله .

والمجال فسيح فعلاً أمام من يريد الإسهاب فى عرض هذه النواحي من
حياة فاروق الشخصية ، ولكننا نكتفى بالقول أن هذه الحياة لم تهبط بسمعته
فقط فى نظر الشعب ، وإنما هوت كذلك بسمعة الملكية كنظام من نظم
الحكم . لقد كان من حسنات بعض الكتاب الذين مهدوا للثورة الفرنسية
أنهم بكشفهم عن فضائح القصور والأشراف وطبقة كبار رجال الدين فى
فرنسا أسقطوا هيئة تلك العناصر فى نظر الفرنسيين .

ولكن فاروقاً بأعماله ، كان أقوى لساناً من أى كاتب . لأنه لم يحاول
حق مجرد التستر ، وكأنه لم يسمع بالحديث المأثور « إذا بليتيم فاستروا »

جهل أم نفاق ؟

هذه قائمة الاتهام التى من أجلها كتب محمد نجيب إلى فاروق يقول له فى
لهجة أو عبارة لا تقبل الجدل :

« لذلك فوضنى الجيش الممثل لقوة الشعب أن أطلب من جلاتكم التنازل
عن العرش ... ومغادرة البلاد ... »

وبالرغم من فداحة الاتهامات التى يكفى القليل منها لتبرير محاكمة فاروق
لا إبعاده عن البلاد فحسب طالعنا الكثيرون من رؤساء الوزارات والوزراء
والساسة وكتاب المذكرات بأقوال تبعت على الدهشة . . فكلهم مثلاً نصح
الملك وحذره منغبة أعماله ، ومع ذلك فكلهم بقوا فى مناصبهم التى عينوا فيها ،
ولم يفكر واحد منهم - ما دام مؤمناً بخطر السياسة السائدة - أن يقدم
استقالته !! .

ولكن الأدعى إلى العجب أنهم جميعاً يزعمون أنهم أشاروا بتعيين
اللواء محمد نجيب وزيراً للحربية ، فما معنى هذا ؟ إذا كان هؤلاء القوم فعلاً
يؤمنون أن تعيين نجيب فى ذلك المنصب كان كفيلاً بإنهاء المشكلة . فهذا دليل
الجهل السياسى لأن حكم فاروق كان قد تجمعت كافة العوامل التى تستدعى
القضاء عليه نهائياً . ولا ريب أن إصرارهم على هذه الفكرة الخاطئة ينطوى

على خطر لأنه قمين أن يشيع في الأذهان أن اللواء محمد نجيب وزملاءه
ما تحركوا إلا مدفوعين بغايات ذاتية ، وليس للدفاع عن قضية الشعب ، وقد
أثبتنا أن حركة الجيش (إن جاز التعبير) كانت إفصاحاً عن ثورة سعى إليها
واستهدفها الشعب . أم تراهم يريدون أن ينافقوا العهد الجديد ، بالزعم أنهم
كانوا يقدرون مصادر شكوى الجيش ؟ الحق لقد كان من الواجب أن
تخرس هذه الألسنة ، وكفها ما أسهمت به في دعم سلطان فاروق ، وما
عاوته به على السير في سياسته الفاسدة المفسدة .

الفصل الثالث عشر

الضباط الأحرار

يبدو أن بعض الأرقام تكتسب أهمية نظراً لارتباطها بأحداث تاريخية ضخمة . ففي الثالث عشر من نوفمبر عام ١٩١٨ توجه نفر قليل من زعماء مصر إلى العميد البريطاني يطالبون بحرية بلادهم واستقلالها . ولما بدأت ثورة الجيش في يولييه من عام ١٩٥٢ لعبت الكتيبة الثالثة عشر مشاة دوراً خطيراً سيظل موضع التسجيل في التاريخ . ونزل فاروق عن عرشه وغادر البلاد في اليوم السادس والعشرين وهو ضعف الرقم المشار إليه . والحق ، لست أدري أية صدفة هذه التي جعلت موضوع « الضباط الأحرار » يشغل الفصل الثالث عشر من هذا الكتاب !

جماعة الضباط الأحرار

على أثر دخول إيطاليا الحرب العالمية الثانية ، ولما بدأت عمليات المحور العسكرية على حدود مصر الغربية تتخذ طابع التهديد الجدى ، ذاع أن الإنجليز يجمعون نزع السلاح من القوات المصرية ، الأمر الذى أثار موجة من الاستياء ، لأنه تدخل لا مبرر له ودليل على عدم ثقة القوم بالشرف الوطنى ، وهنا تجمع لفيف من الضباط الشبان فى الجيش المصرى وتعاهدوا فيما بينهم

على مقاومة أى إجراء من هذا القبيل ولو بالقوة . وكان لهذا العزم الوطيد أثره ولم يتحقق شيء مما ذاع .

وفي ٤ فبراير عام ١٩٤٢ وقع الحادث المعروف من حيث تقديم إنذار معين إلى الملك ومحاصرة قصر عابدين بالدبابات البريطانية ، فثارت نائرة الضباط المصريين لما عدوه إمتهاً لكرامة بلادهم وعدواناً على استقلالها وسيادتها . إنهم لم ينظروا إلى الأمر على أنه خاص بالملك ، وإنما كانت نظرهم إليه قومية وطنية تماماً مع ملاحظة أن مساوىء الملك في ذلك الحين لم تكن قد وضحت بعد .

وأبلت القوات المصرية بلاء حسناً خلال الحرب ضمن النطاق المرسوم . وكان المفروض أن تحصل مصر على جزاء عادل يناسب مع مدى ما أسهمت به في مجهود الحلفاء الحربى وتحقيق نصرهم النهائى . فلما وضعت الحرب أوزارها تنكر الإنجليز لمصر ، وأبوا الجلاء عن أرضها المقدسة . فكان ذلك الموقف المتسم بإنكار الجميل عاملاً في زيادة اشتعال نار السخط في أوساط الجيش كما كان الحال بالنسبة إلى الشعب .

وهكذا نرى أن الحركة الثورية في الجيش كانت وطنية بحثة هدفها تحطيم الاستعمار ، وإن كان من أسبابها أيضاً الفساد الذى شهدته البلاد في الداخل خلال الحرب . وبعض التصرفات غير الدستورية التى أقدم عليها القصر ، وعدم الاهتمام الواجب بتسليح الجيش تسليحاً وافياً . أما متى بدأت هذه فإننا نستطيع القول على وجه التحديد على أن ذلك فى عام ١٩٤٣ . ومنذ ذلك التاريخ عظم نشاطها ، وزاد أنصارها ، وتكون الكثير من الشعب

التي انضم إليها الأحرار الساخطون من الضباط ، وفي سنة ١٩٤٥ بدأت تظهر المنشورات الأولى ومن أهمها منشور عنوانه « الجيش يحذر » . وكان هجوماً عنيفاً على الملك والاستعمار . وكان القائمون بالأمر من الضباط ذوي الرتب الصغيرة ، ولكن يلاحظ أن الحركة أصابتها نكسة في نوفمبر سنة ١٩٤٧ إذ قبض على قادتها نتيجة خيانة أحد رجالها من الصولات .

وظلت حركة السخط تسير في طريق النمو المطرد ، وزاد من حدتها ما حدث في فلسطين من اشتداد ساعد اليهود ثم صدور قرار هيئة الأمم المتحدة بتقسيمها ، بحيث بدا في الأفق أن قيام دولة إسرائيل بات أمراً مفروغاً منه . خاصة وقد أعلنت بريطانيا عن عزمها على الجلاء عن ذلك القطر العربي ، وضربت لذلك أجلاً في مايو ١٩٤٨ .

ولقد أثارت تلك المؤامرة عاصفة من السخط في العالم العربي عامة وفي مصر خاصة ، وبدأ وضحا أن الدول العربية قد اعترفت أن تبعث بجيوشها إلى فلسطين فور جلاء الانجليز لتعيد ذلك القطر إلى أهله الشرعيين ولتحول دون قيام دولة صهيونية .

وأدى ذلك إلى تأجيج نار الحماس في صفوف الجيش المصري وبخاصة ضباطه ، وكانت النار تزداد اشتعالاً كلما دنا موعد التدخل العسكري . ولم يساور ضباطنا شك في أن حكومتهم قد أعدت للأمر عدته .

وفي منتصف مايو من عام ١٩٤٨ زحفت القوات المصرية وروحها المعنوية عالية جداً وأحرزت طائفة من الانتصارات كان لها أكبر الصدى في العالم أجمع لقد أثبت الجندي المصري ، أيا كانت درجته أو رتبته ،

مبلغ كفايته وجلده وشجاعته ، إذ يدافع عن قضية يؤمن بعدالتها .

ولكن ، سرعان ما تكشف لأبنائنا أنهم ضحية مؤامرة خطيرة قوامها الجهل والخيانة . فالقادة الكبار الذين أخذوا على عاتقهم رسم الخطط الكفيلة بتحقيق النصر ، كانوا يديرون المعركة من مكاتبهم الوثيرة في القاهرة ، وبطريقة ارتجالية وليس فيها أبسط قدر من الدراية بالفنون الحربية . كانت الأوامر تصدر فلا يرى القواد والضباط الذين في الميدان بدأ من تنفيذها وهم يعلمون ما تنطوي عليه من أخطاء فادحة ؛ وكانت الأوامر تصدر تباعا ، كل منها يناقض الآخر ، ولا سبب لذلك غير الجهل والغرور ، وراحت الأرواح تصعد إلى السماء شاكية جهل أولى الأمر .

ومن الممكن أن يلتمس العذر للخطأ ، أما الخيانة فلا عذر لمن يرتكبها عامداً متعمداً ضد وطنه وبني عشيرته . ولقد تفتحت عيون رجال القوات المسلحة حين رأوا أن الأسلحة والدخائر التي بعثوا بها إليهم من القاهرة فاسدة ، فكانوا يدخلون المعركة فيتساقطون أمام العدو ، لا لأنه أكثر منهم عدداً أو عدة ، ولا أوفر ذكاء وشجاعة . ولكن لأنه يملك السلاح الصالح وهم أشبه بالعزل بل في حال أسوأ منه . لم يقتلهم العدو ، ولكن قتلهم أهل السلطان . قتلهم الخونة واللصوص والمرتشون من رجال القصر والجيش وأشباههم ولم يقف الأمر عند حد الضباط بل كان الجنود أنفسهم ، على ما حدثنا به صديق يقولون « خانونا يا أفندم »

وعادت القوات المصرية من الميدان لتسمع العالم يتحدث في شماتة عن هزيمتها أمام بني إسرائيل . وهكذا كان الجهل والخيانة عاملا أهوى بسمعة

الجندي المصري لأول مرة في التاريخ . عاد الضباط الشبان والجنود وقد ابتلوا
نفوسهم بالمرارة إذ رأوا زملائهم يتساقطون أمام أعينهم ، أفراداً وجماعات ،
لا لذنوب جنودهم ، ولكن لأنهم كانوا صحبة أحقر مؤامرة دبرها ملك ضد
جيشه ، وعاونوه في تنفيذها . قوم الخلت نفوسهم من أي شيء ، يقتال
له الضمير .

عادت القوات المصرية إلى الوطن لتجد الغدر والخيانة واقفين لها بالمرصاد
فإذا بالمستوليين يعملون على تفريقها وتشقيتها في أماكن متباعدة ونائية ، وإذا
بأعين الجواسيس تحيط بالأحرار تحاول أن تنفذ إلى أغوار نفوسهم لتعرف
ما يختبئ فيها من أسرار .

وأكثر من هذا ، فتحت ستار الأحكام العرفية والرقابة الصحفية ، امتدت
يد الاعتقال إلى ليف من الضباط ممن حامت حولهم الشبهات ، وهكذا كان
الحال كأنما أحست الخيانة أن يد العدالة تقترب من عنقها لتفصله عن جسدها .
واقعد حدثنا من ثقب في صدق روايته أن رئيس الوزراء في ذلك العهد وهو
إبراهيم عبد الهادي استدعى إليه ضابطاً من الناقمين (وهو شاب من حيث سنه
وحماشه وإن البيض شعره لمول ما رأى من آثار الخيانة في فلسطين) ونقصده
به البكباشي جمال عبد الناصر (١) وظل يستجوبه ساعات طوالاً في مكتبه
عساه أن يعرف منه بعض المعلومات فلم يفز منه بطائل ، واضطر أن يوميء

(١) لم نشأ ذكر الاسم في الطبعة الأولى ، ولكننا نعدل الآن بعد أن نشر
الموضوع على يد الكاتب حامى سلام في مجلة المصور (٤/١٢/١٩٥٢) .

إليه بالانصراف ، بعد أن شيعه بما يليق في مثل هذا المقام من التهديد
هكذا كانت مأساة فلسطين . ولكن رب ضارة يافعة . ذلك أن هذه
النفوس الشابة عادت من الميدان وقد تحدت أمامها أهداف أخر ، فلا بد
من تطهير الجيش من قيادته الفاشلة والخائنة ، ثم إعادة تنظيمه والعمل على
إعداده طبقاً لأحدث الأساليب . ولا بد من تطهير البلاد من الطغيان ممثلاً
في الأحكام العرفية وعدم احترام الدستور ، ومن الفساد الذي طغى على الحياة
العامة السياسية ومكافحة الاستعمار . . . وأهم من هذا لا بد من القضاء على
ذلك العهد كله ، وعلى رأسه الملك . . . إن مأساة فلسطين قررت مصير
فاروق .

بدأت الاتصالات الفردية بين لقيف من الضباط الواعين ، وكان ذلك
كله في الخفاء بسبب سيف الإرهاب الذي كان مسلطاً على الرقاب . وهنا
ملاحظة جديرة بالتسجيل ، وهى أن تلك المحاولة لإعادة تنظيم الحركة كانت
أضعب من التنظيم نفسه إذ يبدأ لأول مرة . وأخيراً ألغيت الأحكام العرفية
فكان ذلك معواناً إلى حد .

إن الدين بدأوا هذه المحاولة الجديدة كانوا خمسة من ضباط الجيش ثم زاد
عندهم فصاروا تسعة وهم :

البكباشى جمال عبد الناصر — الصاغات عبد الحكيم عامر وكمال الدين

حسين وخالد محي الدين وصلاح سالم — قائد الأسراب حسين إبراهيم —

قائداً الجناح عبد اللطيف بغدادى وجمال سالم — البكباشى أنور السادات

ومن هؤلاء تكونت « اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار » وقام كل عضو من أعضائها بعمليات الاتصال الفردي مع الضباط الشبان في مختلف الوحدات والأسلحة ممن هم موضع الثقة والاطمئنان مع اصطناع السرية التامة ، وبهذه الطريقة أمكن تشكيل عدد كبير من « اللجان الفرعية » التي لعبت دوراً هاماً في إشاعة الوعي ونشر الدعوة وبيان الأهداف .

ويلاحظ أن تكوين اللجنة التأسيسية كان خطوة لها أثرها لأن أعضائها من ذوي رتب البكباشي والصاغ وقائد الجناح ، أي أن لهم نفوذهم ، ولهذا سرعان ما انحاز إليهم الضباط الآخرون ممن ساهموا من قبل في إشاعة السخط والذين كانوا من رتبة يوزباشي ومادونها .

ولم يكن الانضمام إلى إحدى اللجان الفرعية بالأمر اليسير ، بل كان طالبه بوضع تحت الاختبار لمدة كافية ، وهذا شأن كافة الحركات السرية التي من هذا القبيل . فإذا ما كانت نتيجة الاختبار والمراقبة داعية إلى الرضاء رفعت الشعبة تقريراً عن الضابط ، مرفقاً بتزكية منها إلى القيادة ، وهنا يتلو القسم التالي :

« أقسم بالله العظيم أن أطيع الأوامر الصادرة إلى من القيادة بدون تردد ، وأن لا أفشي سر هذه الجماعة وتشكيلاتها وتنظيماتها مهما تكن الظروف » .

وهذا التنظيم كله كان يطلق عليه اسم « الهيئة العامة للضباط الأحرار » ومحدثنا الأستاذ حلمي سلام في عدد المصور الصادر يوم ٢١ ديسمبر عن وجود « الهيئة الخاصة للضباط الأحرار » ومهمتها النهوض بالعمل الإيجابي

القضايا فيما لو تعرض أعضاء اللجنة التأسيسية للخطر ، بمعنى أنه لو قبض على أحدهم أو كلهم فإن هناك خطة موضوعية لتخليصهم ولو أدى الأمر إلى الهجوم على السجن !

وكان أعضاء الهيئة الخاصة تحاط أسماؤهم بالسرية المطلقة حتى لا يكاد أحدهم يعرف الآخر ، ويقول الكاتب الفاضل إن هذه الأسماء ما زالت حتى اليوم سرّاً لا يراد الكشف عنه .

وسرعان ما وضع للجنة أنه من الضروري الالتجاء إلى أسلوب جديد . إن أهم هيئة « الضباط الأحرار » صار معروفاً . ولكن الكثيرين لم يكونوا على إلمام كاف بأغراضها وأهدافها ، وإذن لا بد من الدعاية المنظمة ، كل تفعل الجمعيات والخلايا السرية .

وإذ استقر الرأي على ذلك قامت الجماعة بطبع منشورات على آلة « الرونيو » وعلى وجهى الورقة ، نظراً لضآلة الموارد المالية . الحق ، لقد كان هؤلاء وأنصارهم يفتقون على ذلك المجهود المتشعب من جيوشهم الخاصة رغم قلة ما فيها . ولم تكن المنشورات ترسل إلى العسكريين فحسب ، بل كان يتسلمها الكثيرون من المدنيين المعروفين بأرائهم الحرة وميولهم الإصلاحية وسخطهم على الأوضاع القائمة بسبب تعفنها وفسادها . وكان أول منشور بعنوان « نداء وتحذير » واشتمل على المبادئ التي عملت الحركة على تحقيق الكثير منها .

الواقع ، لقد لعبت تلك الصحف السرية دوراً بالغ الأهمية توالى تطوره ، إذ عملت على نشر الدعوة في الجيش وتجميع السخط حول أهداف معينة ، كما أثارت اهتمام وتأيين الكثيرين من غير العسكريين .

ولكن كثير من هذا... لقد كان أصحابها يعيشون بها إلى ذوى السلطان، يطالعونهم عن طريقها بآلام الشعب والجيش، ويحذرونهم عاقبة الطريق الذى ينحدرون إليه، ولكن الفساد — مثل المستر هايد — كان قد فقد السيطرة على نفسه تماماً وأخذ يسير قدماً نحو النهاية المحتومة.

وامتازت المنشورات بصفات الجراءة والصراحة فى القول والرأى، وكما زاد الطغيان والفساد إعلاناً فى الاستهتار، زادت تلك الصفات بروزاً، ومن أمثلة ذلك منشور بعنوان « الجيش يقول للملك فاروق... لا »، وكان ذلك لمناسبة ما جرى فى انتخابات مجلس إدارة نادى الضباط.

ولم تكن المنشورات تصدر بصورة منتظمة، وإنما كان صدورها حسب المناسبات التى تشغل الأذهان. ومن مظاهر الحيلة والسرية أن العلويين اتى على الخطابات المرسلة إلى أربابها كانت تكتب بخط يدل على أن كاتبها من أضعف الناس إلماً بفن الكتابة، بل يخيل إليك أنه أقرب إلى الأميين منه إلى المتعلمين.

وأخذت الأيام تسير سراعاً، وراحت المناقشات تزداد عمقاً، ولم يعد من سبيل حلها سوى الثورة وهى الوسيلة الاجتماعية المعروفة فى التاريخ. وفى الساعات الأولى من صباح ٢٣ يولييه أصبح ذلك الحل حقيقة واقعة.

ولقد شامت الصدف أن اتى بعضا من الضباط فى عمل رسمى قبل الثورة ليلاً حيث كنت أقوم بتصحیح أوراق الامتحان فى مادة الشرق الأوسط للطلبة الضباط المتقدمين إلى كلية أركان الحرب، وشاركنى فى ذلك المصارع كمال الدين حسن. وحدث يوماً أن التقينا بعد الظهر بتابعه العجل، فلاحظت

على وجوههم وجوماً عجيباً ، يصحبه نوع من السخط البالغ والعزم القاطع .
ذلك أن الأمر الخاص بحل مجلس إدارة نادى الضباط كان قد صدر فى اليوم
ذاته . وسرعان ما دار الحديث حول الأحداث الجارية فى مصر وما تتصف
به من فوضى وشذوذ . وخرجت من الحديث وأنا موقن أن أمراً جللاً لا بد
أن يحدث ، وفى أقرب مما يظن الكثيرون .

وجأه وإذا بأحدهم وله دور خطير منذ البدايات الأولى يوجه إلى سؤال
لم أتوقعه ! : « ماذا ترى يكون موقف الدول لو حدثت ثورة كما تقول ؟ »
وهنا أجبت « إن الأمر متوقف على طابع هذه الثورة » وأدرك الزميل
ما أقصد إذ عادت إلى ذاكرتنا حوادث ٢٦ يناير . وإذا استزادنى شرحاً أخذت
أوضح الأسباب التى تجعل تدخل أجنبياً غير محتمل ، وهو مالا يخرج فى
جملته عما أوردته فى فصل سابق .

وانتهى العمل وغادرت القاهرة إلى الإسكندرية ، كأنما نسيت الحادث
والحديث . وجأه تألفت وزارة الهلالى ثانية فترأت قوراً أمام عيني صورة
ذات اليوم ، واستشعرت نفسى أننا أمام أحداث وشيكة جداً حتى قلت لزوجى
إنى لا أستبعد ثورة من الجيش . ثم حدثت الثورة ، ولم تمض أيام حتى
قوبلت بمفاجأة أشد وقعا . . لقد كان محدثى . وزملاء له من أعضاء القيادة
العامة ! !

وهنا لابد من تسجيل حقيقتين : أولاهما أن ضباط الصف الأول فى
الحركة جميعاً شباب مثقفين مؤمنين بمصر ، ومنكرين لذاته . والثانية أنهم
يعرفون أن نجاح ثورتهم راجع إلى المساهمة الكاملة التى قدمها الضباط من

كافة الرتب ؛ وكذلك الجنود . وإلى التأييد الشامل من الشعب . أذكر
أنى قلت لبعضهم يوما . أنكم أيطال ، فأجابوا . لسنا نحن فقط ، بل هناك
زملاؤنا جميعا من ضباط وجنود فى الجيش .

ولماذا لأن هذا الجيش لم يأت من الفراغ . ولكنه جزء من مصر . .

ضباطه وصولاته وجنوده .

وإن الذى يتابع تطور حركة الثورة فى الجيش ليرى بوضوح أنها كانت
متمشية مع تطور الوعى الساخط فى الشعب . ومن هنا كان أول منشور
صدر عام ١٩٤٥ مثل آخر منشور طبع سنة ١٩٥٢ صورة معبرة عن آلام
الشعب وآماله وأهدافه . . .

الفصل الرابع عشر

دستور الثورة

وإذ فرغنا من عرض مقدمات الثورة ، وبيان العوامل التي جعلت منها ضرورة اجتماعية حتى يتسنى للمجتمع المصري أن يواصل سيره المتقدم ، نرى لزاما علينا أن نلخص الأهداف الرئيسية التي توخيت تحقيقها ، وهما نعود إلى وثائق الثورة وفي مقدمتها المنشورات التي كان يصدرها «الضباط الأحرار» فنورد منها تلك الفقرات والأجزاء^(١) التي يمكن أن يتكون منها دستور الثورة.

(١) انقلاب جدير

لم تسكد تتألف وزارة نجيب الهلالي الأولى حتى صدر المنشور التالي : «توالت مؤتمرات الاستعمار الأنجلو أمريكي في الفترة الأخيرة في مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار في القنال إلى مشاكل داخلية في القاهرة . فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات وإلغاء المعاهدة ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعي الاستعماري وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية في البلاد حتى كادت أن تصل مصر إلى حقوقها كاملة دبر الاستعمار وأذنا به

(١) نكتفي بها لضيق الحيز .

انقلاب ٢٦ يناير الماضى . وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد . وكان الاستعمار والخنوة المصريون يأملون كثيراً من على ماهر التسليم تسليماً كاملاً بمطالبهم . بقبول الحلف الرباعى وحل البرلمان واعتقال آلاف الوطنيين واستعمال الأحكام العرفية للتشكيل تشكيلاً واسعاً بالشعب . ولكن خاب رجائهم ولم يجبههم على ماهر إلى كل مطالبهم ، فكان لابد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية السابقة وتحويل الحركة إلى الداخل والقيام بحركة تطهير واسعة في البلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجابهة الاستعمار . وهكذا وصل الهلالى إلى الحكم بعد تدبير سابق . . . وقد جاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة وأن مهمتها الرئيسية هي التطهير والقضاء على الفساد . وقد تناسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار ، وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره .

إن من أهداف الضباط الأحرار الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره ، ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ولكننا لا يجب أن نتجه إلى ذلك إلا بعد القضاء على الاستعمار ، وإن أى اتجاه إليه الآن بخيانة وطنية لا تغفر .

أيها الضباط

وجاء فى المنشور الصادر بتاريخ ٢٢ مارس سنة ١٩٥٢ :

■ أيها الضباط . . إن حريتكم رهينة حرية الشعب فكافحوا من أجل الحرية فى كل مكان واعلموا أن الخونة من قادة الجيش هم الذين يعتمد عليهم الاستعمار . استديروا لأعداء الوطن واجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا ووطنيتنا التى استباحوها حراماً للدفاع عن مصالحهم .

يسقط الاستعمار

يسقط التحالف مع الاستعمار

يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعي في ظل الاستعمار

تسقط الأخطام العرفية ■ .

الى رئيس أركان حرب الجيش

وهذا منشور بتاريخ ٧ أبريل ١٩٥٢ :

■ إننا لسنا أداة هدم ولكننا مانبغى إلا الإصلاح وتأكد أننا أول من يساعدك . تقول ماذا يريدون ؟ وهذا ما نطالب به . . .

إننا نطالب بإبعاد جميع الأذئاب المعروفة بمثال محمد حسن وحلى حسين وغيرهم من التدخل في شئون الجيش فهم اللذين وصلوا به إلى ما هو فيه من انحلال .

. . . والعناية بتسليح الجيش ومستشفياته . . . ثم هل فكرت في إعفاء الجيش من الأعمال البواليسية التي يقوم بها كأداة إرهاب للشعب حتى يتفرغ لمواجهة الرئيسى وهو الدفاع عن الشعب ضد أعداء الوطن ■ .

ومن المطالب أيضا في ذلك المنشور إبعاد « حسين سرى عامر » .

طريق العبدان برأس عصاة قتل

وهذا المنشور الصادر بتاريخ ٨ إبريل ١٩٥٢ يتهم مرتضى المراغى بالنسرة على حسين سرى عامر قاتل عبد القادر طه . كما أن المراغى وهو وزير الحرية يتلقى تقارير من البوليس السياسى عن الجيش ، وعن طريقها يبت فى أمور الجيش . ثم تحدث المنشور بعد ذلك عن العبث بقضية إحراق المخزن بوادى حوف .

عمر الإرهاب بسود الجيسه

وهذا عنوان منشور آخر :

« منذ أكثر من شهرين تسود مصر موجة من الإرهاب شملت كل شيء . فالحرية الشخصية قد انعدمت ، والصحافة الحرة قد صودرت ، والمعتقلات قد فتحت أبوابها على مصاريحها لضم خيرة المناضلين الوطنيين من كل هيئة ولون واستقبلت خمسة آلاف شخص لا جريرة لهم إلا الكفاح من أجل قضية الوادى ولم ينسج الجيش من تلك الموجة الطاغية فللوطنيين من رجال الجيش نصيبهم من الجزاء أيضاً وليس هذا الجزاء سوى الحبس .

محمد حيدر

أربعين سنة فى خدمة الاستعمار

منشور بتاريخ ١٤ يوليه سنة ١٩٥٢ :

« ... وهو المسئول الأول عن مأساة فلسطين . أليس هو أحد الذين

زجوا بالجيش المصرى فى حرب فلسطين مع علمه بعدم استعدادنا لذلك خدمة
للاستعمار البريطانى لتصرف البلاد بتلك القضية عن قضيتها الوطنية وصراعها
ضد الإنجليز ولتظهر أمام العالم عظم العاجز غير القادر على الدفاع عن بلاده
اليس هو الذى تستر على كبار قواده فى سرقاتهم وشرايتهم للأسلحة الثقيلة
والدخائر الفاسدة ؟ ومن يوم أن تولى حيدر أمر الجيش ثم قائداً للقوات
الأسلحة تدهورت حالة الجيش » .

ذكرى يوم ١١ يوليو

ونقرأ فى المنشور ذاته .

« وافق يوم ١١ يوليو الماضى الذكرى المؤلمة التى لا ينساها مصرى وهى
ضرب المستعمرين الإنجليز للاسكندرية .. لقد مر ذلك اليوم فى ظل الأحكام
العرفية وكانت مصر عبارة عن سجن كبير » .

وقد أعلنت حكومة سرى حالة الطوارئ ومنعت الصحافة عن الكتابة
فى ذلك الموضوع .

« لقد قال الشعب كلمته باسمى وقال الضباط الأحرار كلمتهم المتفقة مع كلمة
الشعب بآلامفاوضة ولا تحالف ولا دفاع ولا كتلة استعمارية ، بل هى الحرية كل
الحرية والاستقلال كاملا غير منقوص والحياد الصريح والكفاح المسلح » .

مؤامرة كبرى ضد المصانع الحربية

(٢ يونيو ١٩٥٢)

فتحتها تكية المحاسيب والأصدقاء وطرد ضباط الجيش منها

انتهت المحاولات التي دبرها أعوان الاستعمار وأذنا به إلى القضاء على مشروع المصانع الحربية المصرية فقد تقرر أن تكون إدارة وبذلك تفتح أبواب الترقى للمحاسيب والأصدقاء وطرد منها ضباط رغم البعثات التي قضاوها في الخارج ونظرة واحدة إلى هذه المصانع ترى أن أعوان الاستعمار نجحوا في هدمها.

١ — لم يتم إنشاء مصنع من المصانع الحربية حتى الآن ولا زالت آلات مصنع تعثه ذخيرة الأسلحة الصغيرة ملقاة في إحدى المغارات حتى الآن غير صالحة للعمل.

٢ — منذ عام أو أكثر بدأت اللجان المعهودة في دراسة مشروع مصنع للأسلحة الصغيرة ولا زالت الأوراق نائمة حتى الآن وقد قامت إسرائيل بشراء مصنع مماثل له من تسعة شهور وبدأ الإنتاج في الشهر الماضي.

٣ — تنتج مصانع إسرائيل التي أنشأتها بعد الحرب الفلسطينية الأسلحة الثقيلة والصغيرة بكل أنواعها والقنابل اليدوية وتقوم بتجميع السيارات وأنشأت جيشاً قوياً به وحدات كاملة من جنود المظلات، أما في مصر فقد نجح أعوان الاستعمار والخنونة في

الوصول بنا إلى ما وصلنا إليه من الفوضى والإحلال

أما المنشور التالي فنشره كاملاً نظراً لأهمية القصور

أهداف الضابط الأمرار

أولاً : القضاء على الاستعمار الأجنبي وأعدائه الخونة في وادي النيل .

(١) حقيقة الاستعمار :

الاستعمار هو الاستغلال الاقتصادي الذي تقوم به دولة أجنبية لموارد وأفراد شعب آخر وذلك عن طريق الشركات ورؤوس الأموال الأجنبية التي تنهب موارد المواد الأولية وتستغل شعوب البلاد المستعمرة . وقد يكون مصحوباً باحتلال عسكري كمصر وقد لا يكون مصحوباً باحتلال عسكري كإيران التي تنهب الشركات الأجنبية بترونها لصالحها وحدها .

ومصر تخضع للاستعمار البريطاني أساساً ولكنها تخضع أيضاً لاستعمار دول أخرى تنهب مواردها بأبغس الأثمان كالإستعمار الفرنسي ممثلاً في شركة قناة السويس والاستعمار البلجيكي ممثلاً في شركات الترام و هليوبوليس والاستعمار الأمريكي ممثلاً في شركات الكوكاكولا والبيبسي كولا والحرير الصناعي وغيرها ...

(ب) لماذا نحارب الاستعمار :

١ — لأنه سبب نكبة هذا البلد وتأخره في كل المظاهر اقتصادياً ومالياً وفي التعليم والصحة والجيش .

٢ — لأنه منع تقدمنا الصناعي وحطم صناعتنا التي كانت قائمة حتى لا تنافس صناعته وحول مصر إلى بلد زراعي محض لازل حتى الآن يستعمل الزراعة المتأخرة التي كان يستعملها الفراعنة .

٣ - لأنه حطم الجيش المصرى ومنع تقدمه وبعد أن كان لنا جيش
تعداده مائتا ألف أيام محمد على وأسطول حربى هو الثالث فى
البحر الأبيض ومصانع حربية ضخمة أصبحنا لانملك شيئاً ولاأمل
لنا فى بناء جيش قوى إلا بعد القضاء على الاستعمار .

٤ - لأن الاستعمار الأجنبى يريد أن يجرنا معه إلى حرب عالمية ثالثة
يحارب فيها لمصلحته الاقتصادية بجنود مصرية يضحون بأرواحهم
فى سبيله وخاصة بعد أن فقد مستعمراته الكبرى كالهند وبورما
وغيرها التى كانت تعد بالرجال .

(ج) كيف يحكمنا الاستعمار

والاستعمار لا يحكمنا حكماً مباشراً بواسطة موظفين وحكام إنجليز كما يفعل
مع البلاد المتأخرة جداً فى وسط إفريقيا وإنما يحكمنا عن طريق الخونة من
المصريين حكماً غير مباشر .

هؤلاء الخونة هم الذين تربط مصالحهم بمصالحه عن طريق الرشوة
والخدمات الخاصة والتعيين فى مجالس إدارات الشركات والكافآت الضخمة
والألقاب والنياشين الأجنبية . وهم يمثلون فى رجال القصور ورجال الأحزاب
المختلفة التى تتوالى على الحكم وفى الصحافة المرتشية التى تدافع بطريقة ظاهرة
أو ملتوية عن الاستعمار . ولا بد من القضاء على هؤلاء الخونة لئتم
تطهير البلاد .

(د) كيف نحارب الاستعمار

أولاً ١ — برفض الارتباط بأية صلة كانت مع أية دولة من الدول الاستعمارية كالدفاع المشترك أو غيره من المؤامرات المماثلة له .

٢ — بالتمسك بالحياة في أى حرب مستقبلية ويجب أن تلعب القوات المسلحة دوراً رئيسياً في هذه الدعوة وعلى ذلك يجب أن يعاد تنظيم الجيش وتسليحه بحيث يكون قادراً على خدمة أهداف البلاد . ويجب أن يعلم الجيش أنه جزء من الشعب ولن تقوم له قائمة إلا في بلد مستقل قوى .

٣ — بإطلاق الحريات العامة جميعها للشعب حتى يستطيع أن يلعب دوراً فعالاً في الحرب ضد الاستعمار .

٤ — العمل على المساعدة في تكوين جبهة وطنية من الأفراد والهيئات الوطنية المخلصة التي تكافح ضد الاستعمار ومحاربة الهيئات غير الوطنية .

ثانياً : تكوين جيش وطنى قوى يقوم على الأسس الآتية :

١ — قيادة جديدة يفسح فيها المجال للشباب الوطنى الكفء من الضباط .

٢ — إعادة تنظيم وتدريب القوات المسلحة على أسس سليمة .

٣ — إعداد ضباط الجيش إعداداً كاملاً وافساح مجال الترقية لرتبة ضابط لمن يظهر كفاءة منهم في العمل .

٤ — ضمان مستوى معيشة مناسبة للصف ضباط والجنود .

٥ — نشر الوعي الوطني بين الضباط والجنود .

وليست لمصر أهداف عدوانية ولكن يجب أن نكون قادرين على دفع أى نوع من أنواع العدوان سواء كان سياسياً أو اقتصادياً أو عسكرياً .

صدر بيانات الثورة

والآن نعود إلى تلك البيانات التى أصدرتها الثورة إثر نشوبها فإنها كذلك تلقى ضوءاً كافياً على الأهداف التى يراد تحقيقها .

ففى صباح يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ سمع الناس هذه العبارات يوجهها إليهم اللواء أركان الحرب محمد نجيب القائد العام للقوات المسلحة :

« اجتازت مصر فترة عصيبة فى تاريخها الأخير من الرشوة والفساد وعدم استقرار الحكم وقد كان لكل هذه العوامل تأثير كبير على الجيش وتسبب المرتشون المغرضون فى هزيمتنا فى حرب فلسطين » .

وقالت القيادة فى بيانها الذى أذاعته فى اليوم التالى :

« إننا ننشد الإصلاح والتطهير فى الجيش ومرافق البلاد ورفع لواء الدستور . . . إن حركتنا قد نجحت لأنها باسمكم ومن هديكم وما يملأ قلوبنا من إيمان إنما هو مستمد من قلوبكم » .

وقالت في أمرها اليومى الأول إن حركة الجيش تهدف إلى التطهير في كل مكان وكل مرفق وتتبع الفساد أينما وجد وأينما حل ، وترى إلى احترام الدستور وإعادة الحياة الدستورية السليمة وإطلاق الحريات العامة التى طال حبسها عن الشعب حتى يستطيع التعبير عن رأيه والاشتراك فى حكم نفسه بنفسه .

بيانها

فى نفس الليلة التى أذاع فيها رئيس الوزراء على ماهر بيانها عن الأحوال الداخلية وكانت الشائعات أخذت تتردد عن حل الأحزاب وتجميد قيام نظام الدكتاتورية ، بادرت القيادة العامة فى ساعة متأخرة إلى إصدار البيان الحاسم التالى وجاء فيه :

« تعلن القيادة العامة للقوات المسلحة أن حركة الجيش التى بدأها وأعلنها حرباً على الفساد لا بد أن تحقق هذا الغرض .

وتعد الشعب وعداً صريحاً قاطعاً أنه لن يقف أى عائق فى سبيل تحقيق حياة دستورية سليمة » .

ولقد تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات فى شهر فبراير لإعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير صفوفها تطهيراً كاملاً شاملاً لتنعم البلاد فى ظل الدستور بحكم نيابى سليم .

ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات

عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هذه
المشروعات تحديد الملكية الزراعية لتقريب الفوارق الشاسعة بين الطبقات
ورفع مستوى الفلاح .

« وقد طلبت القيادة العامة عدم الالتجاء للضرائب غير المباشرة مثل ضريبة
الدخان التي يقع عبئها على الفقير قبل الغني ... » .
تلك طائفة متنوعة من مقتطفات اقتبسناها من منشورات الضباط
الأحرار وبيانات القيادة العامة للقوات المسلحة . ولا ريب أن أروع ما يلفت
النظر فيها جميعا الأخلاص الصادق لمصر في حاضرها ومستقبلها ، والإيمان
العميق بالشعب وبحقه في حياة طابعها الكرامة والعدالة ، والروح الديمقراطية
التي تقوم على احترام الحريات ومبدأ سيادة الأمة ، والنزاهة التي تستنكر
الفساد في أي مكان وعلى أية صورة .

إنها في الواقع تعبير قوى عما كان الشعب يشكو ويتألم منه ، وعما يستهدف
من استقلال وحرية وعدالة وكرامة . ومن هنا يتضح لنا صدق ما أوردنا في
الفصل الثالث من هذا الكتاب أن ما حدث يوم ٢٣ يولييه لم يكن حركة
جيش ، وإنما هو ثورة جيش وشعب ، وهما وحدة مناسكة ، أو هكذا ينبغي
أن يكون الأمر .

والآن نحاول أن نلخص دستور الثورة من واقع تلك الوثائق الرسمية
من منشورات وبيانات .

الأهداف الخارجية

من الطبيعي ، والقائمون بالثورة ، من الشعب ، أن ينصب اهتمامهم الأكبر على ما يتصل بالقضايا الوطنية وكيان البلاد السياسي في المعترك الدولي . وقد عبروا عن ذلك بكل صراحة وقوة وجلاء .

الحرية والاستقلال :

حين نقرأ هذه العبارات « يسقط الاستعمار » ، « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملاً غير منقوص » ، نعرف أن الهدف الأول للثورة هو تحرير مصر تحريراً كاملاً لتتبوأ مكانها الطبيعي بين أسرة الأمم المستقلة ذات السيادة . ولا ريب أن هذا لا يمكن أن يتحقق مطلقاً إلا بالجلاء غير المقيد بشرط وفي هذا المعنى نقرأ في إحدى المنشورات إنه « لا تحالف ولا دفاع » .

ولقد أوضح رئيس الحكومة ، اللواء محمد نجيب ، كيف أن الاستقلال أساسه الجلاء . فقال في رده على تصريح وزير الحرية البريطاني إنه لن يتم الاستقلال الكامل إلا إذا جلا آخر أجنبي عن البلاد .

ولكى يسقط حجة الاستعمار بشأن حماية قناة السويس ، قال في حديث له مع وكالة أنباء أجنبية إن الجيش المصري وحده هو الذي يتولى الدفاع عن هذه المنطقة .

ومن هذا نخلص أن الثورة تؤمن بحق مصر المطلق في الحرية والاستقلال بمعناها الصحيح ، وهذا لا يتأتى إلا بالشروط الآتية :

١ — جلاء القوات البريطانية جلاء تاما عن الأراضي المصرية .

٢ — رفض التحالف الإيجبارى والأبدى كما فرضته معاهدة ١٩٣٦ الملغاة مثلاً ، لأن القسر فى مثل هذا الأمر ينطوى على انتقاص من حرية مصر واستقلالها وسيادتها .

٣ — عدم الدخول فى الدفاع المشترك مع الاستعمار لأن جيش مصر وحده هو الذى له حق الدفاع عن البلاد ، وهو قادر على ذلك .

وهنا نقساءل : كيف يتحقق الاستقلال إذا رفض الاستعمار النزول على حكم الواقع ؟ والجواب نلقاه فى العبارة التالية من المنشور الذى عنوانه (أيها الضباط) :

« استديروا لأعداء الوطن وأجبروهم على احترام حريتنا وكرامتنا ووطنيتنا » .

رفض الاستعمار الاستعمارية :

رحب المنشور الصادر بعنوان « انقلاب جديد » بما أقدمت عليه حكومة مصر من رفض « الحلف الرباعى » وفى وثيقة أخرى نطالع العبارة التالية « لا تحالف ولا دفاع ولا كتلة استعمارية » ؛ كما نقرأ بتاريخ ٢٢ مارس الماضى « يسقط الدفاع المشترك والضمان الجماعى فى ظل الاستعمار » .

فما الذى نفهمه من هذا كله ؟ نفهم أن الثورة تنظر إلى مشروعات التكتل على أنها من وحي الاستعمار ولا تستهدف إلا خدمته . فما اقترحته دول

الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وتركيا في أكتوبر سنة ١٩٥١ بشأن ما أسمته « القيادة المتحالفة للدفاع عن الشرق الأوسط » معناه في الواقع (١):

١ — ربط مصر والبلاد العربية إلى معسكر معين لحماية لمصالحه . وهنا يلاحظ أن ثلاثا من دوله هي التي تسيطر على اقتصاديات الإقليم (البترول مثلا) ولواحدة منها ، وهي بريطانيا ، قواعد في العراق ومصر والأردن ، كما أن للولايات المتحدة قواعد في ليبيا والمملكة العربية السعودية .

٢ — خلق احتلال دولي لمصر والعالم العربي . في الوقت الذي تكافح فيه هذه البلدان من أجل الخلاص من الاحتلال الفردي .

٣ — جر مصر والبلاد العربية إلى صراع ليست هي المسئولة عن نشوبه ، بل إنها ضحيته ومواردها مطمع أطرافه .

٤ — تسخير موارد هذه المنطقة من بشرية ومادية للدفاع عن دول غربية عنها وتحول دون تحررها .

تنفيذ الضمان الجماعي :

سبق أن أوردنا عبارة « يسقط .. الضمان الجماعي في ظل الاستعمار » ، والمقصود به « معاهدة الدفاع المشترك » بين البلاد العربية . ومنظمو الثورة

(١) ناقشنا هذه الأحلاف كلها في كتابينا (مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط) و (الكتلة الإسلامية) .

يرحبون بالضمان العربي ولكن بشرط ألا يكون في ظل الاستعمار . وهذه عبارة على أكبر جانب من الأهمية ، ذلك أنه إذا أريد أن يكون هذا الضمان أداة فعالة لخدمة الشعوب العربية فيجب العمل على أن تتحرر بلاد مثل مصر والعراق والأردن من الاحتلال والقواعد الأجنبية ، مما فرض عليها فرضاً في السنوات الماضية .

وإذن فالضمان العربي السليم أساسه « الحرية كل الحرية والاستقلال كاملاً غير منقوص » .

الحياة الصريح

لقد كانت هذه دعوة الشعب دائماً إذ لا ناقة له ولا جمل في نزاع ضخم ليس هو السبب فيه ، وإن راح ضحيته ، واستجاب دعاة الثورة إلى ذلك فقالوا في ذكرى ١١ يولييه إن كلمة الضباط الأحرار المتفقة مع كلمة الشعب تشتمل على الحياة الصريح .

وهنا نحب أن يفهم مدلول هذه العبارة على حقيقتها . . . إنها لا تقصد أن نقف موقفاً سلبياً ، ذلك أن لنا مصالحنا ، ونحن عضو في هيئة الأمم المتحدة ، ومن الطبيعي أن نهب جميعاً من مدنيين وعسكريين ، للدفاع عن أراضينا إذا ما تعرضت لأي عدوان .

ولكن معنى الحياة هو الاستقلال في السياسة الخارجية فنكيفها طبقاً للظروف وعلى ضوء مصلحة البلاد ، وهذا ما اتخذته الهند مثلاً مبدأ لها وما تسير عليه اليوم .

وهذا « الاستقلال » يتفق تماما مع ما للدولة من السيادة و « حرية التصرف » . ولو أن هذه السياسة سارت عليها دول عدة متقاربة ومتجانسة لكانت خدمة جليلة للسلام العالمى الذى يهدف إلى قيام ميثاق الأمم المتحدة .

ولهذا ذكرت جريدة المصرى فى عددها الصادر بتاريخ ٧ أكتوبر سنة ١٩٥٢ أن الهند وإندونيسيا وباكستان ترمى إلى خلق ما يشبه جهة متحدة فى أهدافها لإرغام الدول الكبرى على احترام هذه الأهداف . وبحيث لا تشترك على أية صورة فى محالفات أو اتفاقيات تربطها بطرف أو آخر .

فاستقلال السياسة الخارجية هو ما ينبغى أن نفهمه عن عبارة « الحياد الصريح » التى اتفقت عليها كلمة الشعب والضباط الأحرار .

الأهداف الداخلية

المرحلة الاجتماعية :

كنا نتحدث إلى بعض قادة الثورة عما إذا كانت لها أهداف اقتصادية واجتماعية . فكان الجواب « نعم » وإنها لتتخصص فى تحقيق العدالة الاجتماعية . وفى البيان الحاسم الذى أذاعته القيادة العامة على أثر إلقاء على ماهر لبيانه « قالت » ولقد تقدمت القيادة العامة للحكومة بطلبات لإصدار قوانين بمشروعات عدة لرفع مستوى الشعب لدرجة تؤهله للعيش عيشة كاملة وأول هذه المشروعات تحديد الملكية الزراعية .. »

والذى يتابع ما كتبناه توضيحاً لعوامل الثورة لا بد وأن يلمس أن أكبر ما كانت مصر ساخطة عليه تجلى فى الإقطاع والرأسمالية الاحتكارية ، ومن هنا نفهم لماذا كان أول تشريع حاسم تقدم به الجيش هو تحديد الملكية الزراعية . وهو ما كان لنا شرف الاتصال ببعض مراحله ، منذ أن بدأ التفكير فيه يتبلور كي يدخل فى مرحلة التحقيق .

وما من شك أن تحقيق العدالة الاجتماعية يتطلب التخفيف عن عائق الطبقات الوسطى والفقيرة . ولهذا نهت القيادة إلى ضرورة الابتعاد عن سياسة الإسراف فى فرض الضرائب غير المباشرة ، كما أصدرت حكومة اللواء محمد نجيب قانوناً يقضى بخفض إيجارات المساكن بنسبة ١٥٪ . وفضلاً عن هذا قامت بحملة واسعة النطاق منذ أوائل أكتوبر لحفض الأسعار بصورة واضحة . وهذا بالإضافة إلى تنظيم الإيجارات الزراعية .

وعلى أثر نجاح الثورة صدرت تشريعات ضرائبية لها أثرها وهى :

١ - زيادة الأرباح التجارية والصناعية إلى ١٧٪ .

٢ - تعديل الضريبة على الإيراد العام برفع فئاتها على الدخول الكبيرة .

٣ - فرض الضريبة على إجمالى التركات بمقد أقصى قدره ٤٠٪ . والذى نؤكد أنه هذا التعديل الخطير ، وقد سبق لنا أن نادينا به فى مقالاتنا وطالبنا به فى كتابنا « النظام الاشتراكي » ، كان مصدره

القيادة العامة للقوات المسلحة ، حتى في تعيين الحد الأقصى للسعر
على إجمالى التركة

وكذلك صدرت تشريعات عمالية جديدة .

القضاء على الفساد :

أعلن منظمو الثورة قبل وبعد قيامها أن من أغراضهم الكبرى الكفاح
ضد الفساد بكل مظاهره .. ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ . ولما
استقرت الثورة بدأت عملية تطهير الأحزاب والأداة الحكومية ؛ وفيما يختص
بالأخيرة تألفت « لجان التطهير » .

وهنا فرق كبير بين عهدين ، فالتطهير عند الهلالى كان الهدف منه ناحية
سياسية معينة ، فضلا عن صرف الأنظار عن القضية الوطنية . أما في عهد
الثورة فالتطهير شامل يقصد به الإصلاح .

وهنا لنا ملاحظة تلفت إليها النظر . إنه لا يكفي أن نطهر الأداة الحكومية
من المفسدين والمرتشين والخنونة ومستغلي نفوذ وظائفهم .

فالواقع أن الموظف يصبح فاسداً أو يتمكن من الإفساد واستغلال مركزه
لأن نظام الأداة الحكومية نفسه فاسد وعتيق . ومن هنا نرى لزوماً العمل
على إصلاح الجهاز الحكومى على الأسس التالية :

١ — تحقيق المسئولية الفردية للموظف .

٢ — توفير عناصر الكفاية والسرعة والدقة في أداء الأعمال .

٣ — نظام اللامركزية .

فإذا لم نفعل ذلك وأبقينا الأداة الحكومية على نظامها القديم ، فإن

المساوىء التى نشكو منها يمكن أن تعود كما كانت . إن العيب ليس فى الأفراد وحدهم ، وإنما هو فى الحقيقة فى النظم البالية الفاسدة التى مازالت مصر تسير وفقاً لها .

ومن وسائل تحقيق هذا الهدف تطهير الحياة العامة من اللذين أساءوا إلى الشعب قديماً وتعاونوا على وأد الحريات وكانوا السند الأكبر لعهد الطغيان .

الطرق الحريات :

لقد شاهد رجال الثورة كيف أصبحت مصر على حد تعبيرهم سجننا كبيراً بفضل الأحكام العرفية ، ورأوا كيف فتحت المعتقلات والسجون أبوابها لتستقبل الوطنيين والأحرار المجاهدين ، ورأوا كيف امتدت إلى نفر منهم ومن إخوانهم يد الإرهاب والبطش ، وأدركوا كيف استغل سلاح الأحكام العرفية بعد ٢٦ يناير لتسديد ضربة عنيفة إلى الحركة الوطنية .

كل هذه النكبات كانت على مرأى من أعينهم وتحز فى نفوسهم ، ولهذا لانعجب أن نراهم يهتفون فى حديثهم إلى الضباط بالجيش ، « تسقط الأحكام العرفية » . الحق ، لقد كان أولئك اللذين مهدوا للثورة على وعى سليم وعظيم إذ هتفوا بسقوطها ، ذلك أن الأحكام العرفية هى أول سلاح ماض شحذته قوى الرجعية ، قبل اجتماع أول برلمان ، لتستخدمه فيما بعد للبطش بالناصر الوطنية والحرية ، وإذن فمن الأهداف الكبرى للثورة إطلاق الحريات للشعب ولا يكون هذا إلا بالوسائل التالية :

١ — إلغاء الأحكام العرفية .

٢ — زوال الرقابة على المطبوعات والمراسلات (وقد بادرت الثورة إلى ذلك) .

- ٣ — تحطيم جهاز البوليس السياسى (وألغته وزارة الثورة الأولى)
- ٤ — إطلاق سراح المعتقلين (وقد تم ذلك بالنسبة إلى الغالبية العظمى منهم) .
- ٥ — العفو عن المسجونين السياسيين (وإن كنا نفضل عدم استعمال كلمة العفو ، لأن ماسجن من أجله هؤلاء الأفراد لا يختلف عن الثورة وما فعلته) وقد صدر قانون فى هذا الشأن .
- ٦ — إلغاء التشريعات الرجعية التى صدرت فى العهود الماضية ولا ريب أن هذا الإلغاء إنما يتمشى مع منطق الثورة . لقد صدرت تلك التشريعات من جانب أعداء الشعب ، ولكنها اليوم أصبحت غير ذات موضوع إزاء هذا الإمتزاج بين الحكم والمحكومين .

اهترام الحياة الدستورية :

فى أى عهد انتهكت الحريات والحرمان وفتحت المعتقلات وصودرت الصحف وأعلنت الأحكام العرفية ؟

فى أى عصر أعلنت حرب فلسطين وحدثت فضائح الأسلحة والدخائر الفاسدة ؟

فى أى وقت سددت الضربات إلى الحركة الوطنية وكفاح الشعب المسلح ؟

فى أى زمان قفزت أحزاب القصر والاستعمار لتحكم البلاد ؟

الجواب واضح ... لقد حدث ذلك فى الأوقات التى انتهك فيها الدستور أو عطل أو أصابه الإلغاء التام .

لماذا امتازت الحياة العامة بعدء الاستقرار ؟

ولماذا تعثرت عمليات الإصلاح والنهوض بمرافق البلاد ؟

وكيف انتشرت مظاهر الفساد والمحسوبية والرشوة ؟
وكيف خضعت مصر لحكم الخونة والمرتشين ؟
الجواب واضح ... لقد حدث ذلك بسبب عدم احترام الدستور .
وإذن فلا سبيل إلى كفاح ضد الاستعمار . أو إصلاح داخلي . أو استقرار
للأمور ، إلا إذا عادت الحياة الدستورية (١) .

إن قيام الحياة الدستورية معناه ارتباط الحكم بالشعب فتتكون تلك
الجهة الموحدة التي تقف في وجه القوى المعادية من داخلية وخارجية .
ولقد طالب «الضباط الأحرار» في منشوراتهم بإعادة الحياة الدستورية
وأعلنت القيادة العامة في بياناتها أنها تهدف إلى ذلك وبأسرع وقت ؛ فهم من
الشعب صاحب السلطات .

ولكن هناك من الناس من يعارضون في هذا الأمر ولهم حججهم التي
يدلون بها ومنها : —

أولا — أن قانون الإصلاح الزراعي لم تبد نتائجه بعد من حيث تحرير
أهل الريف حتى تكون إرادتهم واضحة في الانتخاب .

ثانياً — أن الأحزاب مسئولة عن فساد العهد الماضي فهل يراد أن تعود
إلى الحكم ثانية .

أما عن الأمر الأول فيبدو أن أصحابه لا يدركون قيمة التحرير النفسي
الذي ترتب على مجرد صدور قانون الإصلاح الزراعي . ومع ذلك فلنرجع إلى
التاريخ .. إن فرنسا لم تشهد برلمانا بعد وقف مجلس طبقات الأمة سنة ١٦١٤

(١) أعلن الرئيس محمد نجيب سقوط دستور سنة ١٩٢٣ باسم الشعب وتتخذ العدة
لوضع دستور جديد .

ثم نشبت الثورة الفرنسية ودعى المجلس إلى الانعقاد في مايو ١٧٨٩ أى بعد ١٧٥ عاماً ، وألغيت امتيازات الأشراف والكنيسة وبدأت عملية توزيع أراضي كبار الملاك ، وكان أهل الريف الفرنسي على درجة كبيرة من الجهل ، والفقر . وفي سنة ١٧٩١ صدر الدستور الجديد (لأول مرة في تاريخ البلاد) وبعد أسابيع أجريت الانتخابات فجاء برلمان جديد بكل معنى الكلمة وهذا البرلمان كان له أثر واضح في تطور الثورة الفرنسية .

أما أن الأحزاب مسئولة فهذا ما قررناه بصورة كلية بالنسبة إلى بعضها ونسبية بشأن البعض الآخر ، ولكن هذا الفساد مرده إلى :

- (١) وجود الإقطاع .
- (٢) التحول الذي طرأ على الطبقة الوسطى القديمة .
- (٣) عيوب الدستور .
- (٤) استبداد القصر .

وقد زال الإقطاع ، واعتزل الملك ، وظهرت طبقة وسطى جديدة قوية ولها حلفاؤها من العمال والفلاحين ، ومن السهل ، بل من المؤكد ، أن البرلمان القادم — المتولد عن الثورة والدستور الجديد سيكون أداة جديدة صالحة ... وأكثر من هذا فقد حدث تغير خطير في قيادات الأحزاب القديمة ومن المحقق أن الانتخابات القادمة ستدفع عن أشياء كثيرة ، كلها متفقة مع روح الثورة .

إن إعادة الحياة الدستورية من أكبر أهداف الثورة ... ولماذا ؟ لأنها السبيلة بكفاح الأعداء في الداخل والخارج والسير قدماً بعملية الإصلاح ، ومن هنا يكاد لا يخلو منشور للضباط الأحرار من التنويه بل التأكيد بأهميتها .

تحذير

لقد فشلت ثورة ١٩١٩ في الأجل الطويل إذ أحاط بها الاستعمار والإقطاع ودعاة الحكم المطلق الممثل في القصر .

فعلينا في ثورتنا هذه أن نحذر الرأسمالية الاحتكارية ، وأصحاب نظريات الحكم المطلق والمشروعات الاستعمارية البراقة التي تخفي أو تحاول أن تخفي مآتيته . وإنا واثقون أن ثورتنا واعية . متبهة وبالغة الحرص . وهي في وعيها واتبائها وحرصها إنما تعبر عن حقيقة أحاسيس الشعب وأهدافه .

وكذلك عليها أن تحذر المنافقين الذين يظاهرونها بالسنتهم ويضمرون لها الحقد في قرارة نفوسهم .

الفصل الخامس عشر

ماذا فعلت الثورة

كان طبيعيا وقد انتقل الأمر إلى أيدي الثورة بعد تنازل الملك السابق عن عرشه ومغادرة البلاد قبل الساعة السادسة من مساء يوم ٢٦ يولييه أن تبادر إلى تنفيذ الكثير من الإصلاحات والأعمال في مختلف نواحي الحياة العامة .

وكان أول ما شغل الأذهان نظام الوصاية على العرش لأن الترتيب الذي سبق وضعه لم يتناول مثل هذه الحالة وإنما تحدث عما يتبع في حالة الوفاة أو العجز بسبب انعدام الكفاية العقلية . وكان من رأى البعض أن يدعى مجلس النواب المنحل، ولكن تقرر عرض الأمر على مجلس الدولة الذي أفتى بتأليف مجلس وصاية مؤقت من ثلاثة أعضاء وهم الأمير محمد عبد المنعم ، والدكتور بهي الدين بركات والقائمقام رشاد مهنا . ولما حدث فيما بعد الخلاف الذي دفع بالقائد العام إلى إعفاء الثالث من مهام منصبه لأسباب وردت في قرار الإعفاء، قدم زميلاه استقالتهما ، وهنا قرر مجلس الوزراء الاكتفاء بوصى واحد هو الأمير عبد المنعم . وفي الوقت نفسه تقرر لأول مرة في تاريخ مصر إنشاء وزارة للقصر ، ولا ريب أن هذا الإجراء مما يحول دون تدخل رجال الحاشية وغير المسئولين . وقد سبق في السنوات الماضية الدعوة إلى الأخذ بذلك التقليد ولكن لم يتح للفكرة الخروج إلى حيز التنفيذ .

إلغاء الرتب المدنية

وأقدمت وزارة على ماهر على إلغاء الألقاب المدنية لما كان يصحب منحها من ملابسات غير كريمة ، كما كانت تستغل لغير المصلحة العامة ، فضلاً عن كونها مظهراً من انقسام طبقي لا مبرر له ، وإذن فإلغاءها يتفق مع الاتجاه الديموقراطي . وبمقتضى قرار أصدرته وزارة محمد نجيب الأولى صار كل مواطن يسبق اسمه بكلمة « حضرة » المرادفة لكلمة « مستر » في الإنجليزية أو « ميسو » في الفرنسية .

تعديلات الضرائب

وتناول العهد الجديد الضرائب بالتعديل من ناحية الفئات والمبادئ :

١ - زيدت أسعار الضريبة العامة على الإيرادات التي تزيد على ٥٠٠٠ جنيه وهي الشرائح السبع الأخيرة فأصبحت ٣٠ ٪ ابتداء من ١٠٠٠٠ جنيه وتزيد باطراد حتى تبلغ ٨٠ ٪ على الإيراد الذي يبلغ ٥٠٠٠٠٠ جنيه فما فوق .

٢ - رفع سعر الضريبة على رؤوس الأموال المنقولة وفوائد الديون والودائع والتأمينات وعلى الأرباح التجارية والصناعية من ١٦ ٪ إلى ١٩ ٪ بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٤٧ لعام ١٩٥٢ . أما الضريبة على كسب العمل فاقصر التعديل فيها على الشريحتين الخامسة والسادسة برفع سعرها بمقدار ١ ٪ / ٢٠ ٪ على التوالي ابتداء من سبتمبر ١٩٥٢ .

٣ — رفع سعر الضريبة على أرباح المهن الحرة وغيرها من المهن التجارية من ١٠٪ إلى ١١٪ ابتداء من أول يناير ١٩٥٣ .

٤ — ولعل أهم تعديل هو فرض ضريبة تصاعدية جديدة على قيمة التركات^(١) وهو ما سبق لنا أن نادينا به في كثير من بحوثنا وبخاصة كتابنا «النظام الاشتراكي» ، وهذا بالإضافة إلى تعديل رسم الأيلولة على التركات الذي كان يحى طبقاً للقانون رقم ١٤٢ لعام ١٩٤٤ (المعدل بالقانون رقم ٢١٧/١٩٥١)^(٢) على صافي نصيب الوارث .

٥٠٠٠	ال (١)	جنيه م برى الأولى معفاة
٥٠٠٠	ال	جنيه مصرى التالية بسعر ٥٪
١٥٠٠٠	»	» ١٠٪
٣٥٠٠٠	»	» ٢٠٪
٥٠٠٠٠	»	» ٣٠٪
		» ٤٠٪
		وفى ما زاد على ذلك

٥٠٠٠	ال ٥٪ على	جنيه الأولى من صافي نصيب الوارث
٥٠٠٠	ال ٦٪ على	جنيه التالية
٥٠٠٠	» ٧٪	»
٥٠٠٠	» ٨٪	»
١٠٠٠٠	» ٩٪	»
١٠٠٠٠	» ١٠٪	»
١٠٠٠٠	» ١١٪	»
	» ١٢٪	ما زاد على ذلك

تعديل قانون الشركات :

وكان قانون الشركات المساهمة الصادر عام ١٩٤٧ مبعث شكوى كبيرة من جانب الشركات الأجنبية لأنه جعل نصيب المصريين في رأس المال لا يقل عن ٥١٪ (المادة ٦) . وتمشياً مع سياسة تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية ، عدلت وزارة على ماهر النسبة فجعلتها ٢٩٪ .

قانون الإصلاح الزراعي :

غير أن أعظم الإصلاحات الاقتصادية كان بلاريب تحديد الملكية الزراعية ، ولم تكد وزارة محمد نجيب تتألف حتى بادرت إلى إصدار قانون في ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ويقضى بما يأتي :

١ - لا يجوز لأي شخص امتلاك أكثر من ٢٠٠ فدان إلا إذا كانت من الأراضي البور أو الأراضي الصحراوية لاستصلاحها وذلك خلال فترة ٢٥ سنة من وقت التملك ، أو تكون الأراضي مملوكة لشركات صناعية يستلزم استغلالها الصناعي تملكها لها ولو زادت على مائتي فدان . وينفذ القانون خلال خمس سنوات ، ويجوز خلالها للمالك التصرف بنقل ملكية مالم يتم الاستيلاء عليه إلى أولاده بحد أقصى قدره ١٠٠ فدان ، أو إلى صغار الزراع الذين يملكون ١٠ أفدنة فأقل على ألا يتصرف في أكثر من ٥ أفدنة لكل منهم .

٢ - تدفع الحكومة تعويضاً يعادل عشرة أمثال القيمة الإجمالية

(وتقدر بسبعة أمثال الضريبة الأصلية) ، مضافا إليها قيمة المنشآت والآلات الثابتة والأشجار ، وذلك بسندات حكومية اسمية بفائدة ٣٪ تستهلك في ٣٠ عاما . ويدفع المنتفع قيمة التعويض بفائدة سنوية قدرها ٣٪ ومبلغا جمالياً قدره ١٥٪ من الثمن ، على أقساط سنوية لمدة ٣٠ سنة .

٣ - تكوين جمعيات تعاونية زراعية من المنتفعين الجدد ممن لا يملكون أكثر من خمسة أفدنة في القرية . ولمنع التجزئة إلى أقل من ٥ أفدنة نص القانون على وجوب الاتفاق بين المتنازعين أو رفع الأمر إلى القضاء لتحديد من تؤول إليه في حالات البيع والمقايضة أو الميراث أو الوصية أو الهبة أو غير ذلك من طرق كسب الملكية .

٤ - ابتداء من ١/١/١٩٥٣ تفرض ضريبة إضافية على من يملك أكثر من ٢٠٠ فدان بنسبة خمسة أمثال الضريبة الأصلية على مقدار الزيادة إلى أن يتم تزع ملكيتها .

٥ - نظم القانون العلاقة بين مستأجر الأرض ومالكها فنص على التأجير لمن كان يزرع الأرض بنفسه ، ولا يزيد الإيجار على ٧ أمثال الضريبة الأصلية المربوطة عليها ، أما في حالة المزارعة فلا يجوز أن يزيد نصيب المالك على النصف بعد خصم المصاريف .

٦ - نص القانون على تعيين أجر العامل الزراعي سنوياً بواسطة لجنة يشكها وزير الزراعة كمنص على جواز تأليف نقابات من العمال الزراعيين .

خفض إيجارات المساكن :

ووافق مجلس الوزراء كذلك على خفض إيجارات المساكن وأصدر مرسوما بقانون ينص على أن تخفض الإيجارات بمقدار ١٥٪ من الأجور الحالية للمساكن التي أنشئت منذ أول يناير ١٩٤٤ وذلك ابتداء من أكتوبر ١٩٥٢ إلا إذا سبق تأجيرها بإيجار المثل .

إلغاء الأوقاف الأهلية :

في ١٤ سبتمبر ١٩٥٢ صدر المرسوم بقانون رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٢ . وينص على أنه لا يجوز الوقوف على غير الخيرات (م ١) ، كما يعتبر منتهيا كل وقف لا يكون مصرفه في الحال خاصا لجهة من جهات البر (م ١/٢) . ويرجع الإلغاء كما جاء في المذكرة التفسيرية إلى أن نظام الوقف أضحي « أداة لحبس المال عن التداول وعقبة في سبيل تطور الحياة الاقتصادية » وكذلك « حتى يتسنى تطبيق أحكام تشريع الإصلاح الزراعي على الأراضي الزراعية الموقوفة التي يتمتع فيها المستحقون بحكم الواقع بمرکز لا يختلف في جوهره عن مرکز الملاك في الوقت الحاضر » .

تنظيم الأحزاب :

ورأت الحكومة الاتجاه نحو الأحزاب فصدر قانون لتنظيمها (وقيل إن له مثيلا العراق وألمانيا الغربية) وفيما يلي أهم مبادئ القانون :

١ — للمصريين الحق في تكوين الأحزاب السياسية والانتماء إليها ،

ويجب إخطار وزير الداخلية بكل حزب يتألف ويتضمن الإخطار نظام الحزب وبرنامجه ووسائله العملية للتحقيق واختصاصات لجانه وهيئاته وموارده المالية وأسماء الأعضاء المؤسسين .

٢ — لوزير الداخلية الاعتراض في حالة مخالفة القانون وتنظر محكمة القضاء الإداري في الأمر .

٣ — لا يجوز أن يكون في الحزب من استغل النفوذ أو حصل على كسب غير مشروع ، كما لا يجوز الجمع بين عضوية الحزب وشركة مساهمة .
ويحرم إنشاء التشكيلات العسكرية .

تطهير الإدارة الحكومية :

ولما كانت البلاد فيما مضى تشكو من فساد الأداة الحكومية صدر المرسوم بقانون رقم ١٨١ لسنة ١٩٥٢ في شأن فصل الموظفين بغير الطريق التأديبي ونصت المادة الأولى على أن يكون فصل الموظفين العامين غير الصالحين للعمل أو الذين تعلق بهم شوائب أو شبهات قوية تمس كرامة الوظيفة أو النزاهة أو الشرف أو حسن السمعة .

ولا يترتب على الفصل الحرمان من المعاش أو المكافأة ، ولا يجوز الطعن أمام مجلس الدولة بالغاء أو وقف تنفيذ القرارات الصادرة بالتطبيق لأحكام هذا القانون .

الكسب غير المشروع :

في ٢٥ أكتوبر سنة ٢٩٥١ صدر القانون رقم ١٩٣ بشأن الكسب غير المشروع وذلك لمعالجة الأحوال التي قصر قانون العقوبات عن تناولها ، كاستغلال الشخص لأعمال وظيفته أو ظروفها أو نفوذه أو مركزه ، ولكن سرعان ما تبين أن أحكام القانون قاصرة عن تحقيق الأغراض التي يهدف إليها ، وهنا صدر المرسوم بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٥٢ والمرسوم بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٥٢ ، وذلك لتلافي النقص ، فأخضع المشرع الإقرارات والشكاوى التي تقدم عن كسب غير مشروع لعملية فحص عهد بها إلى رجال القضاء ، كما خوات هذه الجهة أن تطلب إلى مقدم الإقرار بياناً بثروته هو وزوجته وأولاده القصر في أول سبتمبر ١٩٣٩ أو عند دخوله الخدمة العامة أو اكتسابه الصفة النيابة العامة ، وخوات النيابة وهي تقوم بالتحقيق السلطات المنصوص عليها في المواد ٩١ و ٩٢ (ف) ، ٩٥ ، ٩٧ و ٩٩ من قانون الإجراءات الجنائية ، كما نص على أن تسرى على الشهود الذين يستدعون لسماع أقوالهم أحكام المواد ١١٦ و ١١٧ و ١١٨ و ١٢٠ و ١٢٢ من ذلك القانون وأن يكون رفع الدعوى بأمر من النائب العام .

التشريعات العمالية :

وقد سبق أن أشرنا إلى بعض العيوب في التشريعات العمالية ، وهنا صدرت قوانين ثلاثة جديدة خاصة بعقد العمل الفردي ، والنقابات ، والتحكيم والتوفيق .

ويعتاز قانون النقابات عن سابقه الصادر عام ١٩٤٢ بأنه أباح تكوين الاتحاد العام للنقابات ، وكذلك النقابات من العمال الزراعيين ومعاقبة رب العمل إذا حاول التدخل لمنع تكوين النقابة أو للتأثير فيها .

ونص قانون عقد العمل الفردى على زيادة مقدار التعويض الذى يمنع فى حالة ترك العمل ، كما حيل بين رب العمل والتحايل على عدم أداء التعويض بحمل العامل على أن يترك العمل ، كما تقرر إعفاء العامل من الرسوم القضائية فى حالة الدعاوى التى يرفعها تطبيقاً لأحكام القانون (١) .

سقوط الدستور باسم الشعب :

ولقد تعرض دستور عام ١٩٢٣ لكثير من الانتقادات بسبب مايشتمل عليه من عيوب وثغرات أفسحت المجال للعبث به ، كما أنه يتضمن حقوقاً وامتيازات لرئيس الدولة ، كحق حل مجلس النواب مثلاً وإقالة الوزارات ، مما أسى استغلاله على ما أوضحنا فى الفصول السابقة .

وأخيراً صدر بيان من اللواء محمد نجيب أعلن فيه سقوط هذا الدستور باسم الشعب وتتخذ العدة لوضع دستور جديد .

(١) لا شك أن هذه القوانين تعد خطوة تقدمية بالنسبة إلى مثيلاتها التى سبق صدورها ، ولقد عرضنا فى مقالات لنا بجريدة (المصرى) لبعض الإصلاحات التى يحسن إدخالها فى المستقبل حتى تصبح أكثر وفاء بالقرض منها .

ولم يتبين حتى كتابة هذه السطور الطريقة التي ستأخذ بها الحكومة في وضع الدستور وهنا نجد آراء مختلفة منها :

١ — تأليف لجنتين أحدهما تمثل الأحزاب والهيئات والنقابات لوضع المبادئ العامة ، والأخرى من الفقهاء الدستوريين لتتولى الصياغة القانونية .

٢ — أما الرأي الثاني فيرى المبادرة بدعوة جمعية تأسيسية منتجة تقوم بوضع الدستور الجديد ، وبذا يأتى على صورة الانبعاث من الشعب نفسه .

٣ — ويقول فريق إنه ينبغي استفتاء الشعب قبل وضع الدستور بشأن نظام الحكم في الدولة أى الملكية أو الجمهورية ، بينما يرى آخرون أن يترك هذا الأمر للجنة الدستور الجديد .

ويلقى الرأي الأول تحييذا أوضح وأكبر حتى يبدى الشعب رأيه في هذا الموضوع الهام ، وبذلك يمكن للجنة أن تصوغ الدستور على أساس الاتجاه الذى يبين حقيقة رغبة الشعب .

ملاحظات حول الدستور الجديد

ومهما يكن من أمر فإننا نرى أن الدستور الجديد يجب أن يشتمل على مبادئ جديدة أكثر اتفاقاً مع روح العصر وأهداف الثورة .

ديباجة الدستور :

ولكى تبدو إرادة الشعب في وضع الدستور ، وليبيان المبادئ الكبرى والجمهورية التي يقوم عليها كيان المجتمع ، نفضل أن يبدأ الدستور الجديد يمثل هذه الديباجة التي نلقاها في الدستور الهندي ، وهي كالآتي :

نحن شعب الهند وقد اعترطنا ... أن نكفل لكافة المواطنين فيها ؛

العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ؛

وحرية الفكر والإعراب عن الرأي والاعتقاد والإيمان والعبادة ؛

والمساواة في الوضع والفرص ؛ وأن تنمى فيما بينهم جميعاً ؛

الروح بما يضمن كرامة الفرد ووحدة الأمة .

ومن ناحية رئيس الدولة يجب تقييد حقه في حل البرلمان ، وتحريم إقالة الوزارات إذا كانت متمتعة بثقة الأغلبية البرلمانية ، وأن يكون تعيين جميع موظفي القصر من اختصاص الوزارة القائمة بالأمر ، وأن ينص على وظيفة وزير للقصر يكون الصلة بين رئيس الدولة والوزارة ويسقط بسقوطها . كذلك يجب النص صراحة على حق الوزارة في تعيين الموظفين على اختلاف مراتبهم ممن يقتضى تعيينهم مرسوم من رئيس الدولة ، وبهذا كله تتفادى بوائت الاحتكاك ومصادر التدخل التي أفسدت الحياة العامة .

وفيما يخص تشكيل المجلسين نرى تثبيت الدوائر الانتخابية حتى لا تتعرض لأكثرة التغير بسبب الزيادة الطبيعية في عدد السكان . أما مجلس الشيوخ فيجب أن يكون كله بالانتخاب وأن تلغى المواد الخاصة باشتراط صفات معينة من الوظيفة أو الامتلاك أو الثروة فيمن يكونون أعضاء فيه ، وبذلك يتحقق أساس من أسس الديمقراطية وسيادة الشعب .

وفي هذه الحالة يجب فتح باب التصويت والترشيح أمام الحنسين ، الرجل

والمرأة ، بلا تمييز تحقيقا للمساواة ، خاصة وأن الأغلبية الساحقة من دول العالم قد منحت المرأة الحقوق السياسية .

كفالة حريات المواطنين :

وينبغي أن ينص الدستور صراحة وفي غير لبس على حرية المواطنين في الكلام والإعراب عن الرأي ، وعقد الاجتماعات السلمية غير حاملين سلاحاً ، وتكوين الجمعيات والنقابات ، والانتقال في داخل البلاد ، والإقامة في أي جزء منها ، والامتلاك والتصرف في الملكية ، وممارسة أية حرفة أو مهنة أو أي عمل ، وهنا يجب أن تخلو المواد التي تقرر هذه الحريات من تلك العبارات التي كنا نلقاها في الدستور القديم وهي « في حدود القانون » أو « لوقاية النظام الاجتماعي » . ولما كانت هناك حالات قد تستدعي الحد بقدر معقول من هذه الحريات ، فقد جرت العادة على سن قوانين لمواجهة هذه الحالات ويجب أن تصدر في وقت صدور الدستور ؛ مع مراعاة ألا تنطوي على هدم لهذه الحريات والحقوق لأن أمثال هذه القوانين إنما تصدر من قبيل الاستثناء لأنها تواجه حالات استثنائية فعلاً . والحق ، لقد استغل العهد الماضي ثغرات دستور ١٩٢٣ فأصدر الكثير من التشريعات التي هدمت الدستور وأهدرت الحقوق والحريات ...

وينص أي دستور ديموقراطي على حق المواطن في « التملك » وعدم مصادرة الملكية أو الاعتداء عليها ؛ ولكن في الوقت نفسه يحجز الدساتير نزع الملكية في حالة معينة وهي كما قررها دستور ١٩٠٣ « المنفعة العامة » وبشرط أداء تعويض عادل . وكانت المنفعة العامة تفسر في أضيق الحدود .

ولكن « قانون الإصلاح الزراعى » الذى أصدرته حكومة الثورة إذ قرر نزع الملكية إذا ما تجاوزت ٢٠ فدان فإنما فعل ذلك من أجل الصالح العام للجماعة ، ولهذا نرى أن تستبدل عبارة « المنفعة العامة » Publique بالمنفعة القومية nationale أو « المصلحة العامة أو القومية » .

وينبغى أن يتضمن الدستور الجديد المبادئ التى قررها قانون الإصلاح الزراعى وهى عدم مجاوز الملكية ٢٠ فدان (إلا فى الحالات المنصوص عليها فى القانون) ، وألا يملك الأرض مستقبلا إلا من يقوم بزراعتها . ويضاف إلى ذلك أيضا النص على تحريم تملك الأجانب (فى المستقبل) للأرض الزراعية .

واجبات الدولة الاقتصادية والاجتماعية :

وينبغى أن يفص الدستور على واجبات واضحة للدولة تتصل بحياة المواطنين أو حقوقهم الاقتصادية ومن ذلك ، على سبيل التمثيل لا الحصر (وهو نلقاه فى الدستور الهندى) :

- ١ — إقامة نظام اجتماعى لتنمية رفاهية السكان .
- ٢ — ضمان حق المواطنين من رجال ونساء ، فى مورد عيش لائق .
- ٣ — ضمان توزيع الملكية لموارد الجماعة المادية والإشراف عليها بما يخدم الصالح العام على أحسن وجه .
- ٤ — ألا يودى سير النظام الاقتصادى إلى تركيز الثروة ووسائل الإنتاج بما يسبى إلى الخير العام .

٥ — المساواة في الأجر بين الرجل والمرأة ، إذا تساوى العمل الذي يؤديه كل منهما .

٦ — ألا يرغم أحد على أداء عمل لا يتلاءم مع سنه أو قوته .

٧ — تحريم اشتغال الصبي الذي دون الرابعة عشر من العمر في مصنع أو أى مهنة خطيرة .

٨ — على الدولة في حدود طاقتها وتطورها الاقتصادى أن تضمن لكل مواطن الحق في العمل والتعليم والمساعدة من جانبها في حالات التعطل وكبر السن والمرض والعجز وفي حالات العوز التي لا سلطان للفرد عليها .

٩ — أن تلتزم الدولة ، خلال فترة أقصاها عشر سنوات ، أن توفر التعليم الإجبارى والمجانى لجميع الأطفال من هم دون الرابعة عشر من أعمارهم . وكذلك نفضل لو أضيف إلى ذلك كله نص يلزم الدولة بأن تضع مشروعات مرسومة لآجال من أجل التنمية حتى تسير عليها الحكومات .

محاكمة الوزراء :

ولضمان سير الأداة التنفيذية بطريقة تتفق مع معايير المصلحة العامة والشرف ، يجب أن يتضمن الدستور الجديد نصوصاً صريحة وعقوبات محدودة لمحاكمة الوزراء في أمثاله هذه الحالات :

(أ) العدوان على الدستور وتعطيل أو محاولة تعطيل أى حكم من أحكامه بطريق مباشر أو غير مباشر .

(ب) إستغلال النفوذ للاثراء الدائى أو لما فيه نفع لآله وأقاربه وأنصاره .

المحكمة العليا

وينص أى دستور ديموقراطى على ما للمواطنين من حريات وحقوق ، وان أجاز وجود قوانين قد تنطوى على بعض القيود التى تحد من هذه الحريات والحقوق لاعتبارات تتصل بالمصلحة العليا للدولة ، ويشترط ألا تتعارض هذه القيود مع جوهر الدستور أو تهدم تلك الحريات والحقوق . ولتوفير أكبر قدر من الضمان ينبغى إنشاء محكمة عليا تختص بالنظر فى دستورية القوانين أى مدى انطباقها على روح الدستور ونصوصه . وكذلك يلجأ إليها المواطن إذا شعر أن قانوناً يطبق عليه وهو يتعارض مع الحقوق والحريات التى كفلها الدستور وبهذا يكون الدستور مصوناً وهو مالم يحدث بالنسبة إلى دستور سنة ١٩٢٣ منذ بدء العمل به حتى نشوب الثورة فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ .

هذه ملاحظات عن بعض نواح رئيسية ترى ضرورة وضعها موضع الاعتبار عند صياغة الدستور ، وبذلك يتحقق ما أشار إليه اللواء محمد نجيب من إقامة حياة ديموقراطية دستورية سليمة الأسس والبنيان . وإن ماذكرناه إنما يتناول القواعد العامة ، أما التفصيلات فلا يتسع لها بحث أو كتاب فى مثل هذا القدر ويتناول مسائل أخرى متنوعة .

الفصل السادس عشر

تعبئة موارد الدولة للتنمية الاقتصادية

أعلنت الحكومة المصرية أنها تعزم وضع مشروع للسنوات الخمس. ونحب أن يكون مفهومها أن المسألة أعمق من هذا، فهي في الواقع عبارة عن تحديد الأهداف ووسائل التحقيق خلال فترة طويلة من الزمن على أساس ظروف البلد ومستواه الحالي وذلك الذي ينبغي بلوغه، على أن تقسم المدة إلى مراحل كل منها من سنوات معلومة: ثلاث أو خمس أو أكثر. وينحصر الهدف الكامن وراء هذا كله في الأمور الآتية:

١ — أن نكفل عملاً مناسباً لكل فرد من أفراد الجماعة وهذا ما يعبر عنه « بالتوظيف الكامل ».

٢ — توزيع المواد المادية للجماعة من حيث مملكتها والإشراف عليها بأفضل سبيل يحقق الصالح العام.

٣ — ألا يؤدي سير النظام الاقتصادي إلى تركيز الثروة وأدوات الإنتاج مما يسبب إلى الجماعة

هذه الأمور الثلاثة نلقاها في مقدمة التقرير عن مشروع السنوات الخمس الهندي الأول. وفي هذه الصفحات نحاول أن نبين بعض ما يعن لنا من آراء بصدد المشروع الذي نرجو أن يخرج إلى حيث الدراسة والتنفيذ في مصر.

وهنا نجد طائفة من الاعتبارات يجب أن تهدينا ونحن نرسم هذه السياسة الطويلة الأمد ،

أولاً : تبلغ نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان بمصر ١٦ر١ في الألف ، ويتنظر أن يبلغ العدد ٢٢ر٣ مليوناً من الأنفس سنة ١٩٥٧ ، ٢٦ر٥ مليوناً سنة ١٩٧٠ وهذا خطر جدير أن نختاط له .

ثانياً : إن أهل الزراعة فعلاً أكثر من حاجتها ، وكان هذا الفائض ٥ - ٥ مليون سنة ١٩٤٧ وسيصل إلى ٦ر٥ مليون ١٩٦٧ . مما يقتضى تدبير أعمال جديدة ، وفي هذا يقول أحد الباحثين إن علينا أن نخلق سنوياً ١٥٠ر٠٠٠ عملاً جديداً .

ثالثاً : إنخفاض إنتاجية الفرد في الزراعة بمصر فهي ٩٠ وحدة دولية مقابل ١٢٣٣ في الأرجنتين . وكذلك انخفاض الدخل فطبقاً للأرقام التي نشرتها هيئة الأمم سنة ١٩٤٩ تتدرج مصر في عداد البلدان التي يتراوح متوسط الدخل فيها بين ١٠٠ر٢٠٠ دولار . ومن هنا يتعين علينا رفع هذا الرقم بزيادة الإنتاج وحسن التوزيع ؛ ويحدثنا مشروع السنوات الست بالباكستان أنه يهدف إلى رفع مستوى المعيشة بنسبة ٣٠٪/ .

رابعاً : ازدياد نسبة المشتغلين بالأعمال الصناعية والتجارية المالية دليل على التقدم الاقتصادي كما أن هذا يؤدي إلى زيادة متوسط دخل الفرد . وفي مصر يتضمن الدخل القومي ٤٤ر٥٪/ من الزراعة ، ١١ر١٪/ من الصناعة ، ٣ر١٪/ من البناء والنقل والمواصلات ، ١٢ر٢٪/ من التجارة ؛ بينما نجد الإرقام كالآتي في حالة الولايات المتحدة : ٨٪/ ، ٣٠ر٨٪/ ، ١١ر٨٪/ ، ٢٨٪/ . وهذا يرينا أن سياستنا الاقتصادية يجب أن تستهدف التوازن بين هذه الحرف الرئيسية .

هذه هي الاعتبارات التي ينبغي أن نسترشد بها ، وبعد ذلك على الهيئة المنوط بها وضع المشروع :

١ — تقدير موارد البلد المادية والرأسمالية والبشرية (وتشمل الذخيرة الحبرة الفنية) ، والبحث عن وسائل زيادتها حيث تقصر عن إشباع مطالب الشعب .

٢ — وضع خطة لاستغلال هذه الموارد على أفضل الوجوه وبطريقة متوازنة .

٣ — تحديد طريقة ومراحل التنفيذ على أساس الأولوية .

٤ — تعيين الظروف التي تميل الآن إلى تعويق التقدم ثم اقتراح الظروف التي تؤدي إلى الإسراع به . والمهم في الأمر أن تضع الهيئة أهدافاً معينة كأن يزيد إنتاج الغزل والقطن أو مساحة المحصول . الخ بنسب مئوية محدودة . وكذلك يجب تقدير النفقات اللازمة بمنتهى الدقة لمعرفة كيفية تدبيرها .

أولاً : الزراعة

تبلغ المساحة القابلة للزراعة ١٠٠٠ ر ٧١٠٠ وإن كان البعض يرفع الرقم إلى ٨ ملايين فدان ، وهنا لابد من تنفيذ المشروعات الآتية لتوفير الماء اللازم وهي :

١ — خزان على النيل فيما بين عطبرة ووادي حلفا لتقليل من خطر الفيضانات العالية .

٢ — خزان عند بحيرة البرت (ويمكن إضافة منظم عند بحيرة قـكتوريا).

٣ — قناة في منطقة مسدود .

٤ — خزان عند بحيرة تانا (بعد موافقة حكومة اثيوبيا) .

وفي الكتاب الذى وضعه هيرست وبلاك وسميكة (١٩٤٦) نقرأ أنه إذا استمرت الزيادة فى السكان على ما هو عليه وجب تنفيذ هذه المشروعات قبل سنة ١٩٨٠ ، وإذن نستطيع تحديد نصيب مشروع السنوات الخمس الأولى من السياسة المائية المتصلة بزيادة المساحة المزروعة .

ويجب الاهتمام بزيادة مساحة المحصول فالمعروف أنه فيما بين عامى ١٨٣٥ ، ١٩٤٧ زادت هذه المساحة بنسبة ٤٨٢٪ وهى تكاد تعادل الزيادة فى السكان خلال الفترة ذاتها . وعند رسم سياستنا الزراعية يجب محاولة انتاج المحاصيل الأخرى (خلاف القطن) مثل المحاصيل الغذائية والفاكهة والخضر . ويرى البعض ضرورة الاهتمام بزراعة القطن زراعة كثيفة ليزيد الإنتاج ، لأن القطن المصرى من النوع الذى تزيد تيلته على $1\frac{1}{8}$ بوصة ، وفى موسم ١٩٤٩ / ١٩٥٠ أنتجت مصر ٧٠٪ من الإنتاج العالمى من القطن الذى يتجاوز طول تيلته $1\frac{1}{8}$ بوصة . ولا خوف من منافسة البلاد الأخرى فإن متوسط إنتاج الفدان فى مصر ضعفه فى الولايات المتحدة وأكثر من أربعة أمثاله فى الهند وباكستان .

ويتعين علينا قبل كل شئ القيام بدراسة علمية شاملة للتربة وخواصها فى مختلف مناطق القطر حتى نعرف فى أى المناطق تجود زراعة معينة ؛ وهذا

يدفعنا إلى المطالبة بأن يكون للدولة إشراف دقيق على العمليات الزراعية من حيث اختيار المحصول المناسب الذى يدر أوفر غلة .

ويجب الاهتمام بالإنتاج الحيوانى ، وهنا يرى الإخصائيون التوسع فى إنتاج البرسم واستيراد حشائش المراعى ، والإكثار من الأطباء البيطريين لمكافحة انتشار الطفيليات ، وإنشاء المعاهد للأبحاث فى الأمراض الحيوانية المتوطنة ووسائل مقاومتها . وتنفيذ مشروع التأمين على الحيوانات وكذلك التسليف للفلاح ، ومنع استيراد الحيوانات الحية إلا لأغراض العلمية ، والأخذ بسياسة تسجيل الإنتاج الحيوانى . والقيام بعمليات الانتخاب والتربية فى الحيوانات المصرية لرفع إنتاجها .

ويجب أن يعنى المشروع المقترح بموضوع « التصنيع الريفى » ؛ وقد تعرض مشروع السنوات الخمس الهندى الأمر وتقدم بتوصيات قد يكون فيها نفع لنا وهى :

١ — تكون جميعيات تعاونية من أمثال هؤلاء الصناع الذين تجمع بينهم المصلحة المشتركة .

٢ — محاولة حمل أهل القرية على شراء المنتجات الصناعية بدلا من شرائها من مناطق أخرى .

٣ — اشتراك الدولة مع الجمعية التعاونية (المشار إليها) فى إمداد هؤلاء الصناع بالمواد الخام والمعدات اللازمة ، فضلا عن إمدادهم بالإرشاد الفنى .

ثانياً : الصناعة

إن أية سياسة اقتصادية سليمة يجب أن يكون من أركانها الرئيسية السير قدماً بالتصنيع . ولسنا نعدو الصواب إذا قلنا إن مشروعنا المقترح يجب أن يجعل الأولوية بالشكل التالي :

أولاً : الصناعات المتصلة بالدفاع (عمل الأسلحة والدخيرة والمفرقات والطائرات) .

ثانياً : الصناعات التي تخرج لنا « المنتجات المتوسطة » التي تسد المطالب الناجمة من التوسع في الزراعة والنقل والقوة الكهربائية . ومن هذه المنتجات الحديد والصلب (لعمل الآلات الزراعية وآلات الديزل والمضخات وبعض المنتجات الهندسية الخفيفة) . والأسمدة والمواد الكيماوية والمخصبات . ولهذا يجب أن يتضمن المشروع إنشاء مصنع للصلب وآخر للمخصبات والأخير له أهميته من ناحية التوسع الزراعي ، وذو قيمة من الناحية المالية إذا ذكرنا أننا في سنة ١٩٥٠ استوردنا أسمدة قيمتها ٦٣٤٤٤٤ ر. ١٢ ر. جنيتها .

ثالثاً : الصناعات التي تنتج السلع اللازمة للاستهلاك الشعبي العام مثل غزل ونسج القطن والسكر والمواد السكرية وعمل الصوف والأكمام والسجاد ومنتجات الألبان والأغذية المحفوظة ؛ ويجب - في نهاية السنوات الخمس - أن يقل أو ينعدم ما نستورده من هذه الأصناف . وفي حالة غزل القطن تستهلك هذه الصناعة سنوياً مليون قنطار ، فإذا توسعنا فيها أمكن استهلاك جزء من المحصول المصري فضلاً عن تصدير الفائض من الخيوط

الرفيعة. وصناعة المنسوجات القطنية تصد الآن ٧٠٪ من الطلب المحلي مقابل ٤٠٪ سنة ١٩٣٩ وهناك لاحظ أن استخدام القطن المصري في عمل المنسوجات الشعبية ليس في صالح المستهلك وإذا أردنا إنتاج هذه الأنواع وجب إلغاء القانون الصادر في عهد الاحتلال والذي يحرم استيراد القطن الأجنبي. وقد طالبنا بهذا دائماً. إن سياستنا في المستقبل يجب أن تهدف إلى إنتاج المنسوجات الرفيعة. وعلى الفنيين تحسين الأساليب المستعملة استعداداً ليوم يؤكد الثقات إن إنجلترا فيه متهمجر الصناعة القطنية.

أما الصناعات التي تنتج السلع الاستهلاكية الكمالية فيكتفي بالموجود منها الآن، ومنع إنشاء وحدات جديدة خلال السنوات الخمس القادمة لأن التوسع في هذه الناحية يتم على حساب مواردها المحدودة.

وهنا يعرض لنا سؤال هام وهو: ما دور الحكومة في مشروع التنمية الصناعية؟ إن معظم اتفاق الحكومة سيخصص للزراعة والري والخدمات الصحية والثقافية، وإذن فتنشيط الصناعة سيقع على عاتق المشروعات الخاصة. وهنا نقول إن الحكومة ستؤدي وظيفتين:

أولاً: إنشاء وإدارة بعض الصناعات ذات الأهمية الدفاعية أو التي تسهم بدورها في تنمية الاقتصاد القومي (مصانع الأسلحة والفخيرة - الصلب والصلب - توليد الكهرباء - مد الخطوط الحديدية أو تجديداتها وإنشاء الطرق البرية).

ثانياً: الرقابة والتوجيه. فيجب عدم إنشاء أية وحدة صناعية جديدة أو توسيع نطاق الموجود حالياً إلا بإذن من الحكومة التي تحدد المكان

والحد الأدنى لحجم المنشأة . وعليها فحص حالة الصناعات التي بها نقص في الإنتاج أو الإنتاجية ، أو إشراف في النفقات غير الإنتاجية ، أو ارتفاع في الثمن بدون مبرر اقتصادي ؛ وكذلك الصناعات التي تدار بطريقة تسيء إلى مصالح المساهمين أو المستهلكين . ويمكن للحكومة أن تقدم بعض المال اللازم مباشرة أو عن طريق البنك الصناعي ، كما أن تأمين البنك المركزي سيساعد على ذلك . وأخيراً تستطيع أن تضع تحت رقابتها المباشرة المنشآت التي لا تتبع التعليمات أو السياسة المقررة ، كما أن عليها مراقبة عملية الإصدارات Capital issues ، فضلاً عن التعاون مع المشروعات المختلفة في تحديد نسب الزيادة في كل صناعة .

ولكي تؤدي الحكومة هذه الوظائف يتعين إنشاء «هيئة مركزية» من ذوي الخبرة الواسعة في المسائل الصناعية والتجارية والفنية والمالية والقانونية وكذلك يجب تكوين «مجالس التنمية» الصناعية على أن يكون هناك مجلس لكل صناعة رئيسية . وهذه المجالس التي تمثل الصناعة والعمل والحكومة تقوم بالمهام الآتية :

(١) التوصية بأهداف مثوية محدودة للإنتاج .

(٢) اقتراح معايير للكفاية الفنية .

(٣) وضع نظام سليم للمبيعات والتوزيع بما يعمل على إرضاء المستهلك .

ولما كانت الحرف اليدوية تلعب دوراً في سد جانب من الطلب المحلي ولما كانت هذه تشكو من قلة رأس المال ، وصعوبة الحصول على المواد الخام ، وضعف الإنتاج من الناحية الفنية ، وجب وضع تنظيم لها على أساس إنشاء

تقانات من أهل الحرفة الواحدة ، وتعاونها الحكومة بالمال والمعدات والخبرة الفنية . وفيما يختص بالعنصر الأخير يحسن فتح مدارس وفصول ليلية لهذا الغرض . إن هذا الموضوع يجب أن يكون جزءاً من مشروع السنوات الخمس .

والتوسع المنتظر في الزراعة والصناعة والنقل يستلزم توسعاً مماثلاً في إنتاج القوة المحركة ومصدرها في مصر الكهرباء والبتروول وإذن فلا بد من إنشاء مشروع توليد الكهرباء عند خزان أسوان فضلاً عن مشروعات مماثلة (وأقل حجماً) عند القناطر والخزانات المختلفة . وإنتاج مصر من البترول البالغ ٢٠٠٠ ر٤٠٠ طن تقريباً في السنة يسد فقط ٦٨٪ من حاجة السوق المحلية ولذا يجب التوسع في التنقيب . وفي مصر معملان للتكرير طاقتهما السنوية ٢٠٠٠ ر٢٣٠ طن ويمكن استغلالهما في حالة البترول الخام المنتج محلياً . أو عند استيراد الخام لتكريره في البلاد مما يوفر الكثير من العملات الأجنبية .

ثالثاً : التجارة الخارجية :

يجب أن يتضمن مشروع السنوات الخمس الأول ما يأتي :

(١) تقييد الاستيراد فلا يسمح بغير السلع التي تشتد حاجة البلاد إليها لأعمال الإنشاء وتنمية الاقتصاد القومي ، أو السلع التي لا تنافس المنتجات المحلية (في غير إضرار بالمستهلك) ، ويجب التحريم أو التقييد الشديد في حالة الكماليات . وفي حالة الاستيراد تكون الأولوية للسلع الإنتاجية ثم السلع الضرورية للاستهلاك الشعبي العام .

(٢) اتباع سياسة « المعاملة بالمثل » أي نشترى ممن يشتري منا ، دون

التقيد بأية اعتبارات لا تتصل بالمصلحة القومية ، ولنا أسوة في كثير من دول أمريكا اللاتينية .

(٣) إنشاء هيئة حكومية (كأن تكون فرعاً من البنك المركزي بعد تأميمه) لشراء المنتجات الرئيسية من الفلاحين وبيعها في الخارج بأسعار أعلى فيعود كسب على الحكومة تستغله في مشروعات الإصلاح ، وذلك أسوة بالأرجنتين .

رابعاً : المواصفات :

ونعتقد أن المشروع يجب أن يتضمن المشروعات الآتية (مع مراعاة الأولوية طبقاً لاعتبارات الأهمية والضرورة العاجلة والخطة الصناعية والتمويل) :

(١) تجديد الخطوط الحديدية والقاطرات والعربات والقضبان .

(٢) دعم الخط الحديدي المباشر بين القاهرة والإسكندرية ، ومد خطوط حديدية إلى مناطق الثروة المعدنية في الصحراء الشرقية (من قنا إلى سفاجة ، ومن أسوان إلى منطقة رأس بناس) .

(٣) البدء في مد شبكة من الطرق البرية في الدلتا . وفي مقدمة ذلك وصل القاهرة بالموانئ الرئيسية وربط بور سعيد بالإسكندرية ، ثم مد خط بحذاء النيل من القاهرة إلى أسوان ، وتخرج منه فروع إلى الموانئ الرئيسية على البحر الأحمر .

(٤) إدخال التحسينات على موانئ مرسى مطروح والسلوم ورشيد ودمياط والطور وأبوزنيمة والقصر والفردقة وسفاجة ، مع مراعاة الأولوية بينها في حالة مشروع السنوات الخمس الأول .

خامساً : الخبرة الفنية :

إن أهم ما تفتقر إليه البلاد في نهضتها القادمة الخبرة الفنية في مختلف الميادين ، ويمكن توفيرها بالوسائل التالية :

- أولاً : تعديل نظم التعليم في الجامعات وبخاصة في الكليات العملية .
- ثانياً : التوسع في التعليم المهني المتوسط مع مزيد من العناية بالجانب العملي
- ثالثاً : الإكثار من البعثات في العلوم الهندسية والتطبيقية .
- رابعاً : الاستفادة من برنامج المعونة الفنية الذي وضعته هيئة الأمم المتحدة كما تفعل باكستان وأفغانستان وليبيا وكثير من دول أمريكا اللاتينية .

سادساً : وسائل التمويل :

من العناصر الجوهرية في سياسة الإنشاء المرسومة التمويل ، وهنا نشير إلى بعض وسائله .

أثناء المفاوضات التي دارت في هيئة الأمم بشأن برنامج المعونة الفنية انعقد الإجماع على أنه فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية في البلاد المختلفة يجب البدء بتعبئة مواردها المالية بصورة سليمة ، قبل محاولة الالتجاء إلى مصادر التمويل الخارجي ، وهذا ما تسير عليه أمثال البرازيل والهند . وفي حالة مصر نجد صورة الماضي مرآة المستقبل ، فقما بين عامي ١٩١٤ ، ١٩٣٩ ارتفعت نسب رؤوس الأموال المستثمرة في الصناعة من ٨٠٩٩٪ إلى ١٩٧١٪ ؛ وفي التجارة والأعمال المالية من ٢١٧٪ إلى ٩٨٩٪ ، وأهم من هذا إزدياد افتراك رأس المال الوطني في هذه النواحي ففي نهاية سنة ١٩٤٨ كان ٣٩٪ من رؤوس أموال الشركات في أيدي المصريين مقابل ٩٪ قبل عام ١٩٣٣ .

والآن نعرض لبعض وسائل التمويل الداخلي :

(١) فيما يختص بمشروعات الدولة ، على الدولة أن تزيد إيراداتها عن طريق الضرائب . وينبغي أن نلاحظ أن نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسيطة نسبياً فهي بالقياس إلى ميزانية ١٩٥٠/١٩٥١ / لا تتجاوز ١٦ر٦٪ ، بينما هي في المملكة المتحدة ٨٥٪ وفي غيرها تتراوح بين ٢٤٪ ، ٤٠٪ .

(٢) إن زيادة الضرائب المباشرة على الدخل العالية وبالتالي الانفاق الحكومي مما يترتب عليه ارتفاع مستوى الاستهلاك في مجتمع فقير كالمجتمع المصري وهذا بدوره يؤدي إلى تشجيع الدافع على الاستثمار فينبو رأس المال القومي ؛ وإذن فالمدخرات الداخلية من وسائل التمويل .

(٣) القروض الداخلية ، وبما أن بعض المدخرين يحتفظون بمدخراتهم في البنوك على شكل نقدي طليق ، وجب أن نعهد - مثل فرنسا - إلى فرض ضرائب عليها حتى يضطروا إلى استغلالها .

(٤) إذا أحسنت الدولة الإشراف على التجارة الخارجية فإننا ندفع جزءاً من صادراتنا لما نحتاجه من السلع الإنتاجية ، وهاهي انجلترا تحدد وتشتري مقادير القطن اللازمة للصناعة القطنية . إن المعارضين في هذا التدخل إما أنهم مازالوا متعلقين بنظريات قديمة ، وإما أنهم يمثلون مصالح ذاتية .

(٥) في حالة الصناعات غير الحكومية عليها أن تعتمد على احتياطاتها الكبيرة وعلى عملية الترشيد لخفض النفقات .

(٦) من العقبات التي تواجه التمويل ارتفاع سعر الفائدة وصعوبة الحصول على قروض قصيرة وطويلة الآجال ، والأمر الأخير راجع إلى أن المصارف (عدا بنك مصر) مازالت تحجم عن تقديم هذه القروض للصناعة ، ولهذا نطالب بتأميم البنك المركزي أسوة بفرنسا وانجلترا والولايات المتحدة ، لأنه في هذه الحالة سيكون وسيلة لتنظيم عملية الائتمان وتشجيع الصناعة .

(٧) الرصيد الذي نستبقه في الولايات المتحدة يمكن استغلاله في شراء مقومات التوسع الاقتصادي ، ولنفهم أن غطاء أية عملة هو متانة مركز البلد الاقتصادي .

(٨) التوسع في انتاج البترول مما يوفر علينا مقادير كبيرة سنوية من العملات الأجنبية .

(٩) توجيه التعويض الممنوح للملاك الذين نزعوا أملاكهم إلى الأعمال الصناعية والتجارية والمالية . أما فيما يتعلق بالتمويل الخارجي فلدينا الاقتراض من النبل للانشاء والتعمير ، وحسن استغلال ما يفرج عنه سنويا من أرصدتنا الإستراتيجية لدى إنجلترا . فإذا لم تكف هذه الموارد كلها لا يبقى أمامنا سوى الأموال الأجنبية الخاصة . وهنا أحب أن أضع بعض الحقائق أمام الأنظار .. يحدثنا الأستاذ عبدالله أباطه (مصدر سابق) أنه في نهاية سنة ١٩٤٨ بلغت رؤوس أموال الشركات ٢١٣٥ مليون جنيه منها أكثر من ١٢٦ في أيدي الأجانب . وهناك أيضا فروع الشركات الأجنبية التي تعمل في البلاد ويمكن تقدير رؤوس أموالها من ٤٠ إلى ٥٠ مليون جنيه ، وذلك فضلا عن أموال الأفراد والتجار التي لا توجد احصائيات لها . ومعنى هذا أن ما يقرب من ٧٠٪ من أموال الصناعة والتجارة والأعمال المالية في أيدي الأجانب ، وهذه نسبة عالية جداً ، وإن العقبات التي تضعها البرازيل في وجه رأس المال الأجنبي ليتضاءل أمامها قانون الشركات المصري حتى بعد تعديل النص الخاص بنسبة اشتراك رأس المال المصري .

وقد تعرضت الهند لهذا الموضوع وبالرغم من ترحيبها بالأموال الأجنبية فإن اللجنة التي نيّطت بها مهمة إعداد مشروع السنوات الخمس قدمت التوصيات الآتية :

(١) السماح لرأس المال الأجنبي بالعمل في الميادين التي تتطلب أنواعاً جديدة من الإنتاج أو من الخبرة الفنية ، أو حين يكون الإنتاج المحلي قاصراً عن إشباع الطلب .

(٢) إخضاع عملية اشتراك رأس المال الأجنبي مع المشروعات الهندية لرقابة الحكومة .

(٣) من المرجح أن يفي الحصول على القروض ذات الفائدة الثابتة عن طريق المؤسسات الرسمية أو أشباهها ، مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، وبنك التصدير والاستيراد في الولايات المتحدة وتقول اللجنة « إن الأول أقرض الهند ٩٨ مليون دولاراً لمشروعات زراعية وأخرى لتولية القوة المحركة وشراء القاطرات ، ولذلك يجب الاتصال به ليقبل تمويل مشروعات صناعية خاصة وتكون لها الأولوية ، مما يتطلب مقداراً كبيراً من العملة الأجنبية لشراء الآلات والمعدات .

ولا يسعنا أن نختم هذا الفصل دون أن نقول إن النجاح يتطلب الاتفاق على الأهداف والوسائل ، وحسن تقدير النفقات ، ووجود أداة إدارية سليمة مخصصة للتنفيذ ، وأهم من هذا لا بد من الدراسة العميقة ولا ننسى أن رسم هذه المشروعات يستغرق وقتاً طويلاً قد يصل إلى عامين ، ولها هي لجنة تصميم المشروع الهندي ظلت تعمل ١٨ شهراً ،

تشريعات حاسمة

لم تكبد السطور الأخيرة من الفصل السابق تشق سبيلها إلى آلة الطباعة حتى اجتمع مجلس الوزراء في الساعة الخامسة من بعد ظهر الأحد ٢١ ديسمبر ١٩٥٢ وأصدر الرأي في مسائل على جانب كبير من الأهمية ، وهي تتناول محاكمة من استغلوا نفوذهم وأفسدوا الحياة السياسية ، وتعيين أعضاء مجلس الإنتاج القوي ، ووقف التطهير . وفي هذه الصفحات نعرض لأهم عناصر هذه الموضوعات الثلاثة .

محاكمة مستقلي النفوذ ومفسري الحياة السياسية :

رأى مجلس الوزراء تمكيناً للأوضاع القومية من الاستقرار وأخذاً بما عاهد عليه الأمة من تنقية الحياة السياسية والحياة العامة وتطهيرها من الغادرين والمستغلين ، وأولئك الذين أفسدوا على الأمة حياتها وسدوا عليها سبل الإصلاح وجعلوا المستقبل يبدو قاتماً أمام أبناء هذه الأمة . رأى المجلس أن يصدر قانوناً لمحاكمة أولئك الذين غدروا بأمته فاتخذوا من نفوذهم وسلطانهم أداة لإفساد الأمور وتمكنوا من استغلال المنافع لأنفسهم وذويهم ومن يتصل بهم مما هوى بسمعة مصر إلى الحضيض وجعل العالم بأسره ينظر إلى مصر نظرة الدهشة والإشفاق . وكان لذلك أثر خطير في إحجام أرباب المال والأعمال ، إذ يقدمون لوسيط بعد وسيط ومستغل أثر مستغل فلا حياة ولا كرامة ، ولا حرص على خلق أو مصلحة عامة . وقد رأى المجلس أن يكون ذلك القانون خليقاً بالثورة التي اقتلعت الظلم والطغيان فجعل إجراءات المحاكمة

حاسبة سريعة . يتسم فيها العدل بالحزم . فيأخذ المذنب بذنبه الذي اقترفه
ضد أمته . فيمنعه من تولى المناصب التي كان يستغلها للفساد والإفساد ويلزمه
برد ما حصل عليه من أموال الامة وقد يجده عضواً فاسداً متعفنأ في جسم الأمة
يخشى منه على سائر الأعضاء فيفصله عنها فصلاً . بأن يسقط عنه الجنسية المصرية .

وأهم العقوبات الواردة في القانون عن استغلال النفوذ هي :

- ١ — الحرمان من الحقوق السياسية لمدة محدودة .
- ٢ — الحرمان من تولى الوظائف العامة ووظائف الشركات والمؤسسات
لمدة محدودة .
- ٣ — الزام الغادر بأن يرد للدولة ما أدخله في ذمته من مال .
- ٤ — إسقاط الجنسية المصرية عن الغادر .

مجلس الإنتاج القومي :

قرر مجلس الوزراء إصدار مرسوم بتعيين أعضاء مجلس الإنتاج القومي .
وقد بدأت مصر بذلك صفحة جديدة في تاريخها الاقتصادي والصناعي .
وسيكون على هذا المجلس أن يبدأ في الحال في رسم السياسة الإنتاجية
وتنفيذها تنفيذاً بعيداً عن التقيد بقيود الروتين الحكومي فله أن يعهد إلى
الحكومة أو الشركات أو يقوم بنفسه بإنشاء المؤسسات الصناعية والإنتاجية .
وقد روعي في اختيار أعضاء المجلس أن يكونوا من المفكرين والمتوفرين
على دراسة المشروعات الاقتصادية وذوى الخبرة والاختصاصيين في كل فرع
من فروع الإنتاج لاعداد المشروعات والدراسات وتنفيذها .

ويتألف المجلس من أحد عشر عضواً وهم :

الدكتور عبد الرزاق أحمد السنهوري

حسين فهمي

الدكتور إبراهيم بيومي مذكور

الدكتور محمد أحمد سليم

الدكتور راشد البراوي

محمد محمود إبراهيم

المهندس عبد الرحمن حمادة

المهندس محمد علي حسين

الدكتور علي الجريتي

المهندس الزراعي يحيى العلايلي

شلي صاروفيم

وقف التطهير :

وأصدر مجلس الوزراء قانوناً بوقف العمل بقانون التطهير في ١٠ يناير ١٩٥٣ فيما عدا الجامعة الأزهرية التي لم يبدأ فيها التطهير إلا منذ أيام قليلة فيستمد فيها إلى يوم ٣١ يناير ١٩٥٣ ، وقد أراد المجلس بذلك أن تفرغ أداة الحكم للعمل والإنتاج ، وأن يتوافر الموظفون على أعمالهم مطمئنين إلى مكافأة الوطن للمحسن ومجازاته للمسيء .

« انتهى بحمد الله »

مَطْبَعَةُ السَّعَادَةِ بِمِصْرَ

من مطبوعات مكتبة النهضة المصرية

للدكتور راسم البراوى

مؤلفات

التطور الاقتصادى فى مصر فى العصر الحديث (الطبعة الرابعة)	٥٠
مشروعات السنوات الخمس	٥٠
نحو عالم جديد (نقد)	٤٠
النظام الاشتراكى : عرض وتحليل ونقد (نقد)	٤٠
الطريق إلى السلام : بحث فى تنظيم العلاقات الدولية (نقد)	٤٠
حالة مصر الاقتصادية فى عصر الفاطميين	٤٠
النظام الاشتراكى من الناحيتين النظرية والعملية	٢٥
ماو ماو ، أو ثورة الوطنيين فى كينيا	١٠
حرب البترول فى الشرق الأوسط (نقد)	٢٠
حقيقة الانقلاب الأخير فى مصر (الطبعة الثانية)	١٨
مشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط (الطبعة الثانية)	١٠
آراء حرة (دراسات فى تنظيم المجتمع)	١٠
مجموعة الوثائق السياسية، الجزء الأول، المركز الدولى لمصر والسودان	٤٠
وقناة السويس	
الكتلة الإسلامية	٨
مشكلاتنا الاجتماعية (نقد)	٨
اليمن والانقلاب الأخير (نقد)	٦
مشروع سوريا الكبرى	٥
Egypt, Britain And The Sudan (بالإنجليزية)	٥
The Military Coup in Egypt (٧ شلنات)	٣٥
كتب مترجمة	
رأس المال تأليف كارل ماركس (نقد)	٧٠
الاقتصاد السياسى تأليف ليونتييف (نقد)	٢٥
التفسير الاشتراكى للتاريخ : مختارات من ماركس وإنجلز (نقد)	٢٥
الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية تأليف لينين (نقد)	٢٠
الدولة والنظم الاقتصادية فى الشرق الأوسط تأليف بونيه	٤٥
بإشراف . . .	
دراسات فى السودان واقتصاديات الشرق الأوسط	١٦
مشكلات الشرق الأوسط (نقد) ١٥ مشكلات العالم العربى (نقد)	١٤